

## المحور الأول: التراكيب الإسنادية في تناول القدامى والمحدثين

المقصود بالتركيب أو المركب "ما يُقابل المُفرد فيطلق على ما تكوّن من كلمتين أو أكثر وأصبح لهيئته التركيبية سمة خاصة يُعرف بها".<sup>(1)</sup>

وتُوجد في اللّغة العربية أنواع من المركّبات منها: المركّب الإسنادي والمركّب الإضافي والمركّب العددي والمركّب المزجي وغيرها من المركّبات.<sup>(2)</sup>

وليس من غرضنا في هذه الدّراسة أن نتعرّض لجميع أنواع المركّبات، وإنّما الذي نحتاجُ إلى دراسته في هذا البحث هو المركّب الإسنادي الذي يؤدّي معنًى تامّاً؛ لأنّ هذا النوع من المركّبات الإسنادية هو الذي به يُعبّر المتكلّم عمّا ينشأ في نفسه من أفكار، وبه تُنقل تلك الأفكار إلى ذهن السّامع، ومن ثمّ فهو وحدة الإبلاغ الأولى بين النّاس أو الوحدة الصّغرى للكلام<sup>(3)</sup>، ومن هنا اصطُح النّحاة على تسميته بـ "الكلام" ويُسمّى "الجملة" أيضاً. لذا نرى من الضّروري -بين يدي هذه الدّراسة- أن نتناول هذين المصطلحين من منظور النّحاة القدامى ، ثمّ من منظور الدّارسين المحدثين.

### أولاً: الكلام والجملة في تناول النّحاة القدامى

#### مفهوم الكلام والجملة عند النّحاة القدامى:

لم يظهر مصطلح "الجملة" -على شهرته- في الدّراسات التي عاصرت كتاب "سيبويه" (ت 180هـ) ، وصاحبُ الكتاب نفسه لم يستخدم هذا المصطلح على النّحو الذي تناوله به من جاء بعده، ولكن هذا لا يعني أنّ مفهوم الجملة كان غائباً في ذهنه، فالقارئ لكتاب "سيبويه" يلاحظ أنه يستخدم لفظ "الكلام" حيث يتوقّع القارئ أن يستخدم لفظ "الجملة"، وإن كان لفظ "الكلام" نفسه يتّسع مدلوله في الكتاب ويأخذ دلالات كثيرة أخرى، كالدّلالة على النثر وعلى الخطاب وعلى اللّغة، وعلى غيرها من الدّلالات.<sup>(4)</sup>

فمن المواضيع التي استعمل فيها "سيبويه" لفظ "الكلام" بمعنى "الجملة" قوله مثلاً:  
"ألا ترى أنّك لو قُلْتَ فيها عبدُ الله حسنُ السّكوت وكان كلاماً مستقيماً، كما حسنُ واستغنى

(1) محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية: مكوناتها-أنواعها-تحليلها، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت، ص 39.

(2) ينظر محمد سمير نجيب اللّبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مطبعة أمزيان، الجزائر، د.ت، ص 95.

(3) ينظر مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، المكتبة العصرية، بيروت، ط 1، 1964، ص 37.

(4) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، دار الغريب للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص 22.

في قولك: هذا عبدُ الله". (1)

فيلاحظ أنّ "سيبويه" في هذا النصّ يُطلق لفظ "الكلام" على المركّب الإسنادي المُكتفي بذاته والمُستغني عن غيره نحوياً ودلالياً، ويمثّل له بقوله: "فيها عبدُ الله" و"هذا عبد الله"، فكلاهما مركّب إسنادي مستقلّ من حيث المبنى فهو غير مرتبط بما سبقه نحوياً، ومكتفٍ من حيث المعنى فلا نحتاج فيه إلى شيء نُضيفه، ويمكن أن ينقطع الكلام بعده. (2)

وعليه فـ"سيبويه" في هذا النصّ ما وَصَفَ الكلام إلا بما تُوصف به الجملة، ومن ثمّ يحقّ لنا القول بأنّ لفظ "الكلام" عند "سيبويه" يتطابق مع مفهوم الجملة المفيدة.

وفي باب (الاستقامة من الكلام و الإحالة) يستعمل "سيبويه" الكلام بمعنى الجملة فيقول: "فمنه مستقيمٌ حسنٌ، ومُحالٌ، ومستقيمٌ كذبٌ، ومستقيمٌ قبيحٌ، وما هو مُحالٌ كذبٌ، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسأتيك غداً، وأما المُحال فأن تتقض أول كلامك بآخره فنقول: أتيتك غدا وسأتيك أمس، وأما المستقيم الكذب فقولك: حَمَلْتُ الجبل وشربتُ ماء البحر ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيداً رأيتُ، وكى زيد يأتيتك، وأشباه هذا، وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس". (3)

يُفهم من هذا النصّ لـ"سيبويه" أنّ الكلام - بمعنى الجملة المفيدة- تكمنُ وظيفته في الإبلاغ أو الإفادة، وهو لا يُمكن أن يؤدي هذه الوظيفة إلا إذا توافر فيه شرطان أساسيان وهما: الاستقامة النحوية والصحة الدلالية، فما توافر فيه هذان الشرطان صنّفه "سيبويه" في دائرة المستقيم الحسن نحو "أتيتك أمس" و"سأتيك غداً" فكلّ منهما مركّب إسنادي سليم نحوياً لكونه جارٍ وفق القواعد المتعارف عليها في العربية، وصحيح دلالياً؛ لأنّه يؤدي معنًى تاماً ومقبولاً عند أهل هذه اللّغة، بحيث لو سكت المتكلّم بعده لم يكن لهم مجال لتخطئته ونسبته إلى القصور في باب الإفادة. (4)

(1) سيبويه أبو بكر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1977، 88/2.

(2) ينظر محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص18.

(3) سيبويه: المرجع نفسه، 25/1، 26.

(4) ينظر مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1987، ص36.

وأما ما اختلّ فيه أحد هذين الشرطين أو هما معاً، فإنّ "سيبويه" يُصنّفه في دائرة القبيح أو الكذب أو المحال، وذلك نحو: "أنتيك غدا" و"حملت الجبل" و"قد زيدا رأيت" و"سوف أشرب ماء البحر أمس".

ومن هنا تظهر ضرورة عدم الفصل بين الشّكل والدّلالة في الدّراسات اللّغوية، وإن شئت فقل: عدم الفصل بين علم النّحو وعلم المعاني؛ لأنّ هذين "العلمين متكاملان بحيث لا يغني أحدهما عن الآخر، فالنّحو بغير معانٍ جفافٌ قاحلٌ، والمعاني بغير نحوٍ أحلامٌ طافيةٌ ينأى بها الوهم عن رصانة المطابقة العرفيّة، ويتجاوز بها إلى نزوات الدّوق الفردي".<sup>(1)</sup> ومجمل القول إنّ لفظ "الكلام" كافياً للدّلالة على مفهوم الجملة المفيدة عند "سيبويه"<sup>(2)</sup> في مواضع كثيرة من الكتاب.

وهذا الذي استنتجناه من كلام "سيبويه" هو ما فهمه "ابن جنّي" من شواهد الكتاب ممّا جعله يستنبط تعريفاً محدّداً للكلام بمعنى الجملة عند "سيبويه"، وفي هذا يقول: "قال سيبويه: واعلم أنّ "قلت" في كلام العرب إنّما وقعت على أن يُحكى بها، وإنّما يُحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً: ففرّق بين الكلام والقول كما ترى (...). ثمّ قال في التّمثيل نحو: "قلت زيد منطلق" ألا ترى أنه يحسن أن تقول: "زيد منطلق"، فتمثّله بهذا يُعلم منه أنّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه، وأنّ القول عنده بخلاف ذلك، إذ لو كان حال القول عنده حال الكلام لما قدّم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أنّ الكلام هو الجمل المستقلّة بأنفسها الغانية عن غيرها".<sup>(3)</sup>

إذن فالكلام كما فهمه "ابن جنّي" من كتاب "سيبويه" هو الجمل المستقلّة بأنفسها من حيث المبنى والغانية عن غيرها من حيث المعنى، أو بعبارة أخرى هو الجمل المفيدة.

وبعد "سيبويه" أوّل نحويّ يتحدّث عن الجملة صراحة هو "المبرد" (ت 285 هـ) في كتابه "المقتضب" حيث قال: "وإنّما كان الفاعل رُفِعاً لأنّه هو والفعل جملة مفيدة يحسن السّكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب".<sup>(4)</sup>

(1) تمام حسان: الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1988، ص349.

(2) ينظر محمد خان: لغة القرآن الكريم، دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، ط1، 2004، ص19.

(3) ابن جنّي أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006، 58/1.

(4) محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، 1968، 8/1.

فالمبرّد" في هذا النّصّ قد وَصَفَ الجملة بما يُوصَفُ به الكلام، ونعني بذلك عدّه السّكوت حدًّا فاصلاً يُشير إلى الانقطاع النحوي والدّلالي بينها وبين غيرها<sup>(1)</sup>، فالجملة يسبقها سكوت ويعقبها سكوت<sup>(2)</sup>، فأما السّكوت الأوّل فيدلّ على أنّها غير متعلّقة بما قبلها بالخبريّة أو بالحاليّة أو بالنّبعيّة .. إلخ<sup>(3)</sup>. وأما السّكوت الثاني فيدلّ على تمام المعنى واكتمال الدّلالة، ومن ثمّ حصول الفائدة للمخاطب على حدّ قول "المبرّد".

ولمّا تكلم "المبرّد" عن رُكْنِي الجملة الأساسيين: المسند والمسند إليه قال: "وهما ما لا يُعني كلّ واحد منهما عن صاحبه، فمن ذلك: قام زيد، والابتداء وخبره (...). فالابتداء نحو قولك: (زيد)، فإذا ذكرته فإنّما تذكره للسّامع لنتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت: (منطلق) أو ما أشبهه صحّ الكلام وكانت الفائدة للسّامع (...). فصحّ الكلام لأنّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإذا قرنتها بما يصحّ حدث معنى واستغنى الكلام".<sup>(4)</sup>

ففي هذا النّصّ يُلاحظ أنّ "المبرّد" قد ردّد لفظه "الكلام" ثلاث مرّات مراداً بها الجملة كما فعل "سيبويه" من قبل في كثير من نصوص الكتاب، "ومن هنا كان التّرادف بين الكلام والجملة عند أوائل النّحاة، وإن لم يكن من أقوالهم الصّريحة فهو ممّا يُستنتج من حديثهم".<sup>(5)</sup>

كما يُلاحظ أنّ النّحاة الأوائل كلّما تحدّثوا عن الكلام أو الجملة اكتفوا بالتمثيل ووصف التّركيب دون تعريفه<sup>(6)</sup>؛ لأنّ اهتمامهم في تلك المرحلة المبكّرة كان مُنصرفاً إلى التّمثيل والتّحليل، وليس منصرفاً إلى التّحديد والتّعريف، ولهذا لم نعثر في مؤلفاتهم على تعريف محدّد للكلام أو الجملة، واستمر الأمر هكذا إلى أن جاء القرن الرابع الهجري فبدأ النّحاة يضعون لهما تعريفات مختلفة<sup>(7)</sup> سنتناولها بالدراسة ضمّن اتجاهين اثنين:

### الاتّجاه الأوّل:

وأصحابه يرون أنّ الكلام والجملة مترادفان، ويُشار إلى أنّ ما ذهب إليه هؤلاء يُعدّ

(1) ينظر محمد خان: لغة القرآن الكريم، ص 19.

(2) ينظر محمد خان: المرجع نفسه، ص 20.

(3) ينظر محمد خان: المرجع نفسه، ص 19.

(4) المبرّد: المقتضب، 4/126.

(5) محمد خان: المرجع نفسه، ص 19.

(6) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص 30.

(7) ينظر رابح بومعزة: تصنيف لصور الوحدة الإسناديّة الوظيفية وتيسير تعلّمها في المرحلة الثانوية، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص 18.

امتداداً لما ذهب إليه النحاة الأوائل إلا أنّ ما يُميّزهم عن أولئك الأوائل هو وَضْعُهُمْ لتعريف مُوحّدة تصدق على الكلام كما تصدق على الجملة في آن واحد، وأبرز من يمثّل هذا الاتجاه "ابن جنّي" و"الزمخشري".

يقول "ابن جنّي" (ت 392هـ): "أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يُسمّىه التحويون الجمل، نحو زيد أخوك وقام محمد".<sup>(1)</sup>

ف"ابن جنّي" في هذا النصّ يقصد بكلّ واحد من المصطلحين ما يقصد بالآخر، ومن هنا يكون قد سوّى صراحة بين الكلام والجملة، ويتّضح من تعريفه لهما أنّ كلاًّ منهما يُطلق على المركّب الإسنادي الذي يتميّز بالاستقلال النحوي والدلالي.<sup>(2)</sup>

وقد سار "الزمخشري" (ت 538هـ) في الاتجاه نفسه حين قال: "الكلام هو المركّب من كلمتين أسندت إحداها إلى الأخرى وذلك لا يتأتّى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك وبشر صاحبك، أو فعل واسم نحو قولك: ضُرب زيد وانطلق بكر ويُسمّى الجملة"<sup>(3)</sup>.  
ف"الزمخشري" في هذا النصّ يذهب هو الآخر إلى أنّ الجملة والكلام متماثلان، كما ذهب إلى ذلك "ابن جنّي" من قبل.

### الاتّجاه الثاني:

وأصحابه يذهبون إلى التّمييز بين الكلام والجملة ويرون أنّ بينهما عموماً وخصوصاً، وأبرز من يمثّل هذا الاتّجاه "رضي الدين الاسترأبادي" و"ابن هشام".  
يقول "الرضي": "والفرق بين الكلام والجملة أنّ الجملة ما تضمّنت الإسناد الأصليّ سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذُكر من الجمل، فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة والظرف مع ما أسندت إليه. والكلام ما تضمّن الإسناد الأصليّ وكان مقصوداً لذاته، فكلّ كلام جملة ولا ينعكس"<sup>(4)</sup>.

لقد دلّ كلام "الرضي" هذا على أنّ هناك ثلاثة أنواع من الإسناد وهي:

(1) ابن جنّي: الخصائص، 57/1.

(2) ينظر رابح بومعزة: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسناديّة الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية، ص 19.

(3) الزمخشري جار الله محمود بن عمر: المفصل في علم العربية، دار الجيل، بيروت، د.ت، ص 6.

(4) الإسترأبادي رضي الدين محمد بن الحسن: شرح كافيّة ابن الحاجب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط 1، 1998، 31/1.

## 1- إسناد غير أصلي:

ويُسمّيه بعض الباحثين الإسناد غير التّام أو النّاقص<sup>(1)</sup>، وهذا النّوع من الإسناد يكون بين المصدر واسمَي الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة وبين ما أسندت إليه، وذلك نحو: (خالدٌ ناجحٌ ولده)، و(الصبْرُ محمودٌ عواقبه). فالعلاقة بين (ناجح) و(ولد) وبين (محمود) و(عواقب) ليست من قبيل الإسناد التّام الذي تحصل به الفائدة، وإنّما هي من قبيل النّسبة التقييدية، أي جعل أحد جزأي المركّب قيّدًا للآخر فحسب، ولهذا لا يُعدّ المركّب الذي حوى هذا النّوع من الإسناد جملة ولا كلامًا.<sup>(2)</sup>

## 2- إسناد أصلي غير مقصود لذاته:

ويكون في المركّب الإسنادي المُكوّن من فعل وفاعل أو مبتدئ وخبر عندما يكون هذا المركّب غير مستقل بذاته لكونه يؤدّي وظيفة المفرد في مركّب إسنادي أكبر، كما في الجملة التي تقع موقع الخبر أو الحال أو النعت .. إلخ، ومثال ذلك جملة (الشمس طالعة) من قولنا: (خرجتُ والشمسُ طالعةً)، فهذه الجملة تشتمل على إسناد تامّ بين المبتدئ (الشمس) والخبر (طالعة)، ولكنها غير مستقلة بذاتها؛ لأنّها غير مقصودة بالإفادة، إذ إنّ المقصود هو الإخبار بالخروج لا بطلوع الشمس، وما جملة (الشمس طالعة) إلاّ قيد للخروج فقط. والمركّب الذي حوى هذا النّوع من الإسناد يُعدّ جملة ولا يُعدّ كلامًا.<sup>(3)</sup>

## 3- إسناد تامّ مقصود لذاته:

ويكون في المركّب الإسنادي المستقلّ مبنّى ومعنى، فأما استقلال مبناه فلكونه غير متعلق بما قبله بالخبريّة أو بالحاليّة أو بالتبعية.. إلخ، وأما استقلال معناه فلكونه يؤدّي معنى تامًّا، ويفيد فائدة يحسن السّكوت عليها، وقد يكون هذا المركّب مُتضمّنًا لإسناد واحد نحو: الحقُّ واضحٌ، وقد يكون مُتضمّنًا لأكثر من إسناد نحو: الحضارةُ بينيها العِلْمُ، فالإسناد في المركّب الأوّل بين المبتدئ (الحقّ) والخبر (واضحٌ)، وفي المركّب الثاني بين المبتدئ (الحضارة) والخبر (بينها العلم) إسناد تامّ؛ لأنّه مقصود بالإفادة، ويُعبّر عن مراد المتكلّم، فيكتفي به المتكلّم في إيصال المعنى الذي يريده، ويكتفي به السّامع في فهم ذلك المعنى. والمركّب الذي يحوي هذا النّوع من الإسناد يُعدّ جملة ويُعدّ كلامًا.<sup>(4)</sup>

(1) ينظر فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية- تأليفها وأقسامها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002، ص25.

(2) ينظر محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، ص39.

(3) ينظر مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية، ص31.

(4) ينظر محمد خان: لغة القرآن الكريم، ص23، 24.

ولتوضيح أنواع الإسناد الثلاثة السابقة أكثر نسوق المثال التالي:

(زيدٌ ولده حسنٌ خلفه) ، لقد تضمّن هذا القول ثلاثة أنواع من المركّبات كما يلي:

1- (حسنٌ خلفه): وهذا المركّب لا يُعدّ جملة ولا كلاماً؛ لأنّه تضمّن إسناداً غير أصلي.

2- (ولده حسنٌ خلفه): وهذا المركّب يُعدّ جملة ولا يُعدّ كلاماً؛ لأنّه تضمّن إسناداً أصلياً غير

مقصود لذاته.

3- (زيدٌ ولده حسنٌ خلفه): وهذا المركّب يُعدّ جملة ويُعدّ كلاماً؛ لأنّه تضمّن إسناداً أصلياً

مقصوداً لذاته.

ويتفق "ابن هشام" مع "الرّضي" في التّفريق بين الجملة والكلام ، ويزيد الأمر تحديداً فيقول: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسّن السّكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ك(قام زيد)، والمبتدأ وخبره ك(زيد قائم) وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا بمترادفين كما يتوهّمه كثير من النّاس"<sup>(1)</sup>.

ثمّ يردّ "ابن هشام" على "الزمخشري" فيقول: "إنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويُسَمّى الجملة، والصّواب أنّها أعمّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها؛ ولهذا تسمّعهم يقولون: جملة الشّروط، جملة الجواب، جملة الصّلة، وكلّ ذلك ليس مفيداً فليس بكلام"<sup>(2)</sup>.

إذن فالجملة عند "ابن هشام" أعمّ وأشمل من الكلام؛ لأنّها تطلق على ما يُفيد وما لا يُفيد من المركّبات الإسناديّة، بينما الكلام لا يُطلق إلا على المركّبات الإسناديّة المفيدة.<sup>(3)</sup> وبعبارة أخرى يمكن القول بأنّ الجملة عند "ابن هشام" عبارة عن مركّب إسنادي يؤدّي وظيفته مستقلاً أو داخلاً في مركّب إسنادي أكبر، بينما الكلام عبارة عن مركّب إسنادي يؤدّي وظيفته مستقلاً<sup>(4)</sup>، ومن ثمّ فكلّ كلام جملة ولا ينعكس، أي ليست كلّ جملة كلاماً؛ لأنّ كلّاً منهما يتضمّن الإسناد بين الفعل والفاعل أو بين المبتدأ والخبر، ثمّ ينضاف إلى الكلام قيد يخصّصه ولا تُشاركه الجملة فيه،<sup>(5)</sup> وهذا القيد هو الإفادة.

(1) ابن هشام عبد الله جمال الدين الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت، 374/2.

(2) ابن هشام: المرجع نفسه، 374/2.

(3) ينظر رايح بومعزة: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسناديّة الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية، ص25.

(4) ينظر رايح بومعزة: المرجع نفسه، ص26.

(5) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص25.

ومن خلال ما سبق يتبين أنّ "الفرق الجوهرى بين أصحاب الاتجاهين السابقين في تحديد أبعاد الجملة يتمثل في أنّ أصحاب الاتجاه الأول ربطوا (...) بين البنية التركيبية والمعنى، إذ جعلوا تمام المعنى أو حصول الفائدة هو معيار الجملة، فَبِه يُحدّد بدءُها ونهايتها، فإذا لم يتمّ المعنى لا تُسمّى البنية التركيبية جملة". (1)

وأما أصحاب الاتجاه الثاني فقد "حدّدوا أبعاد الجملة في ضوء البنية التركيبية مكتفين بالعلاقة النحوية القائمة بين عناصر البنية وحصروها في العلاقة الإسنادية" (2)، ومن ثمّ قال "الرّضي": "الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا" (3)، أي سواء كانت مقصودة بالإفادة أم لا. وقال "ابن هشام": "إذ شرطُ الإفادة بخلافها" (4)، أي بخلاف الجملة فلا يُشترط فيها الإفادة.

### عناصر بناء الجملة:

علامة الجملة الفارقة أنّها مركّب إسنادي، فالإسناد شرط الجملة في العربية؛ وذلك لأنّ الجملة تتضمّن فكرة ما أو معنى مفيدا، وهو لا يتحقق إلّا بإسناد كلمة إلى أخرى؛ لأنّ الكلمة الواحدة لا يمكن أن يفهم منها إلّا معناها المعجمي فحسب، فكلمة (قام) مثلا لا يفهم منها المتلقّي سوى معنى القيام حتّى إنّهُ ليسأل مستفهما: من الذي قام؟، فيقال: فلان، فيفهم فكرة ما، كذلك إذا قلنا: (الرجل) لم يفهم السّامع شيئا يصلح أن يكون فكرة إلّا إذا أسندنا فقلنا: (الرجل قادم) مثلا، ومن ثمّ انبنت الجملة العربية في جوهرها على ثنائية المسند والمسند إليه. (5)

ولهذا قال "سيبويه" عن المسند والمسند إليه: "وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُدًا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه. وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بُدّ من الآخر في الابتداء" (6).

(1) مازن الودع: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية، ص34.

(2) مازن الودع: المرجع السابق، ص36.

(3) الاسترلابادي: شرح الكافية، 31/1.

(4) ابن هشام: مغني اللبيب، 374/2.

(5) ينظر حسن خميس سعيد الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء والتحليل والتفسير، دار الشروق، 2002،

ص187.

(6) سيبويه: الكتاب، 23/1.



إذن لا بُدُّ لكلِّ جملة من مسند ومسند إليه، لأنَّ الإفادة لا تحصل إلا بالإسناد وهو لا يكون إلا بين كلمتين، وهو لا يحدث بين كلِّ كلمتين بلا ضوابط وكيفما اتَّفَق، بل إذا كان لإحدهما تعلق بالأخرى على الوجه الذي تحصل به الفائدة، وعلى السبيل التي بها يحسن موقع الخبر (1).

ومن هنا قرّر النحاة أنّ الكلام - بمعنى الجملة المفيدة - لا يمكن أن يكون من كلمة واحدة ولا من فعلين ولا من حرفين ولا من اسم وحرف ولا من فعل وحرف، لكن الاسمين يمكن أن يكونا كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه، وكذلك الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا إليه. (2)

### العمدة والفضلة في بناء الجملة:

قد تتكون الجملة من اسمين أو من اسم وفعل كما سبق ويكتفي بهما المتكلم في نقل المعنى الذي يريده، كما يكتفي بهما السامع في إدراك ذلك المعنى، وربما طالت ألفاظها فتعددت عناصرها واحتوت الفعل والفاعل والمفاعيل والحال.. إلخ، كقولهم: (قام عبد الله ضاحكا يوم الجمعة عندك قياما حسنا ابتغاء الخير) (3).

ففي هذه الجملة لما أسند الفعل (قام) إلى المسند إليه (عبد الله) تكوّنت الجملة في حدّها الأدنى، فهذا القدر من الكلام مركّب إسنادي مفيد لمعنى تامّ، ثمّ أُضيفت كلمة (ضاحكا) لتفيد الحال التي حصل فيها القيام، ثمّ كلمة (يوم الجمعة) لتفيد زمن القيام، ثمّ كلمة (عندك) لتفيد مكانه، ثمّ كلمة (قياما حسنا) لتفيد نوعه، ثمّ كلمة (ابتغاء الخير) لتفيد هدفه وغايته. فكلّ عنصر مذكور في الجملة يؤدّي دورا في تكوين المعنى كما هو ملاحظ.

وعلى الرّغم من ذلك فقد ميّز النحاة بين العناصر اللّازمة لتكوين الجملة وتعد ضروريّة لبنائها والتي لا تخلو أيّة جملة منها وأطلقوا عليها مصطلح "العمدة"، وبين العناصر غير اللّازمة والتي تُذكر أحيانا وتُلغى أحيانا أخرى وأطلقوا عليها مصطلح "الفضلة" (4).

فأمّا العناصر العمدة فهي محصورة في عنصري الإسناد: المسند والمسند إليه؛ لأنّ

(1) ينظر موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت، 20/1.

(2) ينظر السيوطي جلال الدين عبد الرحمان: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت، 51/1، 52.

(3) ينظر محمد خان: لغة القرآن الكريم، ص 24.

(4) ينظر ابن يعيش: المرجع نفسه، 74/1.

أقلّ قدر من الكلام تتعقد به الجملة كلمتان إحداهما تكون مسندا إليه والأخرى مسندا.  
فالأول (المسند إليه) ما كان فاعلا أو نائب فاعل أو مبتدأ أو ما تحوّل اسماً لناسخ  
فِعْلِيٍّ أو حَرْفِيٍّ، والثاني (المسند) ما كان فعلا تاماً أو خبرا لمبتدأ أو لناسخ فِعْلِيٍّ أو حَرْفِيٍّ.<sup>(1)</sup>  
وأما العناصر الفضلة فما سوى ذلك من الوحدات المتممة، كالمفاعيل والتوابع والحال  
والتمييز والظرف والجار والمجرور وغيرها.<sup>(2)</sup>

وقد يُشعر مصطلح " فضلة " بحسب مدلوله اللغوي بالزيادة، وقد يُفهم منه أنه ما دام  
فضلة فذكره وحذفه سواء، وهو ليس كذلك؛ لأنّ هذه المصطلحات وُضعت للتفريق بين العنصر  
الذي يتوقّف عليه تكوين الجملة وغيره، فلا يُمكن مثلا أن تتكوّن جملة من  
(مبتدأ + تمييز) أو من (فاعل + حال) فقط، إلى غير ذلك من العناصر المختلفة التي ليست  
من العناصر المكوّنة لدعامتي الجملة الأساسيتين<sup>(3)</sup>، ومن ثمّ فإنّ مصطلح "فضلة" لا يدلّ على  
الزيادة دائما، فقد تكون "الفضلة" واجبة الذكر؛ لأنّ المعنى لا يتمّ إلّا بها ولا تحصل الفائدة من  
دونها، ولهذا يقول "الأشموني": "المراد بالفضلة ما يُستغنى عنه من حيث هو هو"<sup>(4)</sup>، وقد يجب  
ذكرها لعارض كونها سادّة مسدّ عمدة، كضربي العبد مسيئا أو لتوقّف المعنى عليه كقوله:  
إنّما الميْتُ من يعيش كئيبا \* كاسفا باله قليل الرّجاء "<sup>(5)</sup>.

ففي المثال الأوّل الذي قدّمه "الأشموني" لا يُمكن حذف الحال (مسيئا)؛ لأنّ الباقي بعد  
الحذف (ضربي العبد) لا يؤدّي معنى تامّا يحسن السكوت عليه، وكذلك لا يُمكن حذف الحال  
في البيت (كئيبا)؛ لأنّ الباقي من الجملة بعد الحذف (إنّما الميْتُ من يعيش) يُعدّ ضربا من  
التناقض، لكن مع ذكر الحال يستقيم المعنى.

(1) ينظر محمد خان: لغة القرآن الكريم، ص25.

(2) ينظر هاشم إسماعيل الأيوبي: الجملة العربية بين النحو والبلاغة، دار الشمال للطباعة والنشر، طرابلس لبنان، د.ت،  
ص32، 47.

(3) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص35، 36.

(4) قوله "من حيث هو هو" يعني "من حيث كونه مفعولا به أو حالا أو تمييزا إلى آخر الفضلات، لا من حيث توقف المعنى  
عليه". محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص35.

(5) محمد علي الصبّان: حاشية الصبّان على الأشموني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت،

إذن هناك فرق بين النّظام النّحوي والحدث اللّغوي، فأما النّظام النّحوي فيراعي في التّقييد الحدّ الأدنى الذي تتعدّد به الجملة ويكتمل المعنى؛ لذلك تقرّر في النّظام النّحوي أنّ أقلّ قدر من الكلام المفيد يتمّ بعنصري الإسناد، وما سواهما زيادة قد تكون ضروريّة، وقد يُستغنى عنها، ولكنها لا تُكوّن جملة في الأساس من حيث هي، بل لو اجتمعت الفضلات كلّها على أن تكون جملة بمفردها لما استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

وأما الحدث اللّغوي الذي ينطلق منه النّظام النّحوي فإنّه قد يهتمّ ببعض الفضلات، بحيث تكون أحياناً هي الغاية، كما في قوله تعالى: (وما خلقنا السّماوات والأرض وما بينهما لالعيبين) (الأنبياء/16). فإنّ العنصرين الأساسيين في هذه الجملة مسوقان من أجل نفي خلق السّماوات والأرض في هذه الحال (للعيبين)، وإذا حُذفت هذه الحال اختلّ المعنى أيّما اختلال. رغم اكتمال عناصرها الأساسية من الفعل والفاعل<sup>(1)</sup>، ولهذا يقول "الصّبّان" عن لفظ الفضلة: "ما يُستغنى عنه من حيث هو كلام نحوي"<sup>(2)</sup> أي "لا من حيث هو حدث لغوي"<sup>(3)</sup>.

### تصنيف الجملة عند النّحاة القدامى:

قسّم النّحاة الجملة عدّة تقسيمات، وكلّ تقسيم منها يخضع لمبدأ معيّن. فقسّموها بحسب عناصر الإسناد والرّتبة الأصليّة للكلمة إلى جملة اسميّة وجملة فعليّة. وقسّموها بحسب الوظيفة التي تؤدّيها إلى جملة لها محلّ من الإعراب وجملة لا محلّ لها. وقسّموها بحسب اكتنافها لغيرها أو اكتناف غيرها لها إلى جملة كبرى وجملة صغرى. وفيما يلي توضيح ذلك كلّه:

### أولاً: تقسيم الجملة إلى جملة اسميّة وجملة فعليّة

وينطلق هذا المبدأ من نوع الكلمة ورتبتها الأصليّة في الجملة، ومن ثمّ قُسمت الجملة وفق هذا المبدأ إلى:

**1- الجملة الاسميّة:** وهي التي يتصدّرها اسم يكون بموقع المسند إليه<sup>(4)</sup> نحو: زيد قائم.

(1) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربيّة، ص35، 36.

(2) الصّبّان: حاشية الصّبّان على الأشموني، 2/252.

(3) محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص36.

(4) ينظر هاشم إسماعيل الأيوبي: الجملة العربيّة بين النحو والبلاغة، ص9.

## 2- الجملة الفعلية: وهي التي يتصدرها فعل<sup>(1)</sup> يكون بموقع المسند<sup>(2)</sup> نحو: قام زيد.

إذن فالمراد بصدر الجملة المسند والمسند إليه فقط، فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف، ومن ثمّ "فالجمله من نحو: أقائم الزيدان، وأزيد قائم، ولعلّ أباك منطلق، وما زيد قائما اسمية، ومن نحو: أقام زيد، وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهلاّ قمت فعلية"<sup>(3)</sup>. وكذلك لا عبرة بما تقدّم عليهما من الفضلات ، وعليه "فالجمله من نحو: كيف جاء زيد ومن نحو: (فبأي آيات الله تتكرون)، ومن نحو(فريقا كذبتم وفريقا تقتلون)، و(خشعا أبصارهم يخرجون) فعلية؛ لأنّ هذه الأسماء في نيّة التأخير"<sup>(4)</sup>.

وتقسيم الجملة إلى هذين القسمين هو ما ذهب إليه جمهور النحاة، وقد أضاف "ابن هشام" قسما ثالثا سمّاه "الجملة الظرفية"، فالجملة عنده ثلاثة أقسام: اسمية وهي المصدرة باسم، وفعلية وهي المصدرة بفعل، وظرفية وهي المصدرة بظرف أو مجرور نحو: أعندك زيد ، وأفي الدار زيد، إذا قدّرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدأ مخبر عنه بهما"<sup>(5)</sup>.

والقول بالجملة الظرفية فيه نظر؛ ذلك أنّ زيدا في المثالين الذين ذكرهما "ابن هشام" (مبتدأ) مؤخّر لا فاعل، بدليل أنّه يصحّ أن تدخل عليه النواسخ، فنقول: (أ إنّ عندك زيدا؟) ولو كان فاعلا لم يصحّ دخول (إنّ) عليه ولا انتصابه بها، ونقول: (أكان عندك زيد؟) فزيد اسم كان لا فاعل، وإذا كان فاعلا فأين اسم كان؟ ونقول: (أعندك كان زيد؟) و(أعندي ظننت زيدا؟) فتدخل عليه (كان) و(ظنّ) مباشرة، ومعلوم أنّه لا يصحّ إدخالهما على الفاعل<sup>(6)</sup>.

فتبين ممّا تقدّم أنّ الجملة التي صنّفها "ابن هشام" في قسم الظرفية ما هي إلاّ جملة اسمية محوّلة بحذف أحد ركنيها وهو الخبر حذفًا واجبا لوضوحه وسهولة تقديره مع بقاء ما تعلّق به من ظرف أو جار ومجرور، وعليه تكون البنية العميقة لجملة (أ في الدار زيد؟) هي: (أ موجود أو مستقر في الدار زيد؟). وهذا إن قدرنا المحذوف وصفاً، أمّا إن قدرناه فعلاً

(1) وقد اشترط بعضهم في الفعل الذي يتصدّر الجملة أن يكون فعلا تاماً، وعليه فالجملة من نحو: كان زيد قائما ليست فعلية؛ لأنّها لا تدل على حدث قام به الفاعل، وإنّما هي جملة اسمية دخل عليها فعل ناقص ناسخ.

ينظر عبده الراجحي: التطبيق النحوي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1979، ص 77، 78.

(2) ينظر هاشم إسماعيل الأيوبي: الجملة العربية بين النحو والبلاغة، ص 9.

(3) ابن هشام: مغني اللبيب، 376/2.

(4) ابن هشام: المرجع نفسه، 376/2.

(5) ابن هشام: المرجع نفسه، 376/2.

(6) ينظر فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية - تأليفها وأقسامها، ص 160.

فالبنية العميقة هي: (أستقرّ في الدار زيدٌ؟) ومثل ذلك يقال في الجملة المصدرّة بظرف<sup>(1)</sup>.

كما زاد "الزمخشري" قسماً رابعاً سمّاه "الجملة الشرطية"، وقد ذكر "الزمخشري" ذلك في معرض حديثه عن الخبر الذي يكون جملة، فالجملة الواقعة خبراً تكون "على أربع أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وذلك نحو: زيد ذهب أخوه، وعمرو أبوه منطلق، وبكر إن تعطه يشكرك، وخالد في الدار"<sup>(2)</sup>.

فأمّا الفعلية والاسمية فلا خلاف فيهما، وأمّا الظرفية فقد سبق أنّ الصحيح إلحاقها بالاسمية، وأمّا الشرطية وهي المكوّنة من أداة شرط وفعل الشرط والجزاء، فهي عند "الزمخشري" قسم خاص، في حين يرى الجمهور أنّها ملحقة بالفعل؛ لأنّ الجملة إنّما تُنسب إلى صدرها، وهي هنا مصدره بفعل، أمّا الأداة فلا يُعتدّ بها؛ لأنّ العبرة بما هو صدر في الأصل.

وهذا كلّه إذا كانت الجملة مصدرّة بحرف شرط، أمّا إذا كانت مصدرّة باسم شرط ففي هذه الحالة يُنظر فيما إذا كان هذا الاسم "فضلة" أو "عمدة"، فإن كان "فضلة" فالجملة فعلية أيضاً؛ لأنّ ذلك الاسم في نية التأخير، وذلك نحو: (من تُكرم أكرم)، ف(من) مفعول به مقدّم، ونحو: (متى تأتني آت)، ف(متى) ظرف زمان، ونحو: (أينما تذهب أذهب معك) ف(أينما) ظرف مكان.

فكلّ هذه الأسماء فضلات، وهي مقدّمة من تأخير، مثل قولنا: (محمدًا أكرم)، و(غداً أسافر)، و(بينكما أجلس)، فكما أنّه لا عبرة بالفضلات المقدّمة، وأنّ العبرة بما هو صدر في الأصل، فكذلك الأمر في الشرط فهذه كلّها جمل فعلية.

وأمّا إذا كان اسم الشرط الذي يتصدر الجملة "عمدة"، فالجملة في هذه الحالة اسمية، وذلك نحو: (من يأتني أكرمه) و(أيُّ رجل يحضر أحضر معه) و(ما يرضك يرضني). فكلّ هذه الجمل اسمية؛ لأنّ (من) و(أي) و(ما) مبتدئات، وبهذا تكون الجمل على سمت واحد<sup>(3)</sup>.

ونخلص إلى أنّ الجملة العربية قسمان: اسمية وفعلية، وأمّا ما عدّه بعضهم جملة ظرفية أو جملة شرطية فيمكن إدراجه بسهولة تحت القسمين السابقين<sup>(4)</sup>.

(1) ينظر راجح بومعزة: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية، ص 49.

(2) الزمخشري: المفصل في العربية، ص 24.

(3) ينظر فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية - تأليفها وأقسامها ص 160، 161.

(4) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص 37.

وفي هذا يقول "عبد القاهر الجرجاني": "فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل، وهي في الأصل اثنتان، الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر"<sup>(1)</sup>.

## ثانياً: تقسيم الجملة إلى جملة لها محلّ وجملة لا محلّ لها

### 1- الجملة التي لها محلّ من الإعراب:

وهي المركّبات الإسناديّة التي تؤدّي وظيفة الاسم المفرد في مركّب إسنادي أكبر، أو بعبارة أخرى هي التي تقع "موقع الكلمة المفردة التي يظهر عليها أثر الحكم النحوي وُقوعاً استبدالياً يسمح بتحقق الصّورتين: الأصل والفرع في الاستعمال اللغوي (...). فالعلّة المانعة من ظهور الخبر الأصلي في جملة (زيد ينام) أنّ الجملة (ينام) وقعت موقع الاسم المفرد (نائم)، ففسّر النّحاة هذا التّأوّب في الموقع بتقدير الجملة الفعلية في محل الاسم المفرد وحكمه؛ لأنّ المفرد هو الأصل فتكون الجملة عارضة"<sup>(2)</sup>.

ويشمل هذا النوع من الجمل جملة الخبر والحال والمفعول به والمضاف إليه وجواب الشرط الجازم (مقترن بالفاء أو إذا) والتّابعة لمفرد والتّابعة لجملة لها محلّ<sup>(3)</sup>.

### 2- الجملة التي لا محلّ لها من الإعراب:

ويعكس النّحاة المسألة السّابقة فيذهبون إلى أنّ الجملة إذا لم تنب عن المفرد الذي يمكن أن يظهر عليه الأثر الإعرابي لا محلّ لها من الإعراب<sup>(4)</sup>، وهذا هو الأصل في الجمل. وهذا القسم يشمل الجمل الابتدائية والمعتزلة والتّفسيّريّة، وجملة جواب القسم، وجملة جواب الشرط غير الجازم، وجملة الصّلة، والجملة التّابعة لإحدى الجمل السّابقة<sup>(5)</sup>.

ويلاحظ أنّ مبدأ التّصنيف هذا "فيه لَمَحُّ لفكرة الخانيّة، فما يقع في خانة واحدة يأخذ حكماً واحداً وإن تعدّدت صور استعماله"<sup>(6)</sup>.

## ثالثاً: تقسيم الجملة إلى جملة كبرى وجملة صغرى

(1) عبد القادر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر مرجان، دار الرشيد، بغداد، 1982، 1/277.

(2) حسن خميس سعيد الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي بين النّحاة القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، 2000، ص119.

(3) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، 2/410 وما بعدها.

(4) ينظر حسن خميس سعيد الملخ: المرجع نفسه، ص119.

(5) ينظر ابن هشام: المرجع نفسه، 2/382 وما بعدها.

(6) حسن خميس سعيد الملخ: المرجع نفسه، ص119.

وهذا المبدأ ينظر إلى الجملة من حيث اكتنافها لغيرها أو اكتناف غيرها لها فيقسّمها إلى:

## 1- الجملة الكبرى:

وهي الجملة الاسميّة التي خبرها جملة فعلية أو اسميّة.

فمثال التي خبرها جملة فعلية: زيد قام أبوه.

ومثال التي خبرها جملة اسميّة: زيد أبوه قائم<sup>(1)</sup>.

وقد يدخل على الجملة الكبرى ناسخ من النّواسخ نحو:

- ظننت زيداً يقوم أبوه.

- ظننت زيداً أبوه قائم<sup>(2)</sup>.

## 2- الجملة الصغرى:

وهي التي تُبنى على المبتدأ أو على ما أصله مبتدأ فتقع موقع الخبر في الجملة الكبرى كما في المثالين الأولين، أو موقع ما أصله خبر كما في المثالين الأخيرين<sup>(3)</sup>.

وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين، فتكون صغرى بالنّظر إلى ما قبلها لكونها تؤدّي وظيفة الخبر في جملة أكبر منها، وتكون كبرى بالنّظر إلى ما بعدها لكون جملة أخرى أصغر منها تؤدّي وظيفة الخبر فيها، ومثال ذلك: "زيد أبوه غلامه منطلق، فمجموع الكلام جملة كبرى لا غير، وغلامه منطلق صغرى لا غير، وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق، وصغرى باعتبار جملة الكلام"<sup>(4)</sup>.

ويلاحظ أنّ هذه القسمة التي ذكرها "ابن هشام" لا تنطبق على جميع الجمل؛ لأنّ هناك

جملاً لا يمكن إدراجها تحت أحد القسمين السّابقين وهي:

1- الجملة التي تتضمّن إسناداً واحداً إذا كانت مستقلة بالإفادة. سواء أكانت فعلية نحو: سافر أخوك، أم اسميّة نحو: أخوك مسافر، فهذه الجملة لا توصف بصغرى ولا كبرى.

2- الجملة التي تتضمّن أكثر من إسناد إذا كانت الجملة الفرعية فيها لا تؤدّي وظيفة الخبر، بل تؤدّي وظيفة الحال أو النّعت أو غير ذلك من الفضلات، ومثال ذلك قولنا: (أقبل محمد غلامه ساعٍ خلفه)، فلا يُوصف هذا القول بأنّه جملة كبرى، ولا تُوصف جملة (غلامه ساعٍ

(1) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، 380/2.

(2) ينظر ابن هشام: المرجع نفسه، 382/2. وينظر فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية - تأليفها وأقسامها، ص168.

(3) ينظر ابن هشام: المرجع نفسه، 380/2. وينظر فاضل صالح السامرائي: المرجع نفسه، ص169.

(4) ابن هشام: المرجع نفسه، 380/2.

خلفه) بأنّها جملة صغرى، وكذلك قولنا: (رأيت عاملاً يساعده ولده)، فلا يوصف هذا القول بأنه جملة كبرى، ولا توصف جملة (يساعده ولده) بأنها جملة صغرى؛ لأنّ الجملة الكبرى والصغرى تختص بالجملة التي تحتوي على مبتدأ وخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر عندما تكون الجملة منسوخة. ومن ثمّ فإنّ قسمة الجملة إلى كبرى وصغرى -حسب المعيار الذي ذكره "ابن هشام"- ليست حاصرة لجميع الجمل<sup>(1)</sup>.

ويمكن تلخيص ما سبق ذكره حول الكلام والجملة في تناول النّحاة القدامى في النقاط التالية:

1- لم يرد مصطلح "الجملة" عند "سيبويه" في "الكتاب" بالمفهوم الذي تناوله به من بعده، وكان يُطلق على مفهوم الجملة (المركّب الإسنادي المفيد) لفظ "الكلام".

2- أوّل من أطلق لفظ "الجملة" صراحةً بمعناها النّحوي هو "المبرد" في كتابه "المقتضب" وكان مفهوم الجملة عنده لا يختلف عن مفهومها عند "سيبويه".

3- لا نجد في مؤلّفات النّحاة الأوائل تعريفاً محدّداً للكلام أو للجملة؛ لأنّ اهتمامهم لم يكن منصرفاً -في تلك المرحلة- إلى التّحديد والتّعريف، وإنّما كان منصرفاً إلى التّمثيل والتّحليل.

4- في القرن الرابع الهجري بدأ النّحاة يضعون تعريفات محددة للكلام وللجملة تدرج ضمن اتجاهين اثنين:

فأمّا الاتجاه الأوّل فأبرز من يمثّله "ابن جنّي" و"الزمخشري" ويرى أصحابه أنّ الكلام والجملة مترادفان، ولذلك هم يضعون لهما تعريفاً موحّداً ينطبق عليهما معاً، وهما يطلقان عندهم على المركّب الإسنادي المفيد. وأمّا الاتجاه الثاني فأبرز من يمثّله "الاستربادي" و"ابن هشام"، ويرى أصحابه أنّ الكلام غير الجملة وأنّه أخصّ منها وهي أعمّ منه، وأنّه يطلق على المركّب الإسنادي المفيد بينما تطلق هي على المفيد وغير المفيد من المركّبات الإسناديّة، ومن ثمّ فكلّ كلام جملة - عندهم - ولا ينعكس.

5- أقلّ ما تتكوّن منه الجملة عند النّحاة القدامى كلمتان تكون إحداهما مسنداً إليه والأخرى مسنداً، فأمّا الاسم فيمكن أن يكون مسنداً إليه ويمكن أن يكون مسنداً، وأمّا الفعل فلا يكون إلاّ مسنداً، وأمّا الحرف فلا يكون طرفاً في الإسناد.

(1) ينظر فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية - تأليفها وأقسامها، ص 169.



6- قد يُكتفى في بناء الجملة بالركنيتين الأساسيتين: المسند والمسند إليه، وقد تطول الجملة فتشمل المفاعيل والحال والتّمييز والتّوابع وغير ذلك من العناصر المتمّمة.

7- أطلق النّحاة على المسند والمسند إليه مصطلح "العمدة"؛ لأنّهما لازمان لكلّ جملة ولا تخلوا أيّة جملة منهما، بينما أطلقوا على العناصر المتمّمة الأخرى مصطلح "الفضلة"؛ لأنّها ليست ضروريّة لكلّ جملة، فقد تذكر في بعض الجمل وقد يستغنى عنها في بعضها.

8- لا يعني مصطلح "الفضلة" أنّ ذكرها وحذفها سيان، وإنّما المقصود أنّه يمكن أن تتألّف الجملة النّواة من دونها، بينما لا يمكن أن تتألّف الجملة من دون "عمدة" مذكورة أو مقدّرة.

9- قسم النّحاة الجملة من حيث عناصر الإسناد والرّتبة الأصليّة للكلمة إلى قسمين: اسميّة وفعليّة، وقد زاد "ابن هشام" الجملة الظرفيّة، والصّواب أنّها ملحقة بالاسميّة، كما زاد "الزمخشري" الجملة الشرطيّة، والصّواب أنّها ملحقة بالفعليّة.

10- قسّم النّحاة الجملة من حيث الوظيفة التي تؤدّيها إلى جملة لها محلّ من الإعراب وهي التي تؤدّي وظيفة المفرد في جملة أكبر منها، وجملة لا محلّ لها من الإعراب وهي التي ليست كذلك.

11- قسّم النّحاة الجملة من حيث اكتنافها لغيرها أو اكتناف غيرها لها إلى كبرى وصغرى، فالكبرى هي الاسميّة التي خبرها جملة ولو بحسب الأصل، والصّغرى هي المخبر بها عن المبتدأ في الجملة الكبرى ولو بحسب الأصل، وقد تبيّن أنّ هذه القسمة ليست حاصرة لجميع الجمل.

والآن وبعد أن أنهينا الحديث عن الكلام والجملة في تناول النّحاة القدامى، من المناسب أن نتعرض لهذين المصطلحين في تناول الدارسين المحدثين.

## ثانياً: الكلام والجملة في تناول الدارسين المحدثين

لقد حاول كثير من اللغويين المحدثين إعادة النظر في مجمل مقولات النحو العربي بما في ذلك تحديد الجملة وتصنيفها، وكانت لهم اجتهادات تفاوتت قوةً وضعفاً، فمنها ما عُرف واشتهر، ومنها ما بلي واندثر<sup>(1)</sup>. وسيقتصر حديثنا في هذا الموطن عن الآراء التي خالفت منهج القدامى أو عدّلت فيه، وأمّا الآراء التي تطابقت مع رؤية القدامى فهي كثيرة، ولا نرى في ذكرها كبير فائدة.

### مفهوم الكلام والجملة عند المحدثين:

يختلف مفهوم الكلام والجملة عند المحدثين من باحث إلى آخر، وذلك بسبب تأثرهم بالمذاهب والمدارس اللغوية المختلفة، عن طريق الأخذ عن القدامى العرب حيناً، والتأثر بالنظريات اللغوية الغربية حيناً آخر<sup>(2)</sup>.

وبتتبع تعاريف المحدثين للجملة يمكننا -تسهيلاً لعملية الدراسة- تصنيفهم ضمن ثلاثة اتجاهات على النحو الآتي:

### الاتجاه الأول:

وأصحابه ينطلقون في تحديد الجملة من طبيعة تكوينها ودورها في عملية التواصل ويمثّل هذا الاتجاه جماعة من اللغويين من أبرزهم "مهدي المخزومي" الذي يرى بأن الجملة هي: "الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وهي المركّب الذي يبيّن المتكلّم به أنّ صورة ذهنيّة قد تألّفت أجزاءها في ذهنه، ثمّ هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلّم إلى ذهن السامع"<sup>(3)</sup>.

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أنّ "المخزومي" يراعي في تحديد الجملة تحقّق الإفادة عن طريق الإسناد، فالجملة -عنده- هي المركّب الإسنادي الذي تحصل به الفائدة في التّخاطب؛ لأنّه يعبر عن فكرة ما يريد المتكلّم إيصالها إلى ذهن السامع بواسطة ذلك المركّب؛ لأنّ الكلمة الواحدة لا يمكن أن تكون فكرةً أو تُعبّر عن موضوع إلاّ إذا تركّبت مع غيرها، ومن هنا كان أقلّ ما يفيد من الكلام كلمتان تُركّب إحداهما مع الأخرى عن طريق الإسناد فتتشكّل

(1) ينظر محمد خان: لغة القرآن الكريم، ص 31.

(2) ينظر بلقاسم دفة: في النحو العربي، رؤية علمية في المنهج- الفهم- التعليم- التحليل، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليّة، الجزائر، د.ت، ص 16.

(3) مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص 31.

الجملة النَّوأة وتحصل الفائدة، ومن ثمَّ كانت الجملة هي الصَّورة الصَّغرى للكلام المفيد على حدِّ قول "المخزومي".

ونكاد نجد هذا التَّعريف ذاته عند "ريمون الطَّحان" الذي يقول: "الجملة هي الصَّورة اللَّفظية الصَّغرى أو الوحدة الكتابية الدَّنيا للقول أو الكلام الموضوع للفهم والإفهام، وهي تبيِّن أنَّ صورة ذهنيَّة كانت قد تألَّفت أجزاؤها في ذهن المتكلِّم الذي سَعَى في نقلها حسب قواعد معينة وأساليب شائعة إلى ذهن السَّامع"<sup>(1)</sup>.

ويُشار إلى أن "ريمون الطَّحان" يتمسِّك بفكرة الإسناد في تحديد الجملة كما يتمسِّك بها "المخزومي"، فالجملة - عندهما - تتكون من ثلاثة عناصر أساسيَّة هي: المسند والمسند إليه و الإسناد<sup>(2)</sup>.

وهي كذلك عند "إبراهيم السَّامرائي" الذي يقول: "ولن نخرج في بحثنا في مسألة الجملة عن الإسناد، فالجملة كيفما كانت اسميَّة أو فعليَّة قضيَّة إسناديَّة"<sup>(3)</sup>.

ويلتقي رأي هؤلاء مع رأي "برجستراسر" الذي يعتدُّ بالإسناد في تحديد الجملة، وإذا خلا المركَّب من الإسناد واكتفى بنفسه في أداء المعنى فلا يُعدُّ جملة عنده؛ لأنَّ "الجملة مركَّبة من مسند ومسند إليه"<sup>(4)</sup> في نظره.

### الاتِّجاه الثاني:

وأصحابه ينطلقون في تحديد الجملة من مراعاة الجانب الشكلي والجانب الدَّلالي معاً، ومن أبرزهم "إبراهيم أنيس" الذي يرى بأنَّ الجملة "هي أقلُّ قدر من الكلام يفيد السَّامع معنى مستقلاً بنفسه سواء تركَّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"<sup>(5)</sup>.

فهذا التَّعريف يعتمد في تحديد الجملة معياري الشكل والمضمون<sup>(6)</sup>، فأما من حيث المضمون فلا بدَّ أن يتوافر في المركَّب الذي يُعدُّ جملة، عنصر الإفادة المتمثِّل في تمام المعنى

(1) ريمون الطحان: الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، د.ت، 44/2.

(2) ينظر المهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص31. وينظر ريمون الطحان: المرجع نفسه، 52/2.

(3) إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، بيروت، لبنان، 1980، ص201.

(4) برجستراسر جوتلف: التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1982، ص125.

(5) إبراهيم أنيس: من أسرار اللُّغة، مطبعة لجنة البيان العربية، القاهرة، د.ت، ص276.

(6) ينظر محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص21، 22.

واستقلاله، وأمّا من حيث الشّكل فيعتمد معيار الملفوظ الأدنى ليشمل جميع أشكال الجملة وصورها بما في ذلك الجملة المكوّنة من كلمة واحدة عندما تكون محوّلة بحذف أحد ركنيها الأساسيين<sup>(1)</sup>، ولهذا يقول "أنيس" -مسقطا تعريفه السّابق على الواقع اللغوي-: "فإذا سأل القاضي أحد المتّهمين قائلاً: من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟ فأجاب: زيد، فقد نطق هذا المتّهم بكلام مفيد في أقصر صورة"<sup>(2)</sup>.

ف"أنيس" يرى من خلال كلامه هذا أنّ نطق المتّهم بكلمة (زيد) في هذا السّياق يُعدّ جملة تامّة؛ لأنّ الجملة تعرف صوتياً بالوقف أو السّكت الذي يحددها<sup>(3)</sup>، والسّكوت عند هذا القدر من الملفوظ يؤدّي معنى مكتمل الدّلالة، وتحصل به الفائدة للمخاطب، ومن ثمّ فهو جملة مفيدة.

وقد فهم بعض الباحثين من تعريف "أنيس" السابق أنّ هذا التّعريف لا يشترط الإسناد للجملة ولا يعدّه مقوماً أساسياً من مقوماتها<sup>(4)</sup>، وأنه يضع للجملة شرطاً واحداً وهو اكتمال المعنى واستقلاليتها لتحصل الفائدة للمخاطب، ومتى حصلت الفائدة بكلمة واحدة مثل كلمة (زيد) في المثال السابق عدّ ذلك الملفوظ جملة تامّة<sup>(5)</sup>.

ونحن إذا تأملنا هذه المسألة حقّ التأمّل فإننا نجد أنّ الفائدة في المثال الذي ساقه "أنيس" لم تحصل بالعنصر المتلفّظ به بمفرده، وإنّما حصلت بالعنصر المتلفّظ به في النّطق (زيد) مضافاً إليه العنصر المقدّر في الدّهن (كان معي) والذي حُذف بغرض الإيجاز لوضوحه وسهولة الاهتداء إلى معرفته بفضل القرينة الحالية<sup>(6)</sup>، ومن ثمّ يكون للجملة مستويان من التّركيب: مستوى ظاهر منطوق يظهر في الألفاظ، والثّاني باطن مجرد مقدّر في الأذهان، وهذا ما يُعرف في المدرسة التوليدية التحويلية بثنائية "البنية السطحية" و"البنية العميقة"، إذ إنّ الجملة عندهم عبارة عن "قرن يحصل على نحوٍ خاصّ بين تمثيل صوتي يمثّل المنطوق، وبين

(1) ينظر رابح بومعزة: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية، ص29.

(2) إبراهيم أنيس: من أسرار اللّغة، ص276.

(3) ينظر جورج موان: مفاتيح الألسنية، ترجمة الطيب بكوش، المؤسسة التونسية للكتاب، 1981، 1/1.

(4) ينظر محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص22.

(5) ينظر محمد حماسة عبد الطيف: قرينة العلامة الإعرابية في الجملة بين النّحاة القدماء والدارسين المحدثين، رسالة دكتوراه،

دار العلوم، جامعة القاهرة، 1976، ص38، 39.

(6) ينظر رابح بومعزة: المرجع نفسه، ص31.

ضرب معيّن من البنى المجرّدة يسمّى البنية العميقة<sup>(1)</sup>، وقد دعت هذه المدرسة إلى دراسة الجملة على أساس هذه الثنائية بشكل يُعيد إلى الأذهان مسألة التقدير عند النّحاة العرب<sup>(2)</sup>.

ويلتقي تعريف "أنيس" السابق في اعتماد معياري الملفوظ الأدنى والإفادة مع تعريف "جورج مونان" الذي نصّه: "الجملة عبارة عن التّعبير عن فكرة أو شعور بواسطة كلمة أو كلمات تستخدم بصورة معيّنة لنقل المعنى المقصود"<sup>(3)</sup>.

كما يلتقي مع تعريف "سيمون بوتز" الذي يعرف الجملة بأنّها: "الحدّ الأدنى من اللفظ المفيد"<sup>(4)</sup>.

### الاتجاه الثالث:

وما يميز أصحاب هذا الاتجاه هو تخليهم عن فكرة الإسناد صراحة في تكوين الجملة، فلا يُعدّ الإسناد مقومًا أساسيًا للجملة في نظرهم، وهم يضعون للجملة معيارا نحويًا، ومعيارا دلاليًا، فأما المعيار النحوي فيتمثل في استقلال بناء المركّب وعدم اندراجه في بناء نحويّ أكبر، وأما المعيار الدلالي فيتمثل في حصول الفائدة كيفما كانت سواء حصلت عن طريق الإسناد أو من دونه، ومن ثمّ فإنّ المركّب الخالي من الإسناد إذا اكتفى بنفسه في أداء المعنى فهو جملة مفيدة وكلام تامّ.

ومن أبرز هؤلاء "عبد الرحمان أيوب" الذي يعرف الكلام - بمعنى الجملة المفيدة - بأنّه: "ما دلّ على أكثر من معنى مفرد وأفاد فائدة تامّة"<sup>(5)</sup>.

وقد أوضح أنّ هذا التّعريف ينطبق على الجملة الواحدة وعلى عدد لا حصر له من الجمل ، فالكلام عنده يشمل كلّ ملفوظ دالّ على معنى مفيد سواء قلّ هذا الملفوظ أم كثر، وسواء اشتمل على إسناد أم خلا منه، إذ ليس من اللازم في نظره أن تتكون كلّ جملة من مسند ومسند إليه لمجرد أنّ القضية التي تشير إليها الجملة تتكون من موضوع ومحمول، وعلى هذا الأساس يرى أنّ جملة النداء: (يا عبد الله) مثلا جملة تامّة مكوّنة من حرف + اسم ولا إسناد

(1) محمد الشاوش: ملاحظات بشأن تركيب الجملة في اللّغة العربية، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللّغة العربية، تونس، 23-28 نوفمبر، 1981، سلسلة اللسانيات، عدد 5، المطبعة العصرية، 1983، ص245.

(2) ينظر عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص143.

(3) جورج مونان: مفاتيح الألسنية، 1/1.

(4) Simon Potter : Modern Linguistics, trade, S.M Colin, London, 1967, P104.

(5) عبد الرحمان أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت، ص

فيها ولا تحتاج إلى تقدير شيء، ومن ثم "لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النّحاة لها بعبارات فعلية"<sup>(1)</sup>.

وقد اقتفى أثر "أيوب" في عدم اشتراط الإسناد للجملة "محمد حماسة عبد اللّطيف"، فبعد أن عرض للجهود التي بُذلت في هذا المجال قال: "وقد رأينا أنّ معظمها يعرّف الجملة بأنّها كلام مستقل بنفسه ويؤدّي معنى متكاملًا، غير أنّ معظمهم يشترط الإسناد مقومًا من مقومات الجملة، ونحن نرتضي تعريف الجملة لديهم، ونرفض اشتراط الإسناد مقومًا من مقوماتها فكلّ كلام تمّ به معنى يحسن السّكوت عليه فهو جملة ولو كان من كلمة واحدة"<sup>(2)</sup>.

ويقترب مفهوم هذين الباحثين للجملة من مفهوم "أنطوان مي" - أحد تلاميذ "دي سوسير" ومن أنصار المدرسة الوصفية- الذي عرّف الجملة بأنّها "مجموعة أصوات تجمع بينها علاقات قواعدية وهي مكتفية ذاتيًا ولا تتعلّق بأية مجموعة أخرى قواعديًا"<sup>(3)</sup>.

فيلاحظ أنّ هذا التعريف قد جعل العلاقة القائمة بين عناصر الجملة هي علاقة بين أصوات وليست علاقة بين كلمات ممّا يدلّ على أنّه لا يشترط الإسناد لتكوين الجملة؛ لأنّ ربط الأصوات ببعضها البعض لا يحتاج إلى الإسناد، بخلاف الرّبط بين الكلمات فلا بد له من تعليق عن طريق الإسناد، ومن هنا فإنّ كلّ ما يشترطه هذا التعريف في المركّب حتى يكون جملة هو استقلالية بنائه وعدم تبعيته إلى أي بناء نحويّ آخر.

وهو في هذا يتقاطع مع تعريف "يسبرسن" الذي يرى بأنّ الجملة "عبارة عن منطوق إنسانيّ مستقلّ، وتدلّ قدرته على استقلاله على أن يُنطق به وحده"<sup>(4)</sup>.

كما يتقاطع مع تعريف "بلومفيلد" الذي يرى بأنّ الجملة "عبارة عن شكل لغويّ مستقلّ وغير متضمّن في شكل لغويّ آخر أكبر وفق مقتضيات التّركيب النّحوي"<sup>(5)</sup>.

## تصنيف الجملة عند المحدثين:

(1) عبد الرحمان أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، ص159.

(2) محمد حماسة عبد اللطيف: قرينة العلامة الإعرابية في الجملة بين النّحاة القدماء والدارسين المحدثين، ص45.

(3) جورج مونان: علم اللّغة في القرن العشرين، ترجمة نجيب غزوان، مطابع مؤسسة الوحدة، دمشق، 1982، ص44.

(4) O. Jespersen : The philosophy of Language grammar, London, 1924, p307

(5) Bloomfield: Language, London, 1973, p170.

اختلف المحدثون في تصنيف الجملة تبعًا لاختلافهم في حدّها وتعريفها، ويمكن رصد ثلاثة اتجاهات أيضا في تصنيف الجملة لديهم، وهي كالتالي:

**الاتجاه الأول:**

وأصحابه يقسمون الجملة انطلاقا من طبيعة الإسناد ودلالته، ومن هؤلاء "مهدي المخزومي" الذي قسم الجملة من هذا المنظور إلى:

**1- الجملة الاسميّة:** وهي "التي يدلّ فيها المسند على الدوام والثبوت أو التي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافاً ثابتاً غير متجدّد، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسماً"<sup>(1)</sup> نحو: (العلم نور)، و(محمد أخوك).

**2- الجملة الفعلية:** وهي "التي يدلّ فيها المسند على التجدد أو التي يتّصف فيها المسند إليه بالمسند اتّصافاً متجدّداً، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند فعلاً"<sup>(2)</sup> وذلك نحو: طلع البدر، والبدر طلع، فالمسند إليه (البدر) يعرب فاعلاً في الحالتين سواء تقدّم أم تأخّر<sup>(3)</sup>، لا كما يرى النحاة القدامى بأنّ المسند إليه يُعرب فاعلاً إذا تأخّر فقط، أمّا إذا تقدّم فهو مبتدأ.

ويرى "المخزومي" أنّه ليس من الضروري أن تحتوى الجملة على عناصر الإسناد المطلوبة كلّها، "فقد تخلو الجملة من المسند إليه لفظاً أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره، كخلوها من المسند إليه في نحو قول المستهل: الهلال والله، ومن المسند في نحو قولك: خرجتُ فإذا السّبع، أو نحو قولك: (زيد) في جواب من قال لك: من كان معك أمس، ونحو قولهم: لولا علي لهلك عمر"<sup>(4)</sup>.

أمّا المركّب الذي لا إسناد فيه فلا يعدّه "المخزومي" جملة، وذلك كالنداء؛ "لأنّ النداء أسلوب خاصّ يؤدّي وظيفته بمركّب لفظي خاصّ، وله دلالة خاصة يحس بها المتكلّم والسّامع"<sup>(5)</sup> ومن ثمّ يرى عدم إدراج أسلوب النداء ضمن أقسام الجملة؛ "لأنّ الجملة إنّما تقوم على أساس من إسناد يؤدّي إلى إحداث فكرة تامّة، ولا يقوم مثل قولهم: (يا عبد الله) على مثل ذلك الأساس، ولا يؤدّي مثل تلك الفكرة"<sup>(6)</sup>.

(1) مهدي المخزومي: في النحو العربي - نقد وتوجيه، ص42.

(2) مهدي المخزومي: المرجع نفسه، ص41.

(3) ينظر مهدي المخزومي: المرجع نفسه، ص42.

(4) مهدي المخزومي: المرجع نفسه، ص33.

(5) مهدي المخزومي: المرجع نفسه، ص53.

(6) مهدي المخزومي: المرجع نفسه، ص53.

ويقترَب تصنيف "المخزومي" للجملة من تصنيف "برجستراسر" الذي يرى بأنَّ العرب قد فرّقوا بين الجملة الفعلية والاسميّة "تفريقاً أشد من الحقيقة حتى إنهم عبّروا عن المسند إليه في الجملة الاسميّة بعبارة واحدة هي المبتدأ وعبّروا عنه في الجملة الفعلية بعبارة أخرى هي الفاعل، مع أنّ الفرق بين الجملتين في المسند فقط"<sup>(1)</sup>.

وعلى هذا الأساس جاء تقسيمه للجملة كما يلي :

**1- الجملة الاسميّة:** وهي التي يكون فيها كلّ من المسند والمسند إليه اسماً أو بمنزلة الاسم<sup>(2)</sup>.

**2- الجملة الفعلية:** وهي التي يكون فيها المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل<sup>(3)</sup>.

**3- الجملة الناقصة:** وهي المركّبات الإسنادية التي لم تكتمل عناصر إسنادها في النطق، بمعنى أنّه حذف منها أحد ركنيها وهي بحاجة إلى تقدير المحذوف، وقد مثّل لها قائلاً: مثل قولي: (أمس) جواباً عن السّؤال (متى جئت؟)<sup>(4)</sup>.

أمّا المركّب الذي خَلَ من الإسناد واكتفى بنفسه في أداء المعنى فلا يعده "برجستراسر" جملة، وإنّما يُسمّيه شبه جملة ، وذلك مثل النداء؛ فإنّ يا حسن ليس جملة ولا قِسماً من جملة، ويُشبهه الجملة في أنه مستقلّ بنفسه ولا يحتاج إلى غيره مظهرًا كان أو مقدّرًا<sup>(5)</sup>.

وقد أخذ على أصحاب هذا الاتّجاه في تصنيف الجملة تحديدهم للجملة الفعلية بالجملة التي يكون فيها المسند فعلاً سواء أتقدم على المسند إليه أم تأخر عنه، ومن ثمّ فلا فرق عندهم بين جملة (طلع البدر) وجملة (البدر طلع) كما ذكرنا سابقاً فكلاهما فعلية، فأما الأولى فلا خلاف فيها، وأمّا الثانية فهي اسمية في نظر القدماء وفعلية في نظر هؤلاء؛ لأنّه لم يطرأ عليها جديد في نظرهم إلّا تقديم المسند إليه (الفاعل)، وتقديمه لا يُغيّر من طبيعة الجملة ؛ لأنّه إنّما قُدّم للاهتمام به<sup>(6)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مسألة تقديم الفاعل على فعله تجد سنّداً لها في منهج الكوفيين، ومنهج البصريين أقوى للاعتبارات الآتية:

(1) برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، ص132.

(2) ينظر برجستراسر: المرجع نفسه، ص125.

(3) ينظر برجستراسر: المرجع نفسه، ص125.

(4) ينظر برجستراسر: المرجع نفسه، ص125.

(5) ينظر برجستراسر: المرجع نفسه، ص125.

(6) ينظر مهدي المخزومي: في النحو العربي - نقد وتوجيه، ص42.



1- أنّ القول بجواز تقديم الفاعل يثير مشاكلًا تؤدّي إلى الاضطراب في تحليل الجملة، "ونذكر من هذه المشاكل مشكلة إعراب الاسم الوارد في الصّدارة ، ومشكلة اللّواحق التي يقترن بها الفعل عندما يكون الفاعل مُثني أو جَمَعًا"<sup>(1)</sup>.

ومثال ذلك أنّنا إذا قلنا: ذهب أخواك، فهذه الجملة فعلية، فإذا قدّمنا الفاعل تصبح الجملة: أخواك ذهباً. فهل تبقى الجملة فعلية في هذه الحالة؟ وإذا كانت كذلك فما إعراب كلمة (أخواك) فهل تعرب مبتدأ والجملة باقية على فعليتها؟ وإذا أعربناها فاعلاً فكيف نعرب ضمير الرّفْع المتصل بالفعل؟<sup>(2)</sup>

2- أنّ الجملة التي يتقدم فيها المسند إليه تقبل دخول النّواسخ عليها نحو: إنّ البدر طلع وهي لا تدخل إلّا على الجملة الاسميّة.

وقد يُقال بأنّ النّواسخ تدخل على الأسماء لا على الجملة الاسميّة، والصّواب أنّها تدخل على الجملة الاسميّة لا على الأسماء ، بدليل أنّك عندما تقول (محمدًا أكرمت) أو (إياك أكرم) فكلّ من (محمدًا) و(إياك) اسم ، ومع ذلك لا يصحّ إدخال النّواسخ عليه ، فلا تقول (إنّ محمدًا أكرمت) ولا (إنّك أكرم)؛ لأنّ الجملة فعلية، وهذه الأسماء مقدّمة على نيّة التّأخير، فتبيّن من هذا أنّ دخول النّواسخ من خصائص الجملة الاسميّة، وأنّ الجملة التي يتقدّم فيها المسند إليه على الفعل جملة اسميّة وليست فعلية<sup>(3)</sup>.

3- أنّ هناك فرقا دلاليًا لا يمكن إنكاره بين الجملة التي يتقدّم فيها المسند إليه (المبتدأ) والجملة التي يتقدّم فيها المسند (الفعل)، ومثال ذلك " أنك إذا قلت: سافر زيد لم تُرد أكثر من أن تذكر سفره، أمّا إذا قلت: زيد سافر، فقد أردت أن تُلفت انتباه السّامع إلى زيد نفسه أولاً وأتّه سافر ثانيًا، وكأنّ السّفْر كان بعيد الوقوع منه لسبب من الأسباب أو كان غير مضمّن فتريد أن تقول إنه حدث فعلاً، ولذلك تُقدّم الاسم المرفوع وتجعله مَبْدَأً للكلام وأساسه"<sup>(4)</sup>.

وبهذا يتبيّن أنه ليس من السّهّل التّسليم بأنّ جملة (سافر زيد) تساوي دلاليًا جملة (زيد سافر)؛ لأنّ هذا ليس من باب تقديم الفاعل على فعله، وإنّما هو من باب تحويل بعض أركان الجملة الفعلية أو أجزاءها إلى موضع الصّدارة وبناء جملة اسميّة جديدة ، ويمتاز هذا

(1) عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993، ص49.

(2) ينظر المبرد: المقتضب، 128/4.

(3) ينظر فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية - تأليفها وأقسامها، ص159.

(4) شوقي ضيف: تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص254.

المبتدأ المحول بأنه العنصر المُمهم في الجملة<sup>(1)</sup> أو محور الإبلاغ فيها، وهذا ما يُسمّيه "عبد القاهر الجرجاني" التّقديم لا على نيّة التّأخير"<sup>(2)</sup>.

"وصور تحويل أركان الجملة الفعلية إلى مبتدأ مُتعدّدة منها:

- 1- التّحويل من الفاعل كقولنا: زيد جاء، والأصل: جاء زيد.
- 2- التّحويل من نائب الفاعل كقولنا: الخطأ أصلح، والأصل: أصلح الخطأ.
- 3- التّحويل من المفعول به كقولنا: المتفوقون كرّمتم الجامعة، والأصل: كرّمت الجامعة المتفوقين.

4- التّحويل من اسم الفعل الناقص كقولنا: زيدٌ كان مسافراً، والأصل: كان زيد مسافراً. ويلاحظ هنا أن المبتدأ المحوّل عن اسم تابع للفعل يؤدّي وظيفة جديدة، ولا يمكن أن يكون مساوياً لحالته قبل التّحويل؛ لأنّ الشّبّه المعنوي بالأصل لا يعطي المبتدأ المحوّل حكم أصله ووظيفته التّحوية"<sup>(3)</sup>.

### الاتّجاه الثاني:

وأصحابه ينطلقون في تقسيم الجملة من فكرة عدم الاعتداد بالعامل التّحوي، وممّن يمثّل هذا الاتّجاه "عبد الرحمان أيوب" الذي قسّم الجملة وفق هذا المعيار إلى:

#### 1- الجملة الإسنادية: وهي تشمل:

أ- الجملة الاسمية.

ب- الجملة الفعلية.

#### 2- الجملة غير الإسنادية: وهي تشمل:

أ- جملة النّداء.

ب- جملة نِعَمَ و بُسَسَ.

ج- جملة التّعجب<sup>(4)</sup>.

والذي حمّل الباحث على عدّ هذه الجمل غير إسنادية هو محاولة تفادي التّقدير الذي يلجأ إليه النّحاة في هذه الأساليب، وهو في هذا يلتقي مع أنظار مدرسة التّحليل الشكلي التي

(1) ينظر أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر بدمشق، ودار الفكر ببيروت، د.ت، ص220.

(2) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 1991، ص117.

(3) أحمد محمد قدور: المرجع نفسه، ص220.

(4) ينظر عبد الرحمان أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص159.

يتبناها<sup>(1)</sup> والتي من مبادئها الابتعاد عن التأويل ، وتجنّب التعليل الفلسفي والمنطقي ، واعتماد الشّكل والوظيفة في تصنيف الوحدات اللّغوية<sup>(2)</sup>.

ومن هذا المنطلق يرى الباحث أنّ الحالات التي ذكرها النّحاة في حذف المبتدأ وفي حذف الخبر ما هي إلاّ دليل على عدم لزوم الإسناد اللّغوي لركنين يقابلان رُكْنِي القضيّة المنطقيّة، ومن أجل هذا يرى ضرورة القول بوجود نوع من الجمل غير الإسناديّة ذات الرّكن الواحد<sup>(3)</sup>.

وفي الحقيقة أنّ التأويل والتّقدير الدّين رفضهما الباحث ما لجأ إليهما النّحاة القدامى إلاّ ضبطا للعلاقة بين التّركيب الظّاهر للجملّة والأصول التي تنتظم بنيته عندهم؛ لأنّ تركيب الجملّة السّطحي لا يعطينا دائما كلّ شيء عن العلاقات النحويّة<sup>(4)</sup>. وهذا ما دفع بالدراسات اللّغوية المعاصرة إلى تخطّي المنهج الشّكلي في دراسة اللّغة؛ لأنّ الاقتصار على الشّكل وحده لا يقدّم فهما صحيحا للنّظام اللّغوي<sup>(5)</sup>.

وقد تبنّى تصنيف "أيوب" السّابق للجملّة "محمد حماسة عبد اللطيف" إلاّ أنه رآه بحاجة إلى زيادة تفصيل وتحديد<sup>(6)</sup>، ومن ثمّ جاء تقسيمه للجملّة كما يلي:

**1- الجملّة الإسناديّة:** وهي قسمان:

**أ- الجملّة الإسناديّة التامة:** وتشمل:

- الجملّة الاسميّة: ( مبتدأ + خبر).

- الجملّة الفعلية: ( فعل + فاعل).

- الجملّة الوصفية: (وصف: اسم فاعل، اسم مفعول.. الخ + اسم مرفوع أو ضمير رفع).

**ب- الجملّة الإسناديّة الموجزة:** وهي التي يُذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد ويُحذف العنصر الثّاني حدّفاً واجباً أو غالباً، وهي تشمل:

- الفعلية الموجزة.

(1) ينظر عبد الحميد مصطفى السيد: (بنية الجملّة العربية في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي)، المجلة العربية للعلوم الإنسانيّة، شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع، الكويت، العدد 75، 2001، ص36.

(2) ينظر عبد الحميد مصطفى السيد: المرجع نفسه، ص40.

(3) ينظر عبد الرحمان أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص159.

(4) ينظر عبد الحميد مصطفى السيد: المرجع نفسه، ص37.

(5) ينظر عبد الحميد مصطفى السيد: المرجع نفسه، ص42.

(6) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: قرينة العلامة الإعرابية في الجملّة بين النّحاة القداماء والدارسين المحدثين، ص40.

- الاسميّة الموجزة.

- الجوابيّة الموجزة (مثل نعم أو لا).

2- الجملة غير الإسناديّة: وهي تشمل:

الخالفة (اسم الفعل) والتّعجب والمدح والذّم والنّداء والقسم والإغراء والتّحذير<sup>(1)</sup>.

الاتجاه الثالث:

وأصحابه يقيمون تصنيفهم للجملة على أساس البنية العميقة، ومن ثمّ سعوا إلى إلحاق الجملة الاسميّة بالجملة الفعلية، ومن أبرز هؤلاء "عبد القادر الفهري" الذي أثبت وجود بنية واحدة فقط للجملة العربية هي بنية الجملة الفعلية، وهو يرى أنّها من نمط: فعل + فاعل + مفعول، مُنكراً بذلك وجود الجملة الاسميّة لأجل أن يؤكّد أنّ اللّغة العربية لغة طبيعية كسائر اللّغات. أمّا الجملة الاسميّة التي لا يكون فيها المسند فعلاً نحو: (محمد رسول الله) فيلجأ فيها إلى افتراض رابط مقدّر وهو (كان) مُزوّداً بِسِمَةِ الجِهَةِ والزّمن ، على أن يُعرب المركّب الاسمي بعده فاعلاً وليس مبتدأً كما يقول النّحاة<sup>(2)</sup>.

وما ذهب إليه الباحث من وجود نمط واحد للجملة العربية ليس صحيحاً، فكلّ لغة خصائصها والقول بوجود نمطين من الجمل في العربية لا يعني أنّها لغة غير طبيعية أو أنّها لغة معقدة ، بدليل ما اكتشفه النّحاة في تجليات الاستعمال لنمطي الجملة في مواقف مختلفة من الأداء حقّق فيها النّمطان دلالات مختلفة<sup>(3)</sup>.

ويرى "برجستراسر" أنّ الجملة الاسميّة المخصّصة (أي التي تخلو من الفعل) من أقدم تركيبات اللّغات<sup>(4)</sup> "غير أنّ اللّغات السّامية حافظت على هذه الجملة في حين تخلّت عنها سائر اللّغات (...). إذن فالمسألة ليست تخصّ نمطاً قليلاً الاستعمال أو طارئ الوجود، بل تتعلّق بنوع قديم متأصلّ من الجمل التي اطّرد استعمالها عبر العصور"<sup>(1)</sup>.

(1) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، مكتبة أم القرى، الكويت، ط1، 1984، ص78-110.

(2) ينظر عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللّغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط4، 2000، ص105، 133-135.

(3) ينظر عبد الحميد مصطفى السيد: (بنية الجملة العربية بين المنهجين الوصفي والتحويلي)، المجلة العربية للعلوم الأنسانية، ص67.

(4) ينظر برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، ص134.

(1) أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص222.

وأما ما ذهب إليه الباحث من افتراض رابط في الجملة التي لا تتضمن فعلا وتقديره بالفعل الناقص (كان) وإعراب الاسم المرفوع بعده فاعلا، فهذا الأمر ليس دقيقا أيضا؛ لأنّ الفعل الذي يأخذ فاعلا يدلّ على حدث وزمان، و(كان) الناقصة ليس دالة على الحدث حتى يكون لها فاعل، وعلى هذا فليس عدم وجود فعل الكون نقصاً في العربية؛ لأنّ هذه الرابطة وظيفتها تركيبية فقط، وليس لها وظيفة دلالية، إذ يُعني تركيب الجملة في العربية عن ذلك؛ لأنّ الجملة الاسميّة في العربية تتألّف من اسمين تربط بينهما علاقة إسناد دون رابطة إسناديّة لفظية، بخلاف ما هو الحال في اللّغات الهندوربية التي لا يقوم الإسناد في بعض جملها الاسميّة إلا بالرابطة المعروفة بفعل (الكون)، وهو ما يُسمّى بالفعل المساعد<sup>(2)</sup>.

وممّن سار في هذا الاتجاه أيضا وقال بوجود بنية واحدة للجملة العربية "ميشال زكرياء"، فقد تناول الجملة البسيطة عند العرب وعرض لتقسيمهم لها إلى اسميّة وفعلية منتهيا إلى أنّها قسم واحد عنده هو الجملة الفعلية<sup>(3)</sup>، ويرى هو الآخر أن بنية هذه الجملة من نمط: فعل + فاعل + مفعول. فهذا هو الترتيب الأساسي في البنية العميقة عنده<sup>(4)</sup>، وقد برهن على صحّة هذا النمط بأدلة كثيرة، منها أنّ الأنماط الأخرى تحتاج إلى ضوابط وتحويلات إضافية<sup>(5)</sup>، والأفضل -كما يرى- أن نختار القاعدة المقتضبة التي تحتوي على أقلّ عدد من التحويلات.

وممّن نهج هذا النهج في تصنيف الجملة "ريمون الطحّان" الذي ذهب إلى أنّ الأصل في الجملة العربية هو الجملة الفعلية؛ لأنّ "الفعل هو أساس التعبير، وهو من أهمّ مقومات الجملة، ومن الأركان الرئيسيّة في تأليف الكلام"<sup>(6)</sup> ومن ثمّ "يتصدر الفعل الجملة في معظم الأحوال العادية؛ لأنّ الفعل أو الحدث هو موضوع اهتمام (...) المتكلّمين بالعربية (...) وهو من القوّة بحيث يعمل متقدّما أو متأخرا في عنصر واحد أو أكثر (المتعدي) بذاته أو بأشباهه (المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، الصّفة المشبّهة، أمثلة المبالغة)"<sup>(1)</sup>.

(2) ينظر عبد الحميد مصطفى السيد: (بنية الجملة العربية في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ص 67.

(3) ينظر ميشال زكرياء: الألسنية التوليدية والتحويلية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1985، ص 25 وما بعدها.

(4) ميشال زكرياء: المرجع نفسه، ص 28.

(5) ميشال زكرياء: المرجع نفسه، ص 27، 28.

(6) ريمون الطحّان: الألسنية العربية، 54/2.

(1) ريمون الطحّان: الألسنية العربية، 54/2.

ومن هنا ينتهي إلى أنه "لا فائدة من تقسيم الجملة إلى فعلية واسمية إذ لا ترى اللّغة العربية في تقديم المسند إليه على المسند محذورا، وخاصة إذا حَقَّق تقديمه غرضا اقتضاه القول، وتطلّبتَه ملاسبات الكلام"<sup>(2)</sup>.

ونحن نرى -كما يرى كثير من الباحثين- أنّ ما ذهب إليه الباحث من عدم جدوى وجود نمطين للجملة في العربية غير صحيح؛ لأنّ وجود هذين النمطين تقتضيه حاجة الإنسان إلى ما يُمكنُهُ من التّعبير عن صنفين من المفاهيم لكلّ واحد منهما مواطنه الخاصّة وغاياته المضبوطة، فاللّغة العربية تستجيب في مستوى الجملة لتلك الحاجة، وتُمدّ المتكلم بالتركيب الملائم لمقاصده أحسن ملائمة<sup>(3)</sup>، ومن ثمّ فإنّ مبدأ تقسيم النّحاة للجملة إلى اسمية وفعلية "هامّ جدّا يدلّ على حرص هؤلاء النّحاة على تصوير الواقع اللغوي بما فيه من مختلف الإمكانيات"<sup>(4)</sup>.

### الجملة بين البساطة والتركيب:

قسّم النّحاة الجملة -من ناحية مركّباتها وما بها من محاور- عدّة تقسيمات، وقد كان لابن هشام "محاولة في هذا الاتجاه حين قسّم الجملة إلى جملة كبرى وجملة صغرى، إلا أنّ هذه القسمة كما ذكرنا سابقا لم تكن حاصرة لجميع الجمل، فمن الجمل ما لا يُوصف بكبرى ولا صغرى حسب المعيار الذي وضعه "ابن هشام".

بالإضافة إلى أنّ الجملة حسب هذا المعيار قد تكون كبرى وصغرى في وقت واحد باعتبارين مختلفين، فتكون كبرى بالنّظر إلى ما بعدها، وتكون صغرى بالنّظر إلى ما قبلها، وهذا مخالف لما ينبغي أن يكون عليه المصطلح من دقّة وثبات<sup>(5)</sup>.

ولهذا السّبب جاء المحدثون بتقسيمات أخرى للجملة من هذا الجانب أهمها:

**أوّلا:** تقسيم الجملة إلى:

**1- جملة بسيطة:** وهي التي تشتمل على عملية إسنادية واحدة أو هي ذات المسند إليه الواحد.

(2) ريمون الطحان: المرجع نفسه، 55/2.

(3) ينظر عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، ص 43.

(4) عبد القادر المهيري: المرجع نفسه، ص 35.

(5) ينظر رابح بومعزة: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية، ص 61.

2- **جملة مركّبة:** وهي المركّبة من عدّة جمل واحدة منها رئيسيّة والأخرى ملحقات بها يؤدّين وظائف إعرابيّة مختلفة<sup>(1)</sup>.

**ثانياً:** تقسيم الجملة إلى:

1- **جملة بسيطة:** وهي تشمل:

أ/ **الجملة الفعلية:** فعل + فاعل.

ب/ **الجملة الاسميّة:** مبتدأ + خبر (مفرد).

ج/ **الجملة الجُمليّة:** مبتدأ + خبر (جملة).

2- **جملة مركّبة:** وهي التي تُصاغ من جملتين بسيطتين أو أكثر عن طريق الرّبط بالحرف أو من دونه، أو عن طريق التّفريع، ومعنى التّفريع هو أن تكون إحدى الجملتين متفرّعة عن التي قبلها وتؤدّي وظيفة المفرد فيها<sup>(2)</sup>.

**ثالثاً:** تقسيم الجملة إلى:

1- **جملة بسيطة:** وهي تشمل الجملة الفعلية والاسميّة.

2- **جملة وسيطة:** وهي التي تقابل الكبرى عند "ابن هشام".

3- **جملة مركّبة:** وهي التي تتكوّن من جملتين متلازمتين كجملة الشرط<sup>(3)</sup>.

**رابعاً:** تقسيم الجملة إلى:

1- **جملة بسيطة:** وهي التي تتضمّن عملية إسناديّة واحدة ، أو تتكون من جملتين بسيطتين متلازمتين كالشرط وجوابه والاستفهام وجوابه.

2- **جملة مركّبة:** وهي التي تتكوّن من جملتين أو أكثر ترتبطان فيما بينهما بعلاقة وصل أو إخضاع، فأما الوصل فيكون بحرف العطف أو بالاسم الموصول، وأما الإخضاع فالمقصود به أن تكون إحدى الجملتين خاضعة للأخرى وتابعة لها ، بمعنى أنّها تؤدّي وظيفة المفرد فيها.

3- **جملة معقّدة:** وهي التي تشتمل على علاقات نحويّة متداخلة تؤدّي إلى شيء من التّعقيد في بنائها<sup>(1)</sup>.

(1) ينظر مهدي المخزومي: في النحو العربي - قواعد وتطبيق، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986، ص226.

(2) ينظر محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص89 - 182.

(3) ينظر مالك يوسف المطليبي: في التّركيب اللغوي للشعر العراقي، دار الرشيد ودار الحرية، بغداد، 1981، ص61.

(1) ينظر ريمون الطحان: الألسنية العربية، 96/2 - 106.

## خامساً: تقسيم الجملة إلى:

1- جملة بسيطة. 2- جملة ممتدة. 3- جملة مزدوجة.

4- جملة مركبة. 5- جملة متداخلة. 6- جملة متشابكة.<sup>(2)</sup>

ونحن نرى - كما يرى كثير من الباحثين<sup>(3)</sup> - أن كل هذه الأقسام ما تقدم منها وما تأخر

يُمكن إدراجها تحت قسمين رئيسيين وهما:

1- **الجملة البسيطة:** وهي "التي تكتفي بإسناد واحد في عملية الإفادة"<sup>(4)</sup>، مثل: ظهر الحق والعلم نافع.

2- **الجملة المركبة:** وهي "التي تحتاج إلى أكثر من إسناد لِتَحْصَلَ بها الفائدة"<sup>(5)</sup>، كقوله تعالى: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) (البقرة/184) وقوله: (وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ) (البقرة/205). وبهذا نتجنب كثرة التقسيمات والإسراف في المصطلحات.

ويُمكن تلخيص ما ذكرناه حول الجملة في تناول المحدثين في النقاط التالية:

1- اختلف المحدثون في تحديد الجملة بحسب تأثرهم بأراء النحاة القدامى أو بالمدارس الغربية الحديثة.

- فمنهم من انطلق في تحديد الجملة من طبيعة تكوينها ودورها في التواصل، ومن ثم اشترط للجملة تحقق الإفادة عن طريق الإسناد، وأمّا التركيب الذي لا إسناد فيه فلا يُعد عندهم جملة، ويمثّل هذا الاتجاه "مهدي المخزومي" وغيره.

- ومنهم من راعى في تحديد الجملة معياري الشكل والدلالة، أو جانبي المعنى والمبنى، فأما من حيث المعنى فيشترط للجملة تمام المعنى واستقلاله، وأمّا من حيث المبنى فيعتمد معيار الملفوظ الأدنى ليشمل جميع أشكال الجملة وصورها بما فيها الجملة المكوّنة من كلمة واحدة عند الحذف، ويمثّل هذا الاتجاه "إبراهيم أنيس" وغيره.

- ومنهم من تخلّى عن فكرة الإسناد في تحديد الجملة، ولم يشترط في المركب الذي يستحق اسم الجملة إلاّ استقلال مبناه وتمام معناه، فكلّ ملفوظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه فهو جملة،

(2) ينظر محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية، دراسة لغوية ونحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988، ص153-163.

(3) ينظر عبد الحميد مصطفى السيد: (بنية الجملة العربية في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلي)، ص37. وينظر محمد

حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص32. وينظر محمد خان: لغة القرآن الكريم، ص32.

(4) محمد خان: المرجع نفسه، ص32.

(5) محمد خان: المرجع نفسه، ص32.



سواء حصلت به الإفادة بواسطة الإسناد أو من دونه، وسواء كان هذا الملفوظ مكوّن من ركنين أو من ركن واحد.

2- اختلف المحدثون في تصنيف الجملة تبعًا لاختلافهم في تحديدها، فجاء تقسيمهم للجملة كما يلي:

- فمنهم من نظر إلى طبيعة الإسناد ودلالته فقسمها إلى اسمية وفعلية، فالاسمية هي التي يكون فيها المسند اسمًا، والفعلية هي التي يكون فيها المسند فعلاً سواء تقدّم على المسند إليه أم تأخّر عنه، وأمّا المركّب الذي لا يتحقّق فيه الإسناد كالنداء مثلاً فيعدّونه إمّا مركّبًا خاصًا كما فعل "المخزومي"، وإمّا شبه جملة كما فعلا "برجستراسر".

- ومنهم من قسم الجملة انطلاقًا من عدم الاعتداد بفكرة العامل، فقسمها إلى جملة إسنادية وجملة غير إسنادية، فأما الإسنادية فتشمل: الاسمية والفعلية، وأمّا غير الإسنادية فتشمل: جملة النداء، وجملة نعم وبئس، وجملة التعجب، وهذا النوع من التصنيف هو ما نجده عند "عبد الرحمان أيوب".

وقد تبنّى "محمد حماسة عبد اللطيف" هذا التصنيف وزاده تفصيلاً وتحديداً فقسم الجملة الإسنادية إلى:

1- إسنادية تامّة، وهي تشمل: الاسمية والفعلية والوصفية.

2- إسنادية موجزة، وهي تشمل: الاسمية الموجزة، والفعلية الموجزة، والجوابية الموجزة.

كما وسّع من مفهوم الجملة غير الإسنادية، فأصبحت تشمل - بالإضافة إلى الأنواع السابقة- الخالفة (اسم الفعل)، والقسم، والإغراء، والتّحذير.

- ومنهم من صنّف الجملة بالنّظر إلى بنيتها العميقة فجعل للجملة العربية بنية واحدة فقط هي بنية الجملة الفعلية، وأمّا ما سواها فيعدّها بنيات محوّلة عنها، ويمثّل هذا الاتجاه "عبد القادر الفهري" وغيره.

3- قسم النّحاة الجملة من ناحية مركّباتها وما بها من محاور عدّة تقسيمات: - فمنهم من قسمها إلى: بسيطة ومركّبة.

- ومنهم من قسمها إلى: بسيطة ووسيطه ومركّبة.

- ومنهم من قسمها إلى: بسيطة ومركّبة ومعقدة.

- ومنهم من قسمها إلى: بسيطة وممتدّة ومزدوجة ومركّبة ومتداخلة ومتشابكة.

وكلّ هذه الأقسام -في نظرنا- يُمكن إدراجها تحت قسمين رئيسيين وهما: البسيطة والمركّبة.

والآن وبعد أن أنهينا الكلام عن المحور الأول في هذا المدخل وهو: التراكيب الإسنادية في تناول القدامى والمحدثين، يجدر بنا أن نحدّد الأسس والمنطلقات التي سنعتمدها ونسير عليها في هذه الدراسة، ويمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1- نرتضي تعريف "ابن جنّي" ومن معه للكلام تعريفا للجملة؛ لأنّه يتفق مع الواقع اللغوي، ويتطابق مع رأي كثير من المحدثين الذين يرون أنّ الجملة هي قاعدة الكلام والوحدة الأولى للإبلاغ، فالجملة وفق هذا المنظور هي المركّب الإسنادي الذي يؤدّي معنى تامّا وبفيد فائدة ما، وهذا لا يتحقّق إلا بالاستقلال النحوي والدلالي.

2- نتفق مع القدامى وكثير من المحدثين في عدّ الإسناد مقوّمًا أساسيًا من مقوّمات الجملة، فالجملة -في الأساس- عملية إسنادية، وإذا انتفى الإسناد فلا جملة؛ لأنّ الكلمة الواحدة لا تدل إلاّ على معناها المعجمي فحسب، فإذا انضمت إليها كلمة أخرى عن طريق الإسناد تشكّلت الجملة النّواة، وتكوّنت فكرة ما فصلت الفائدة.

3- نسير وفق ما قرّره جمهور القدامى وبعض المحدثين من أنّ الجملة قسّمان: اسمية وفعليّة، فأما الاسميّة فهي التي صُدّرت باسم يكون بموقع المسند إليه، وأما الفعلية فهي التي صُدّرت بفعل تامّ يكون بموقع المسند.

وأما ما عدّه بعض القدامى جملة ظرفية أو جملة شرطية فيمكن ردهما بسهولة إلى أحد القسمين السابقين.

كما أنّ ما عدّه بعض المحدثين مركّبًا خاصًّا، أو شبه جملة، أو جملة موجزة أو جملة غير إسنادية هي -في نظرنا- جمل إسنادية محوّلة بحذف أحد ركنيّها، وهي بحاجة إلى تقدير المحذوف انطلاقًا من بنيتها العميقة.

4- نقبل تقسيم المحدثين الجملة إلى بسيطة ومركّبة نظرًا لما امتاز به هذا التقسيم من دقّة ووضوح، زيادة على كونه حاصرًا لجميع أنواع الجمل. وأما ما ذكره بعض المحدثين من أقسام أخرى غير هذين القسمين فيمكن رده إلى أحد هذين القسمين.

## المحور الثاني: التّحويل بين النّحو التّوليدي والتّحويلي والفكر النّحوي العربي

لقد ذاع مصطلح "التّحويل" (Transformation) واكتسب شهرة واسعة في العصر الحاضر، وذلك بعد ظهور الاتجاه اللّغوي الذي عُرِفَت مدرستُهُ باسم مدرسة "النّحو التّوليدي

التَّحويلي" على يد العالم اللغوي الأمريكي "تشومسكي" بدءًا من سنة 1957م، وهي السَّنة التي ظهر فيها كتابه "الأبنية التَّركيبية" (Syntactic structures) الذي يَحمل بذور نظريته الجديدة<sup>(1)</sup>. ومدلول هذا المصطلح يمثِّل أحد المفاهيم الأساسيَّة في هذه المدرسة، وفي طريقتها في تحليل اللِّغة.<sup>(2)</sup>

وليس من الادِّعاء القول بأنَّ هذا المصطلح قد ظهر في الدَّرس النَّحوي العربي قبل ظهوره في المدرسة التَّوليدية التَّحويلية بمئات السَّنين، وبمفهوم يقترب من المفهوم الحديث للمصطلح نوعًا ما من الاقتراب<sup>(3)</sup>.

وقد تساءل الباحثون عن سبب هذا التَّقارب في مفهوم التَّحويل بين المدرستين واختلفوا في الإجابة عن هذا التَّساؤل.

فمنهم من أَرَجَعَ سبب هذا التَّقارب إلى قضيَّة التأثير والتأثَّر، حيث ذهبوا إلى أنَّ "تشومسكي" مؤسِّس المدرسة التَّوليدية التَّحويلية قد اطَّلَع على النَّحو العربي وعَرَفَ الشَّيء الكثير عن النَّظرية والتَّصوُّرات اللُّغويَّة العربيَّة، وذلك من خلال دراسته للنَّحو العِبْرِي الذي وَضَعَهُ أحبار اليهود في القرون الوسطى، وكذلك من خلال دراسته للأجرومية على أستاذه "روزنتال".<sup>(4)</sup>

وذهب آخرون إلى أنَّ مجرد الالتقاء في الظَّاهرة المدروسة لا يدلُّ على تأثَّر اللاحق بالسَّابق، إذ من المُمكن أن يكون ذلك من باب توارد الخواطر في الفكر الإنساني خاصَّة في المجال الواحد، فليس بمستغرب أن يَنُمُو علم اللِّسان في عدَّة بيئات ويَصِل إلى نتائج متشابهة، وخصوصا أنَّ المنهج الحديث يَنحُو مَنحَى يَنزِع إلى العالميَّة، ويطمح إلى إيجاد ما يُسمَّى بالنَّحو الكَلِّي أو النَّحو العالمي<sup>(1)</sup>.

---

(1) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التَّحويلية في النَّحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1999، ص9.

(2) ينظر شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس اللِّسانية المعاصرة، مطبعة أبحاث للترجمة والنَّشر، بيروت، ط1، 2004، ص56 وما بعدها.

(3) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص9.

(4) ينظر محمود سليمان ياقوت: منهج البحث اللُّغوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص140.

وينظر خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2000، ص140.

(1) ينظر عبد العزيز عبده: المعنى والإعراب عند النَّحويين ونظرية العامل، منشورات الكتاب، طرابلس، الجماهيرية الليبية، ط1، 1982، ص251.

وينظر محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التَّحويلية في النَّحو العربي، ص9، 10.

وأياً كان سبب هذا الاقتراب في مفهوم التحويل بين النحو التوليدي والنحو العربي فإن من الأجدى - كما يرى بعض الباحثين - الإقلاع عن فكرة التأثير والتأثر لعدم جدواها، والأولى عقد حوار مع جميع المناهج الحديثة، بشرط ألا تكون هذه المناهج معايير لتقويم النحو العربي، بل أساليب استثناس فقط؛ لأن كل منهج له سياقه الفكري الخاص به، وظروفه التاريخية والثقافية التي تحكمه.<sup>(2)</sup>

وفي الصفحات الآتية سنتكلم عن مفهوم "التحويل" وأنواعه في كل من النحو التوليدي التحويلي والفكر النحوي العربي.

## أولاً: التحويل وأنواعه في النحو التوليدي التحويلي

إن "التحويل" في نظرية النحو التوليدي التحويلي مصطلح أساسي تُنسب إليه مع قرينة "التوليد" (Generation) هذه النظرية.

---

<sup>(2)</sup> ينظر عبد العزيز عبده: المرجع نفسه، ص 251.

وينظر محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص 36.

وقبل أن نتكلم عن التحويل والتوليد فإن من اللائق أن نُعرّف بالأساس النظري الذي قامت عليه هذه النظرية.

لقد قامت نظرية النحو التوليدي التحويلي (Transformation generative grammar) بعد استفاد النموذج الذي وضعته مدرسة التحليل الشكلي التي وضع أصولها "بلومفيلد"، وذلك بعد أن تبين قصورها في تفسير الظاهرة اللغوية.<sup>(1)</sup>

وتوضيح ذلك أن أصحاب هذه المدرسة ينظرون إلى اللغة على أنها مجموعة عادات صوتية يكتفها حافز البيئة، فالمتكلم -في نظرهم- حين يشعر بشعورٍ ما تتولد لديه استجابة كلامية دون أن ترتبط تلك الاستجابة بأي شكل من أشكال التفكير العقلي<sup>(2)</sup>، ومن ثم كانت اللّغة عندهم عبارة عن سلوك مثل أي سلوك آخر، أي قائمة على فكرة المثير والاستجابة، وقد استنقوا هذه الفكرة من مبادئ علم النفس السلوكي ، ثم راحوا يطبقونها على اللغة وعلى التحليل اللغوي.<sup>(3)</sup>

وقد انتقد "تشومسكي" علماء اللغة الذين سبقوه وخاصة "بلومفيلد" ومدرسته لكونهم ركزوا على السلوك الخارجي للغة معتبرين إياه مادة التحليل اللساني مهملين بذلك كل العمليات الداخلية التي هي مصدر هذا السلوك.<sup>(4)</sup>

ومن ثم عمل أصحاب المنهج التحويلي التوليدي على تحويل "مركز الاهتمام في دراسة اللغة من السلوك الفعلي الظاهر إلى نظام المعرفة التي تكمن وراء استخدام اللغة وفهمها"<sup>(5)</sup>، وقد أدى هذا التحول بالضرورة إلى عدم الاقتصار على دراسة الشكل الخارجي للغة، بل يهدف إلى التعرف على ملامح ذلك النظام اللغوي الكامن داخلياً في عقل المتكلم-المستمع<sup>(1)</sup> المثالي للغة<sup>(2)</sup> (Ideal Speaker – Listener).

(1) ينظر حلمي خليل: مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص128.

(2) ينظر ميشال زكرياء: الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1983، ص265.

(3) ينظر Bloomfield : Language, pp26 -27, p74.

(4) ينظر حلمي خليل: المرجع نفسه، ص128.

(5) محمود فهمي حجازي: البحث اللغوي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص45.

(1) "يقصد به الممارس والمستعمل للغة مرسلاً كان أم متلقياً". رابح بومعزة: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية، ص540.

(2) ينظر محمود فهمي حجازي: البحث اللغوي، ص45.

إنَّ أهمَّ ما يُميِّز اللُّغة البشريَّة - في نظر "تشومسكي" - هو ذلك الطَّابع العقلي الإبداعي<sup>(3)</sup> الذي يجعل أبناء اللُّغة الواحدة "قادرين على إنتاج وتكوين وفهم عدد غير محدود من الجمل التي لم يسمعوا بها قط، ولم ينطق بها أحدٌ من قبل، وهي قدرة ينفرد بها الإنسان دون غيره من الكائنات، كما تنفرد بها اللُّغة الإنسانيَّة دون غيرها من وسائل الاتِّصال عند الكائنات الحيَّة الأخرى"<sup>(4)</sup>.

وعَيْبُ المناهج التي سَبَقَتْ المنهج التَّحويلي - في نظر "تشومسكي" - يَكْمُن في إغفالها لهذا الجانب الإبداعي، حيث اقتصرَت على التَّحليل الآلي الشَّكلي للمادَّة اللُّغويَّة، ووقفت عند سطح الحَدَث الكلامي تُحَلِّله وترصد سلوك العناصر اللُّغويَّة فيه، فهي بالتَّالي لا تغوص في المستوى العُمقي، ولا تحاول تفسير عمليَّة إدراك الكلام وإحدائه، ولا تبحث في مسار عمليَّة التَّكلم، ولا في آلياتها الكامنة ضِمَّن المظهر الإبداعي في استعمال الإنسان للُّغة.<sup>(5)</sup>

ولهذا السَّبب وقفت هذه المناهج عاجزة أمام كثير من القضايا، وبقيت مشكلات لغويَّة عديدة دون أن تستطيع معالجتها بصورة وافية ؛ وذلك لعدم ابتكارها لمناهج مُناسِبة لذلك.<sup>(6)</sup> ولتفادي هذا الخلل وتجاوز هذا القصور الذي مُنِيت به تلك المناهج، يرى أصحاب المنهج التَّحويلي أنَّه لا بُدَّ من أن يُعكس مسار الدِّراسة فيبدأ بدراسة اللُّغة من العُمق إلى السَّطح، أي من الدَّهن البشري إلى الواقع اللُّغوي<sup>(1)</sup>، وأن يُعتمد في هذه الدِّراسة المبادئ التفسيرية التي

---

وينظر N. Chomsky: Le language et pensée, traduit par Louis-Jean Clevet, edition Payot, 1969, p33

<sup>(3)</sup> ينظر N. Chomsky: Cartesian Linguistics, New York, 1960, pp3-5, pp60-63

<sup>(4)</sup> حلمي خليل: مقدمة لدراسة علم اللُّغة، ص128. وينظر تشومسكي: اللُّغة ومشكلات المعرفة، ترجمة حمزة بن قيلان

المريني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1990، ص46.

<sup>(5)</sup> ينظر ميشال زكرياء: الألسنية (علم اللُّغة الحديث) المبادئ والأعلام، ص268.

<sup>(6)</sup> من القضايا التي لم تستطع هذه المناهج معالجتها أنَّها:

- لم تستطع أن تصف العلاقة بين التراكيب التي تتحدد في المبنى وتختلف في المعنى.

- لم تستطع أن تصف العلاقة بين التراكيب التي تتحدد في المعنى وتختلف في المبنى، مثل المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول، فهي تجعل لكلٍّ منهما وصفا تركيبيا مختلفا.

- لم تستطع أن تكشف عن العلاقة بين الإثبات والنفي ولا بين الإخبار والاستخبار.

- لم تستطع أن تقدِّم وصفا مناسباً للجمل المركِّبة، ولم تقدم دليلاً ملموساً على أن الجمل المركِّبة تعود إلى جمل بسيطة.

- اهتمت بالتصنيف لمكونات الجملة ولم تهتم بوظائف كلِّ واحد من هذه المكونات، وذلك غير كاف لفهم علاقات "التعلق"

بين عناصر الجملة. ينظر محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص33.

وينظر N. Chomsky: Syntactic structures, The Hague Mouton, 1957, pp11, 56

<sup>(1)</sup> ينظر حليلة أحمد عمارة: الاتجاهات النَّحوية لدى القدماء في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،

ط1، 2006، ص203.

تُساعد على التّوصّل إلى اكتشاف آليّة اللّغة وارتباطها بالفكر الإنساني<sup>(2)</sup>، ومن ثمّ كان منطلق التّحوليين أن تتمّ دراسة اللّغة على مستويين اثنين:

**المستوى الأوّل:** ويُسَمّى "الكفاية اللّغويّة" (Competence)، وهي المعرفة الضّمّنية للمتكلّم-المستمع المثالي بقواعد لغته، أو هي امتلاك المتكلّم-المستمع القدرة على إنتاج عدد هائل من الجمل من عدد محدّد من القواعد، والقدرة على الحُكم بصحّة الجمل التي يَسْمَعُها من وجهة نظر نحوية تركيبية، وكلّ ذلك يتمّ في عمليّات ذهنيّة داخلية<sup>(3)</sup>.

**المستوى الثّاني:** ويُسَمّى "الأداء الكلامي أو التّأديّة" (Performance)، وهو "الاستعمال الآني الفِعْلِيّ لِلسّانِ لِلسّانِ فِي سِيَاقٍ مُعَيَّنٍ، وَهَذَا السّتْعْمَالُ تَقْوِدُهُ الكفاية اللّغويّة التي هو انعكاس مباشر لها"<sup>(4)</sup>، أو هو -بعبارة أخرى- الإنتاج الفعلي لجمل تبدو في فونيمات ومورفيمات تنتظم في تراكيب جمليّة خاضعة للقواعد والقوانين اللّغويّة المسؤولة عن تنظيمها<sup>(5)</sup>.

إنّ الفكرة الذهنية الدّاخلية هي الأساس عند "تشومسكي"، ومن القصور في المناهج التي سبقت المنهج التّحويلي -في نظره- أنّها اهتمت بمستوى الأداء الكلامي وأغفلت مستوى الكفاءة اللّغويّة، ممّا جعلها غير قادرة على الكشف عن القواعد المخزونة في العقل البشري، والتي تُمكن من إنتاج اللّغة<sup>(6)</sup>، ذلك أنّ ميزة هذه المناهج تكمن في التّصنيفيّة المُطلقة، فهي ترى أنّ هدف التّحليل اللّساني مقصور على وصف المادّة اللّغويّة وتصنيفها فقط، فلكي يكون عمل اللّساني علمياً -على حدّ رأي "بلومفيلد"- فإنّه يجب عليه أن يقتصر في تحليله على الجانب المادي للغة فحسب، أي وصف الجمل المنجّزة فعلاً في نصّ أو مدوّنة أو كلام منطوق من غير أيّ اهتمام بالعمليات الذهنيّة التّجريدية التي يصدر عنها فعل الكلام<sup>(1)</sup>.

وعلى العكس من هذا فقد كان هدف "تشومسكي" ومدرسته هو التّعليل والتّفسير والشرح لهذا الفعل الكلامي، وليس مجرد الوصف والتّصنيف للمواد اللّغويّة، فإذا عرفنا الأداء الكلامي

(2) ينظر ميشال زكرياء: الألسنية (علم اللّغة الحديث) المبادئ والأعلام، ص 269.

(3) ينظر عبد القادر مرعي خليل: أساليب الجملة، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 1979، ص 58.

وينظر N. Chomsky: Aspects of the theory of syntax, Mit press, cambridge, Mass, 1965, p3,4.

(4) راجع بومعزة: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية، ص 543.

(5) ينظر عبد القادر مرعي خليل: المرجع نفسه، ص 58.

(6) ينظر محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللّغة، دار قباء للطباعة، القاهرة، 1988، ص 121.

(1) ينظر مازن الوعر: (حول بعض القضايا الجدلية لنظرية القواعد التّوليدية التّحويلية)، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، الجزائر، العدد 6، 1982، ص 68 وما بعدها.

الذي يُؤدّيهِ المتكلم عندما يتكلم والذي هو -على حد رأي "تشومسكي"- الاستعمال الحقيقي للغة في حالات ملموسة، فإن أهم شيء عنده هو أن نشرح الكفاءة المثالية أو الملكة اللغوية التي تُمكن المتكلم من أن يتكلم والمستمع من أن يعي ما يسمع.<sup>(2)</sup>

ذلك أنّ النظام اللغوي الباطن للسان لا يُمكن أن تُدرك أسرارهِ بعملية وصفية مجردة، بل لا بُدّ من أن يتجاوز اللغوي الوصف والتصنيف إلى ما هو أهمّ من ذلك وهو البناء لمثل الأنماط الصورية التي يُفرغُ فيها المتكلم عباراته؛ لأنّ اللغة ليست فقط نظاماً من الأدلة المسموعة، بل هي زيادة على ذلك قوانين وأصول يَعْمَلُ بها كلّ من يتكلم بها دون ما شعور.<sup>(3)</sup>

لقد ركّز "تشومسكي" ومدرسته على ما يُمكن أن يفعله المتكلمون باللغة لا على ما يقولونه، وتجاوزت فكرة النحو التوليدي التحويلي مجرد الوصف للأداء الفردي إلى محاولة تحديد مجموع الإمكانيات التعبيرية في اللغة قيد الدراسة، وهذه الإمكانيات كامنة في ذهن مستخدم اللغة حتّى إنّهُ ليستطيع بالمخزن لديه منها أن يُنشئ ويفهم جملاً وتعابير لم يسبق له أن تكلم بها أو سمعها من قبل<sup>(4)</sup>. وهذا ما يعنّي كونه هذا الاتجاه توليدياً، أي أنّهُ يبحث إمكانيّة توليد الجمل الجديدة اعتماداً على إمكانيات اللغة وانطلاقاً من كفاية المتكلم-المستمع اللغوية<sup>(5)</sup>. ومن ثمّ فإنّ مصطلح قواعد اللغة (Grammar) في هذا المنهج لا تتصرف إلى قواعد تركيب الجملة، وإنما تشمل النظم اللغوية جميعاً: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية<sup>(6)</sup>، فالنظام النحوي المثالي للسان البشري -كما يرى "تشومسكي"- عبارة عن "جهاز من القواعد المتناهية العدد يتفرّع عنها عدد لا متناهٍ من الجمل"<sup>(1)</sup>، يصوّر هذا الجهاز الطاقّة التقريرية الكامنة في اللغة، فهو إذن عبارة عن مجموعة من القواعد التوضيحية تتفرّع عنها الجمل"<sup>(2)</sup>.

(2) ينظر مازن الوعر: المرجع نفسه، ص 68 وما بعدها.

(3) ينظر عبد الرحمان الحاج صالح: (أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مُدرّسي اللغة العربية)، مجلة اللسانيات، معهد العلوم اللسانية والصوتية، جامعة الجزائر، العدد 1، 1972، ص 201.

(4) ينظر N. Chomsky : Structure syntaxique, trad Michel Bardeau, ed Seuil Paris, 1969, p32.

(5) ينظر محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة، ص 123.

(6) ينظر حلمي خليل: مقدمة لدراسة علم اللغة، ص 130.

(1) بما أن عدد الجمل التي يمكن توليدها غير محدود من الناحية النظرية، ونظراً لأنّ عدد القواعد في أيّة لغة محدود، إذن لا بُدّ من وجود نوع من القواعد التي يُمكن تطبيقها المرّة بعد المرّة بحيث يمكن توليد جمل إلى ما لا نهاية، وهذه القواعد تُشبه عملية التعويض في المعادلة الرياضية. ولتوضيح ذلك نسوق المعادلة التالية: س+ص-ع = ف. إذا ما حاولنا الوصول إلى قيمة (ف) عن طريق التعويض بأعداد صحيحة فسنجد أننا نستطيع توليد عدد من القيم ل (ف) لا نهاية لها إذا ما غيرنا في كل مرّة الأعداد التي يُعوّض بها في هذه المعادلة، وهذه القدرة على التوليد على هذا النحو هي ما أشار إليه "تشومسكي" بمصطلح "الكفاية اللغوية"، أما إذا قام إنسان ما بحل المعادلة السابقة وحصل على جواب خاطئ فذلك مثلاً من أمثلة التصرف



ومع ذلك يجب - كما يرى "فرانك بالمر" - ألا يخدمنا هذا المصطلح، فهو لا يعني أنّ النّحو في الحقيقة سيُقدّم هذه الجمل إلى الوجود الفعلي، ولكنّه فحسب يعني أنّ النّحو يجب أن يكشف عن طريق قواعده ومصطلحاته ما يُمكن إنتاجه وتوليده من التّراكيب اللّغويّة<sup>(3)</sup>. بمعنى أن يكون من مهام التّحليل النّحوي "أن يُحدّد ما يقبّله النّظام اللّغوي وما لا يقبله من هذه التّراكيب ؛ لأنّ الجمل تُمثّل بالضرورة تتابعاً من الوحدات الصّرفية والمورفيمات، ولكن ليس كلّ تتابع من هذه الوحدات يكون بالضرورة جملة مفيدة"<sup>(4)</sup>.

ويضرب "بالمر" مثالا يوضح به ذلك وهو الجملتان:

- John saw Mary.
- I like ice-cream.

فهو يرى أنه لا يمكن أن تكون الجملة الأولى واحدة مما يأتي:

- Saw John Mary.
- John see med Mary.

ولا يمكن أن تكون الثانية واحدة ممّا يأتي:

- Like ice-cream I.
- I read ice-cream.

بل لكي تكون كلتاها صحيحة يجب أن تكون على الصّيغة الأولى.

والمتمكّم بالإنجليزية يعرف ذلك ويستطيع أن "يُولّد" هذه الجملة الصّحيحة، ويستطيع أن "يحدّد"ها وأن "يتنبأ" بها كذلك<sup>(1)</sup>.

إذن مهمة النّحو في أية لغة هي أن يتنبأ بما يمكن إنتاجه من الجمل الصّحيحة في تلك اللّغة انطلاقاً من تنظيم القواعد الكائن ضمن كفاءة المتكلم-المستمع اللّغويّة<sup>(2)</sup>، وأن يُعطي "المعلومات اللّازمة لتوليد التّراكيب اللّغويّة المحتملة الصّياعة دون سواها"<sup>(3)</sup>، وأن يُحدّد القواعد

الفردى، فهو يشبه ما قد يحدث من أخطاء في الكلام الفعلي أو الاستخدام الواقعي للغة أو ما أطلق عليه "تشومسكي" "الأداء الكلامي". ينظر حلمي خليل: مقدمة لدراسة علم اللّغة ، ص131. وينظر جون ليونز: نظرية تشومسكي اللّغويّة، ترجمة حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص84-86.

(2) خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ اللسانيات، ص105.

(3) ينظر Palmer Frank: Grammar, Penguin Books, London, 1971, p150.

(4) محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللّغة، ص126.

(1) ينظر Palmer Frank: Grammar, p150, 151.

وينظر محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التّحويلية في النّحو العربي، ص16، 17.

(2) ينظر ميشال زكرياء: الألسنية (علم اللّغة الحديث) المبادئ والأعلام، ص202.

(3) ميشال زكرياء: المرجع نفسه، ص202، 203.

التي تربط ما بين الأصوات الكلامية ومعانيها الدلالية، وأن يضع الآليات التي تمكّن من وضع كلمات مجتمعة فيما بينها لتكوين عبارات وجمل تأتي مرآة صادقة للأفكار التي تدور في الأذهان<sup>(4)</sup>.

وعن مهمة النحو هذه يقول تشومسكي: "إن الاهتمام المحدد للنحو هو أن يُحدّد طبيعة الفكرة التجريدية التي تمثّل خَيْطاً رابطاً بين عالمي الأصوات والأفكار مع الاحتفاظ بالحقائق اللغوية الواقعية التي تنتظمها غريزة الكلام في كلّ مجتمع، أو في كلّ أمة، وعليه أن يُحدّد طريقة اللغة الخاصة في حلّ مشكلة الجمع بين عالمي الصّوت والفِـكْرَة وعلى مستوى أعمق من التحليل، وعليه أن يبحث تأسيس المبادئ العامة التي تحكم هذه النظرية المجرّدة، وعليه أن يحاول استخلاص المبادئ الكبرى التي ترتكز عليها قواعد كلّ اللّغات"<sup>(5)</sup>.

ومجمل القول أنّ التّوليد في نظريّة النحو التّوليدي التّحويلي هو عبارة عن نوع من النّحو يستخدم مجموعة من القواعد القياسية لتحديد الجمل الصّحيحة نحويّاً في اللّغة من سواها، وتمتاز القواعد والقوانين التّوليدية بأنّها على درجة عالية من الوضوح التي تؤهلّها للنظر في كلّ تتابع من الكلمات يؤدّي إلى جملة مُحكّمة في صياغتها، من حيث الأصوات والتراكيب والدلالة"<sup>(6)</sup>.

وكما يوصف هذا الاتّجاه بأنه توليدي يوصف أيضاً بأنه تحويلي.

ويُقصد بالتّحويل "التّغييرات التي يُدخلها المتكلّم على النّصّ فينقل بها البنيات العميقة المولّدة من أصل المعنى إلى بنيات ظاهرة على سطح الكلام، وتخضع بدورها إلى الصّياغة الحرفيّة الناشئة عن التقطيع الصّوتي"<sup>(1)</sup>.

إن من أهمّ ما جاءت به نظريّة تشومسكي " هو إقرارها بأنّ لكلّ جملة بنيتين:

**1- البنية العميقة (Deep Structure):** وهي بنية ذهنيّة مجرّدة مُفترّضة، تولّدها قواعد اللّغة وتحتوي على كلّ العلاقات النّحوية والوظائف التركيبيّة والمعلومات الدلالية اللاّزمة لتفسير الجملة واستعمالاتها الممكنة.<sup>(2)</sup>

(4) ينظر محمود سليمان ياقوت: منهج البحث اللّغوي، ص144.

(5) N. Chomsky : Assays anform and interpretation, origin and use, Parager, New York, 1986, p28

(6) محمود سليمان ياقوت: المرجع نفسه، ص146.

(1) محمد الصغير بناني: المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر، 2001، ص81

(2) ينظر محمود أحمد نحلة: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، ص60.

2- البنية السطحية (Surface structure): "وهي البنية النهائية الظاهرية المستخدمة في سياق بما هي سلسلة أفقية من الكلمات ذات سمات صوتية أو كتابية، وهي لذلك تحتوي على كلّ المكونات الفونولوجية اللازمة للتفسير الصوتي"<sup>(3)</sup>.

أما الرّبط بين البنية العميقة والبنية السطحية فيتمّ عن طريق التحويلات أو القوانين التحويلية (Transformational Rules) التي تقوم بتحويل الأولى إلى الثانية.<sup>(4)</sup>

ولتوضيح طريقة التحويل من العمق إلى السطح يسوق "تشومسكي" المثال التالي:

1- خَلَقَ اللهُ غير المنظور العالم المنظور.

فهو يرى أنّ في هذه الجملة ثلاث متبنيات وهي:

2- خلق الله العالم.

3- الله غير منظور.

4- العالم منظور.

وهو يَعُدُّ الجملة (1) عائدة إلى البنية السطحية، وتتكون من الجمل الثلاثة (2) و(3) و(4) والتي هي عائدة بالمقابل إلى البنية العميقة، وبعبارة أخرى هو يرى أنّ الجملة (1) محوّلّة من الجمل (2) و(3) و(4) بواسطة أكثر من تحويل.<sup>(5)</sup>

ومن ثمّ يؤكد "تشومسكي" أنّ البنية العميقة وإن لم تكن ظاهرة في الكلام فهي إلى حدّ كبير أساسية لفهمه وإعطائه التفسير الدلالي، ومما لا شكّ فيه أنّ هذه البنية ضمنية، وتتمثّل في ذهن المتكلم-المستمع، فهي حقيقة عقلية قائمة يعكسها التتابع الكلامي المنطوق الذي يُكوّن البنية السطحية، ومن هنا ترتبط البنية العميقة بالدلالات اللغوية، أي أنّها تحدّد تفسير الجمل الدلالي في حين ترتبط البنية السطحية بالأصوات اللغوية المتتابة، وتحدّد تفسير الجمل من الناحية الصوتية.<sup>(1)</sup>

إنّ فالتحويل في أبسط تعريفاته هو تحويل تركيب إلى آخر أو جملة إلى أخرى بتطبيق قانون تحويلي أو أكثر، فالجملة المحوّل عنها هي ما يُعرف بجملة الأصل أو البنية العميقة، والجملة المحوّل إليها هي البنية السطحية، والقواعد التي تتحكم في تحويل البنية العميقة إلى

<sup>(3)</sup> محمود أحمد نحلة: المرجع نفسه، ص 61.

<sup>(4)</sup> ينظر N. Chomsky: Aspects of the theory of syntax, p10, 16, 18.

<sup>(5)</sup> ينظر ميشال زكرياء: الأسنية (علم اللّغة الحديث) المبادئ والأعلام، ص 267، 268.

<sup>(1)</sup> ينظر ميشال زكرياء: الأسنية (علم اللّغة الحديث) المبادئ والأعلام، ص 268.

البنية السطحية هي قواعد التحويل، وبعض هذه القواعد يُطبق إجبارياً وبعضها يُطبق اختيارياً<sup>(2)</sup>، وعند تطبيقها تقوم هذه القواعد بحذف بعض عناصر البنية العميقة أو نقلها من موقع إلى موقع، أو استبدالها بعناصر أخرى، أو إضافة عناصر جديدة إليها، أو تقوم هذه القواعد بنقل المعنى العام للجملة النواة (Kernel sentence) من الإثبات إلى النفي، أو من الإخبار إلى الاستخبار، أو من المعلوم إلى المجهول، وإحدى وظائفها الأساسية تحويل البنية العميقة الذهنية الافتراضية المجردة التي تحتوي على معنى الجملة الأساسي إلى البنية السطحية الملموسة التي تُجسد كيان الجملة وصيغتها النهائية<sup>(3)</sup>.

"ولذلك يقال عن القواعد التحويلية إنها تنظر إلى الجملة موضوع التحليل على أنها مأخوذة من جملة أخرى خلال العملية التحويلية الخاصة بها أو التي تم تطبيقها عليها، وتسعى تلك القواعد إلى الكشف عن الحقيقة الذهنية التي تكمن خلف الأداء الفعلي الذي نجده في بنية السطح"<sup>(4)</sup>.

فهذا الذي تُدرِّكه حواسنا من المدارج الكلامية هو في الحقيقة القشرة أو السطح الأعلى، وما لا يظهر من المعاني الذهنية المجردة يوجد في البنية العميقة، وهذه البنية خفية لا نتعرف عليها إلا بتتبع عمليات التحويل التي يقوم بها المتكلم عندما يتكلم فيحوّل البنية الذهنية المجردة إلى سلسلة كلامية ملموسة، أو إلى البنية السطحية التي كانت ولا تزال هي موضوع الدراسات اللغوية<sup>(1)</sup>.

وقد حصر تشومسكي هذه العمليات التحويلية في عدد محدد من القواعد، وهذه القواعد تختلف تفصيلاتها من لغة إلى أخرى<sup>(2)</sup>، فقد تكون الحذف أو الزيادة أو التوسيع أو التضييق أو الاستبدال أو إعادة الترتيب، أو غير ذلك مما يُناسب اللغة المدروسة، وتوضيح ذلك فيما يأتي:

**1- الحذف (Deletion):** وهو عنصر من عناصر التحويل التي تتحوّل من خلالها البنية العميقة إلى بنية سطحية ذات دلالة خاصة. وهو عبارة عن نقص في المنطوق مقارنة بنظيره

(2) ينظر Palmer Frank : Grammar, p138. وينظر جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، ص135، 136.

(3) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص13.

وينظر محمود سليمان ياقوت: منهج البحث اللغوي، ص153.

(4) محمود سليمان ياقوت: المرجع نفسه، ص145، 146.

وينظر N. Chomsky: Aspects of the theory of syntax, p88.

(1) ينظر خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، ص109.

(2) ينظر تشومسكي: البنى النحوية، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1985، ص81-110.

في البنية العميقة، ويُعبّر عنه التحويليون بالمعادلة التالية:  $أ + ب ← ∅ + ب$ . وتُشير هذه العملية إلى أنّ الجملة أصابها حذف، وتمّ التعبير عنه بحذف العنصر أ.<sup>(3)</sup>

**2- الزيادة (Addition):** ويُقصد بها زيادة في المنطوق على نظيره في البنية العميقة، ويُعبّر عنها التحويليون بالقانون:  $أ ← أ + ب$ . وتُشير هذه العملية إلى زيادة عنصر جديد إلى الجملة وهو العنصر ب.<sup>(4)</sup>

**3- التضييق (Reduction):** ويُسمّى الاختصار أيضاً، وهو حذف عنصر من عناصر التركيب متضمناً في العنصر الباقي، ويُعبّر عنه التحويليون بالقانون:  $أ + ب ← ج$ . وتُشير هذه العملية إلى أنّ العنصرين أ و ب تمّ اختصارهما وأصبحا عنصراً واحداً هو العنصر ج.<sup>(5)</sup>

**4- التوسيع (Expansion):** وهو نمط من أنماط التحويل يتمثل في جعل مجال عنصر من عناصر الجملة أكثر اتساعاً ممّا كان عليه قبل التحويل، ويُعبّر عنه التحويليون بالقانون:  $أ ← ب + ج$ . وتُشير هذه العملية إلى أن العنصر أ تمدد وتوسع وأصبح يتكون من عنصرين وهما ب + ج.<sup>(6)</sup>

**5- الإحلال (Replacement):** وهو نمط من أنماط التحويل يتمثل في أن يحلّ عنصر مكان عنصر آخر متضمناً معناه مع إضافة دلالة جديدة، ويُعبّر عنه التحويليون بالقانون:  $أ ← ب$ . وتُشير هذه العملية إلى إحلال العنصر ب محل العنصر أ.<sup>(1)</sup>

**6- الترتيب (Permutation):** ويتمّ ذلك بتقديم عنصر أو تأخيره عن موقعه الذي كان يحتله في البنية العميقة، ويُعبّر عنه التحويليون بالقانون:  $أ + ب ← ب + أ$ . وتُشير هذه العملية إلى تبادل المواقع بين العنصرين أ و ب، فكل منهما قد انتقل من موقعه إلى موقع العنصر الآخر.<sup>(2)</sup>

<sup>(3)</sup> ينظر حليلة أحمد عمارة: الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ص223. وينظر محمود سليمان ياقوت: منهج البحث اللغوي، ص148.

<sup>(4)</sup> ينظر حليلة أحمد عمارة: المرجع نفسه، ص229. وينظر محمود سليمان ياقوت: المرجع نفسه، ص148.

<sup>(5)</sup> ينظر حليلة أحمد عمارة، المرجع نفسه، ص236. وينظر محمود سليمان ياقوت: المرجع نفسه، ص148.

<sup>(6)</sup> ينظر حليلة أحمد عمارة، المرجع نفسه، ص236. وينظر محمود سليمان ياقوت: المرجع نفسه، ص148.

<sup>(1)</sup> ينظر حليلة أحمد عمارة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، ص228.

وينظر محمود سليمان ياقوت: منهج البحث اللغوي، ص148.

<sup>(2)</sup> ينظر حليلة أحمد عمارة، المرجع نفسه، ص220.

وينظر محمود سليمان ياقوت: المرجع نفسه، ص149.

هذا وتوجد أنواع أخرى من التحوّل تطرأ على البنية العميقة، فتحول المعنى العام للجملة النواة من الإثبات إلى النفي، أو من الإخبار إلى الاستفهام (الاستفهام)، أو من المعلوم إلى المجهول، وتوضيح ذلك فيما يلي:

أ- التحوّل بالنفي (Negative): ويتم هذا النوع من التحوّل بإضافة بعض الكلمات التي لها وظيفة النفي إلى الجملة، ومثال ذلك أنّ الجملة: John should eat a banana. تعدّ جملة توليديّة، فإذا أدخلنا عليها أداة نفي نحو: John should not eat a banana. يتحوّل معناها من الإثبات إلى النفي وتصبح جملة تحويّلة<sup>(3)</sup>.

ب- التحوّل بالاستفهام (Interrogative): ويتم هذا النوع من التحوّل بإضافة بعض الكلمات التي لها وظيفة الاستفهام إلى الجملة أو بالتغيّر في مواقع بعض عناصرها، ومثال ذلك أنّ الجملة: John will eat a banana. تُعدّ جملة توليديّة، فإذا غيرنا في مواقع بعض كلماتها نحو: Will John eat a banana. يتحوّل معناها من الإخبار إلى الاستفهام وتصبح جملة تحويّلة<sup>(4)</sup>.

ج- التحوّل بالبناء للمجهول (Passivization): ومثال ذلك أنّ الجملة: Joanna hit the ball. تُعدّ جملة توليديّة مبنية للمعلوم، فإذا حولناها إلى البناء للمجهول على النحو التالي: The ball was hit by Joanna. يتغيّر معناها وتصبح جملة تحويّلة<sup>(5)</sup>.

إذن فالوصف التحويلي للجملة كما قدّمه "تشومسكي" له وجهان: بنية سطحيّة (Surface structure)، وبنية عميقة (Deep structure) أكثر تجريداً. والبنية السطحيّة هي جهة الوصف التي تُحدّد الصّحة الصّوتية للجملة، على حين أنّ البنية العميقة تحدد التفسير الدلالي لها، والقواعد التي تُعبّر عن العلاقة بين البنية العميقة والبنية السطحيّة في الجملة تُسمّى التحويلات التحويلية (grammatical transformation)<sup>(1)</sup>.

وهكذا نرى أنّ الفكرة التي قام عليها النحو التوليدي التحويلي قد تكون سهّلة في صياغتها النظريّة، ولكن هذه النظريّة تأخذ عمقها من صياغتها التّطبيقيّة، حيث تُوجد القواعد

(3) ينظر محمود سليمان ياقوت: المرجع نفسه، ص153.

(4) ينظر محمود سليمان ياقوت: المرجع نفسه، ص153.

(5) ينظر محمود سليمان ياقوت: المرجع نفسه، ص153.

(1) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص14.

وينظر N. Chomsky : Aspects of the theory of syntax, p88.

المتعدّدة التي تحكم كلّ حالة من الحالات، والتي تلجأ غالباً إلى ما يُشبه المعادلات الرّياضية، وتلجأ كذلك إلى التّشجير أو الأقواس والأسهم من أجل كشف المكوّنات وتداخلها.<sup>(2)</sup>

وقد خضعت النّظرية لتعدّلات متعدّدة من قِبَل صاحبها نفسه ومن قِبَل أتباعها، وقد كان للدراسات التي قام بها هؤلاء الأتباع أثر في أن يعمل "تشومسكي" على جبر النّقص الدّلالي في نظريته، ممّا ظهر أثره سنة 1965 في كتابه "وجوه النّظرية النّحوية" (Aspects of the theory of syntax)، فأصبحت النّظرية أكثر قبولا بعد أن أضاف المكوّن الدّلالي إلى المكوّن التّركيبي والمكوّن الصوتي.<sup>(3)</sup>

ثمّ ظلت النّظرية خاضعة لعدد من التّعدّلات التي يقوم بها تلاميذ "تشومسكي" وزملاؤه ممّا جعله يَعدّل إلى النّظرية التي سمّاها "النّظرية النموذجية الموسّعة" أو "المنهج المعياري الموسّع" (Extended standard theory).<sup>(4)</sup>

وما يزال الباحثون التّحوليون يعملون على توضيح جوانب النّظرية بالتّطبيق والتّفسير والتّعديل أحيانا.<sup>(5)</sup>

## ثانياً: التّحويل وأنواعه في الفكر النّحوي العربي

إذا كان التّحويل في الفكر النّحوي التّحويلي قد قام على أساس أنّ هناك لكلّ جملة منطوقة بُنيّين، إحداها عميقة، والأخرى سطحيّة، وكان لا بدّ من "التّحويل" بقواعده المختلفة لكي يقوم بدور نقل البنية العميقة من عالم الفكرة المجرّدة إلى عالم التّحقّق الصّوتي، فإنّ هذه الفكرة ذاتها قد وُجدت بصورة أو بأخرى في الفكر النّحوي العربي.<sup>(1)</sup>

(2) ينظر مازن الوعر: نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللّغة العربية، ص 184 وما بعدها.

وينظر محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص 18، 19.

(3) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص 18. وينظر ميشال زكرياء: مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللّغة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط 2، 1985، ص 108-117. وينظر شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس المعاصرة، ص 75-83.

(4) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص 18. وينظر ميشال زكرياء: المرجع نفسه، ص 119، 118.

وينظر شفيقة العلوي: المرجع نفسه، ص 84 وما بعدها.

(5) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص 18. وينظر خولة طالب الإبراهيمي: مبادئ في اللسانيات، ص 110.

وينظر شفيقة العلوي: المرجع نفسه، ص 84 وما بعدها.

(1) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التّحويلية في النّحو العربي، ص 21. وينظر عبده الراجحي: النّحو العربي

والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 143-158.

وقد كان تناول النحاة العرب القدامى لكثير من المسائل النحوية ينطلق من فكرة المواءمة بين "العمق" المقدّر و"السطح" الظاهر، فهناك دائماً "نموذج" أو "معيّار" أو "أصل" تجريدي يحاول "الكلام" الحيّ تنفيذه وإخراجه إلى حيّز الوجود، وقد جمّع هؤلاء النحاة بين النّموذج التّجريدي والتّعبير الواقعي وجعلوا أحدهما -وهو النّموذج المجرّد- أساساً للآخر، وحاسبوا الكلام المنطوق بمقياس هذا النّموذج المجرّد.<sup>(2)</sup>

والذي يهّمنا هنا أنّ مفهوم "البنية العميقة" لا المصطلح الخاصّ بها كان حاضراً في معالجتهم لكثير من القضايا النحوية، وقد عبّروا عنه بطرق مختلفة كقولهم "أصله كذا" أو "قياسه كذا" أو "هو على تقدير كذا" أو تأويله كذا" أو "على نيّة كذا"، إلى غير ذلك من العبارات التي تعني شيئاً واحداً هو أنّ هناك "بنية عميقة" وراء "البنية السّطحيّة المنطوقة".<sup>(3)</sup>

وقد استغلّ مفهوم "البنية العميقة" في التّفريق بين معاني العبارات التي يكون ظاهرها مُلبساً لكونها تحتل أكثر من معنى، فكان مفهوم البنية العميقة هذا هو الذي يؤدّي إلى إزالة هذا اللبس.

مثال ذلك الجملة التّالية:

- زيارة الأقارب مكلفة.

فالتركيب الإضافي "زيارة الأقارب" قد يكون معناه:

أ- يزورنا الأقارب

ب- نزور الأقارب

وإرجاع هذا التّركيب إلى إحدى البنيتين السّابقتين اللتين تُعدّان "أصلاً" له هو الذي يُحدّد المعنى المقصود، ولذلك كان النحاة القدامى يُزيلون هذا الغموض عندما يُقرّرون أنّ هذا من إضافة المصدر إلى فاعله أو من إضافة المصدر إلى مفعوله في المعنى.<sup>(1)</sup>

وكذلك عبارة "مكلفة" قد يكون معناها:

أ - يتكلف الأقارب

(2) ينظر محمد حماسه عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص21. وينظر حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النحو

العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2001، ص112 وما بعدها.

(3) ينظر محمد حماسه عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص21. وينظر تمام حسان: الأصول، ص138، 139، ص240-242.

(1) ينظر محمد حماسه عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص22.

وينظر بهاء الدين بن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الطلائع، القاهرة، ط2، 2004، ص84/3.



ب- نتكأف نحن

ويتحدّد المعنى عندما يُقدّر المحذوف "لنا" أو "لهم" وفي مثل هذا الحذف يُستعان بالسياق ليفسّر التّركيب ويدلّ على العنصر المحذوف.<sup>(2)</sup>

كما أنّ مفهوم "البنية العميقة" كان وراء كثير من حالات التّفريق بين عناصر في الجملة قد تبدو متشابهة في سطحها<sup>(3)</sup>، فقد كان وراء التّفريق بين الحال والمفعول الثّاني، والتّفريق بين البديل وعطف البيان<sup>(4)</sup>، والتّفريق بين الإضافة اللفظيّة والإضافة المعنويّة<sup>(5)</sup>، ووراء كل ما يُقال عن الحَمَل على المعنى<sup>(6)</sup>، والتّفديم والتّأخير<sup>(7)</sup>، والحذف<sup>(8)</sup>، وافتراض التّركيب المُوازي لأسلوب النّداء<sup>(9)</sup>، والتّركيب المُوازي لأسلوب الاختصاص<sup>(10)</sup>، والتّركيب المُوازي لأسلوب التّحذير والإغراء<sup>(11)</sup>، والتّركيب المُوازي لأسلوب التّعجب<sup>(12)</sup>، وهو وراء ما يُعرف بالمصدر المؤول<sup>(13)</sup>، والجمَل التي لها محلّ من الإعراب<sup>(14)</sup>.

وقد كان هذا المنحى واضحاً في تناول النحاة، إذ كانوا يراعون دائماً "البنية العميقة" أو ما يفترضونه أصلاً للجملة المنطوقة، وفي كتاب "سيبويه" أمثلة مختلفة على هذا. يقول "سيبويه": "هذا باب يُحذف منه الفعل لكثرتّه في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، وذلك قولك:

- هذا ولا زعماتك، أي ولا أتوهم زعماتك

ومن ذلك قول الشّاعر وهو "نو الرّمّة" - وذكر الدّيار والمنازل:-

ديار ميّة إذ مَيّ مساعفة \* ولا يرى مثلها عجم ولا عرب.

(2) ينظر محمد حماسه عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص22.

وينظر صبحي إبراهيم الفقي: علم اللّغة النّصي، دار قباء، القاهرة، ط1، 2000، 216/2.

(3) ينظر محمد حماسه عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص23.

(4) ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، 457-455/2.

(5) ينظر ابن عقيل: المرجع نفسه، 37/3، 38.

(6) ينظر عبد الفتاح حسن علي البجّة: ظاهرة قياس الحمل في اللّغة العربيّة، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 1998، ص225 وما بعدها.

(7) ينظر خليل أحمد عمّاية: في نحو اللّغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، 1984، ص90-94.

(8) ينظر خليل أحمد عمّاية: المرجع نفسه، ص148-134.

(9) ينظر ابن عقيل: المرجع نفسه، 213/3.

(10) ينظر فاضل صالح السامرائي: معاني التّحو، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2000، 116/2.

(11) ينظر فاضل صالح السامرائي: المرجع نفسه، 102/2 وما بعدها.

(12) ينظر فاضل صالح السامرائي: المرجع نفسه، 282/4 وما بعدها.

(13) ينظر رابح بومعزة: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلّمها في المرحلة الثّانوية، ص564-567.

(14) ينظر ابن هشام: المرجع نفسه، 410/2 وما بعدها.

كأته قال: اذكر ديار مية، ولكنه لا يذكر (اذكر) لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إياه، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك.

ولم يذكر (ولا أتوهم زعماتك) لكثرة استعمالهم إياه، ولا استدلاله مما يرى من حاله أنه ينهاه عن زعمه.

ومن ذلك قول العرب: (كليهما وتمراً)، فذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل، وترك ذكر الفعل لما كان قبل ذلك من الكلام، كأته قال: (أعطني كليهما وتمراً).

ومن ذلك قولهم: (كلّ شيء ولا هذا) و(كلّ شيء ولا شتيمة حر)، أي: (أنت كلّ شيء ولا ترتكب شتيمة حرّ)، فحذف لكثرة استعمالهم إياه، فأجرى مجرى: ولا زعماتك<sup>(1)</sup>.

فقد ذكر "سيبويه" في هذا النصّ عددا من الجمل المنطوقة المستعملة، وذكر ما يُقابلها من البنى المفترضة التي جاءت منها المنطوقة، وحوّلت عنها، وذكر قاعدة التحويل<sup>(2)</sup>، وتوضيح ذلك فيما يلي:

البنية المفترضة (العميقة)	قاعدة التحويل	البنية المستعملة (السطحية)
1- هذا ولا (أتوهم) زعماتك	الحذف	هذا ولا زعماتك
2- (اذكر) ديار مية	الحذف	ديار مية
3- (أعطني) كليهما وتمراً	الحذف	كليهما وتمراً
4- (أنت) كلّ شيء ولا (ترتكب) هذا	الحذف	كلّ شيء ولا هذا
5- (أنت) كلّ شيء ولا (ترتكب) شتيمة حرّ	الحذف	كلّ شيء ولا شتيمة حرّ

وفي كتاب "سيبويه" أمثلة كثيرة مشابهة يمكن تتبعها.<sup>(3)</sup>

وقد يظهر مفهوم التحويل ظهوراً بيّناً في النصّ التالي الذي أورده "الصّبّان"، والذي يكشف أنّ بعض الجمل الاسميّة هي في الأصل ليست كذلك؛ لأنها محوّلة عن جملة فعلية بقانون تحويري أو أكثر. يقول "الصّبّان":

"جملة (من قام؟) اسمية في الصورة، فعلية في الحقيقة، وبيان ذلك أنّ قولك:

(من قام؟) أصله: (أقام زيد أم عمرو أم خالد) إلى غير ذلك. لا (أزيد قام أم عمرو أم خالد)؛ لأنّ الاستفهام بالفعل أولى لكونه مُتغيّراً فيقع فيه الإبهام، ولما أريد الاختصار وُضعت كلمة (من) دالة إجمالاً على تلك الدوات المفصلة ومتضمّنة لمعنى الاستفهام، وبهذا التضمّن وجب

(1) سيبويه: الكتاب، 280/1، 281.

(2) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص24.

(3) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص24، 25.

تقديمها على الفعل ، فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدّم ما يدل على الذات، فعلية في الحقيقة<sup>(1)</sup>

لقد ذكر "الصبان" في هذا النصّ أنّ ههنا بنيتين: الأولى عبر عنها بأنّها "الصورة"، والأخرى عبر عنها بأنّها "الحقيقة"، وهما تقابلان البنية السطحية والبنية العميقة، كما ذكر في هذا النصّ قوانين تحويلية معينة حكمت عملية التحويل من "الحقيقة" إلى "الصورة" أو من "العمق" إلى "السطح"، وقد قامت هذه التحويلات على افتراض الأصل وهو كما عرضّه "الصبان":

- أقام زيد أم عمرو أم خالد (وما لا يكاد يُحصى من الأسماء التي يُتصور منها القيام).

وقد تمّ إجراء التحويل أولاً بالقانون التحويلي الخاصّ بالتعويض أو الاستبدال حيث استبدلت بالأسماء زيد أم عمرو أم خالد .. الخ، (من)  
أقام زيد أم عمرو أم خالد ... ← أقام من  
ثم طُبّق قانون التضمّن أو الإضافة إذ أصبحت:  
مَنْ ← مَنْ + الاستفهام.

ثم طُبّق قانون التقديم والتأخير أو التبادل في المواقع فأصبحت:  
قام مَنْ ← مَنْ قام ؟

فأصبحت الجملة في النهاية اسمية في الصورة (البنية السطحية)، ولكنها فعلية في الحقيقة (البنية العميقة)<sup>(1)</sup>.

وهناك مثال آخر يظهر فيه مفهوم التحويل في النحو العربي بشكل واضح، هذا المثال يعرضه "السّهيلي" بطريقته الخاصة وهو يتعلّق بإضافة ظرف الزّمان إلى الأفعال فيقول:

"وليس جميع ظروف الزّمان يجوز إضافته إلى الفعل، بل ذلك يختصّ ببعضها، فما كان منها مفرداً مُتمكّناً يجوز إضافته إليها، وما كان مثنيّ نحو (يومين) و(ساعتين) لم يجز إضافته إلى الفعل؛ لأنّ الحدّث إنّما يقع مضافاً لظرفه الذي هو وقتٌ له ، فلا معنى لذكر وقت آخر، ووجه آخر وهو أنّ الجملة المضاف إليها هي نعت للظرف في المعنى، فقولك: (يومَ يقوم زيد)

(1) الصبان: حاشية الصبان على الأشموني، 300/1.

(1) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص30.

كقولك: (يوم قام زيد فيه) في المعنى. والفعل لا يدخله التثنية فلا يصحّ أن يُضاف إليه الاثنان، كما لا يصحّ أن يُنعت الاثنان بالواحد. ووجه ثالث وهو أن قولك: (قام زيد يوم قام عمرو) لا يصحّ إلاّ أن يكون جواباً لـ(متى)، واليومان جواب لـ(كَمْ)، وما هو جواب لـ(كم) لا يكون جواباً لـ(متى) أصلاً، فإن أضفت اليومين إلى الفعل صرت مناقضاً لجمعك بين الكميّة وبين ما لا يكون إلاّ لـ(متى) (...). وكذلك إن كان غير متمكّن كقَبْلَ وبعْدَ، فإنّك لو أضفتها إلى الفعل لاقتضت إضافتها إليه ما يقتضيه قولك: (يوم قام زيد)، أي اليوم الذي قام فيه، وذلك محال في قبل وبعْد؛ لأنّه يؤول إلى إبطال معنى القبليّة والبعديّة، وأما سَحَرَ ليوم بعينه فيمنع من إضافته إلى الفعل ما فيه من معنى الألف واللام، فقس على هذا الأصل ما يضارعه من الكلام".<sup>(2)</sup>

فهذا النّصّ الذي أورده "السهيلي" يؤكّد مع نظائره الكثيرة أنّ الغاية من وراء أيّة نظريّة لغوية يجب أن تكون الوصول إلى القواعد التي تُمكن أصحاب لغة معيّنة من توليد جميع الجمل الصحيحة في تلك اللّغة دون سواها، بمعنى أنّ القواعد تمنع في الوقت نفسه توليد الجمل غير الصّحيحة ما لم يحدث خطأ في تطبيق تلك القواعد.<sup>(3)</sup>

ف"السهيلي" هنا يهتمّ بالقاعدة بالمفهوم الحديث لها، فهو لا ينصّ على المعيار الذي يجب إتباعه لاستعمال الكلام الاستعمال الصّحيح، وإنّما هو هنا يُفسّر سلوك المتكلّم ويعطي المعلومات اللّازمة لتوليد هذا التّركيب المحتمل الصّياغة دون غيره.<sup>(1)</sup> فقاعدته -كما شرحها- تمنع توليد التّركيب الإضافي غير الصّحيح في مجال إضافة الظّروف إلى الأفعال، ومن هنا يُحدّد الشّروط الواجب توافرها وهي:

(2) عبد الرحمان بن عبد الله السهيلي: نتائج الفكر في النّحو، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، د.ت، ص 96، 97.

(3) ينظر ميشال زكرياء: الأسنوية (علم اللّغة الحديث) المبادئ والأعلام، ص 202، 203.

وينظر نايف خرما: أضواء على الدراسات اللّغويّة المعاصرة، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ص 115-117.

(1) الفرق بين القاعدة المعيارية والقاعدة التّوليدية أنّ الأولى تنصّ على السلوك اللّغوي الواجب إتباعه لاستعمال الكلام الاستعمال الصّحيح، بينما تُعطي الثانية المعلومات اللّازمة لتوليد كلّ الجمل الصّحيحة دون سواها، فالقاعدة التّوليدية بهذا المفهوم عبارة عن شكل تجريدي نظري لقواعد الجملة، ومن ثمّ فلا علاقة لها بالصّواب والخطأ بالنسبة للاستعمال الفعلي للغة. ينظر ميشال زكرياء: الأسنوية (علم اللّغة الحديث) المبادئ والأعلام، ص 202. وينظر عبد الفتاح حسن علي البجّة: ظاهرة قياس الحمل في اللّغة العربية، ص 603.

- أن يكون ظرف الزمان مفرداً مُتمكِّناً، ويُقدِّم شرحاً لهذه القاعدة قائماً على مبدأ التحويل من البنية العميقة، وهو ما عبّر عنه بقوله: "إنّ الجملة المضاف إليها هي نعت للظرف في المعنى"، ولذلك فقولنا:

(يوم قام زيد) محوِّله من:

أ- يومٌ قام فيه زيد، أو

ب- اليوم الذي قام فيه زيد

حيث حُذِفَ التتوين من (يومٌ) في (أ) وحُذِفَت (فيه) واستُبدلت (قام زيد) بـ(قيام زيد) فأصبحت الجملة في محل جرّ بالإضافة.

وأما إذا كان أصل التركيب (ب) فقد حُذِفَت (ال) من اليوم، وحُذِفَت (الذي)، وحُذِفَت (فيه)، واستبدلت جملة (قام زيد) بـ(قيام زيد)، فأصبحت الجملة في محلّ جرّ، ولما كانت هذه التحويلات غير مُمكنة فيما إذا كان الظرف مُنتى، أو غير متمكّن مثل قبل وبعد، أو كان (سَحَرَ) ليوم بعينه، فإنّ هذا التركيب الإضافي لا تُنتج آليّة اللّغة، وبعبارة أخرى لا تُولِّده القاعدة.<sup>(2)</sup>

فالتحو العرّبي إذن قائم على مراعاة البنية العميقة والتحويل منها إلى البنية السطحيّة، وكثير من خلافات التحويين كان حول تحديد البنية العميقة أو حول القواعد التحويليّة التي يجب إتباعها في التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحيّة.

ومثال ذلك أنّ الاسم المنادى سواء أكان منصوباً أم مبنياً في محلّ نصب يجعله النّحاة مُنتمياً إلى الجملة الفعلية التي حُذِفَ منها الفعل والفاعل. يقول "سيبويه": "اعلم أنّ النّداء كلّ اسم مضاف فيه فهو ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رُفِعَ وهو في موضع اسم منصوب".<sup>(1)</sup>

فأصل "يا زيد" عند "سيبويه" (أدعوا زيداً)، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النّداء عليه وإفادته إفادته، فالنداء على رأي "سيبويه" جملة فعلية محوِّلة بحذف الفعل والفاعل وبقي منها المفعول وهو المنادى دالاً عليهما، ولذلك يكون المنادى منصوباً على المفعوليّة أو في محل نصب بناءً على هذا التفسير.<sup>(2)</sup>

(2) ينظر محمد عبد اللطيف حماسة: من الأنماط التحويلية في النحو العرّبي، ص32.

(1) سيبويه: الكتاب، 182/2.

(2) ينظر الصبان: حاشية الصبان على الأشموني، 208/3.

وأجاز "المبرّد" نصبه بحرف النداء لسدّه مسدّ الفعل، ففي المذهبين (يا زيد) جملة وليس المنادى أحد طرفيها، فعند "سيبويه" طرفاها أي الفعل والفاعل محذوفان، والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر إذ لا نداء بدون منادى<sup>(3)</sup>.

وهنا نجد اختلاف بين "سيبويه" و"المبرّد" في إجراء قوانين التحوّل، إذا يستعمل "سيبويه" قانون الحذف ويستعمل "المبرّد" قانون التعويض، ولكنهما متفقان على أنّ (يا زيد) محوّل عن تركيب آخر هو (أدعوا زيدا).

يقول "أبو البركات الأنباري": "إنّما حصّلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة؛ لأنّ التقدير في قولك: يا زيد: أدعوا زيدا، وأنادي زيدا، فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدّرة، لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة".<sup>(4)</sup>

إذن فالجملة المقدّرة - وإن كانت غير منطوق بها- مراعاة في إفادة المعنى وتحديد الدلالة، وهذا ما يؤكّد تعامل النحاة مع فكرة البنية العميقة التي تتحوّل عنها البنية السطحيّة بقانون تحويلي أو أكثر.<sup>(5)</sup>

يتّضح من الأمثلة السابقة التي سقناها أنّ مصطلح "التحوّل" وإن لم يحظّ في النحو العربي بالاهتمام الذي حظّي به سميّه في النحو التوليدي، فإنّ النحاة العرب قد تعاملوا بمفهومه في تفسير كثير من العبارات والجمل دون التصريح به، حيث لم يُصرّحوا به مصطلحاً إلا في تراكيب محدودة<sup>(6)</sup> كما في تمييز الجملة، وفي هذا يقول "الأشموني":

"فتمييز الجملة رَفَع إبهام ما تضمّنته من نسبة عامل فعلاً كان أو ما جرى مجراه (...). إلى معموله من فاعل أو مفعول، نحو: (طاب زيد نفساً)، (اشتعل الرأس شيباً)، والتمييز في مثله محوّل عن الفاعل، والأصل: طابت نفس زيد، واشتعل شيب الرأس، ونحو: (غرست الأرض شجراً)، (وفجرنا الأرض عيوناً)، والتمييز فيه محوّل عن المفعول، والأصل: غرست شجر الأرض، وفجرنا عيون الأرض".<sup>(1)</sup>

لقد ذكر "الأشموني" في هذا النص مصطلح "التحوّل" صراحة حيث قال:

(3) ينظر الصبان: المرجع نفسه، 208/3.

(4) أبو البركات الأنباري: أسرار العربية، تحقيق فخر الدين قرارة، دار الجبل، بيروت، ط1، 1995، ص204-214.

(5) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، ص34.

(6) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: المرجع نفسه، ص9.

(1) الصبان: حاشية الصبان على الأشموني، 289/2، 290.

(والتمييز فيه محوّل عن الفاعل)، (والتمييز فيه محوّل عن المفعول)، بالإضافة إلى أنّه شرح طريقة التحوّل المتّبعة في تحويل جملة إلى أخرى لغرض يريده المتكلم وهي كما يلي:

البنية العميقة	قاعدة التحوّل	البنية السطحيّة
طابت نفس زيد	إسناد الفعل إلى غير فاعله الحقيقي	طاب زيدٌ نفساً
اشتعل شيبُ الرّأس	إسناد الفعل إلى غير فاعله الحقيقي	اشتعل الرّأس شيباً
غرست شجر الأرض	تسليط الفعل على غير مفعوله الحقيقي	غرست الأرض شجراً
وفجّرنا عيون الأرض	تسليط الفعل على غير مفعوله الحقيقي	وفجّرنا الأرض عيوناً

ويبيّن "الأشموني" الغرض من هذا النوع من التحوّل فيقول عن التمييز المحوّل عن الفاعل: "وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة".<sup>(2)</sup>

ويشرح "ابن يعيش" معنى هذه المبالغة المقصودة بهذا التحوّل فيقول: "ومعنى المبالغة أنّ الفعل كان مسنداً إلى جزء منه فصار مسنداً إلى الجميع وهو أبلغ في المعنى"<sup>(3)</sup>.

إذن فالمبالغة المستفادّة من هذا التحوّل -كما شرحها "ابن يعيش"- تعني الاتّساع والشّمول، ففي التمييز المحوّل عن الفاعل نجد جملة (اشتعل الرّأس شيباً). كان الفعل فيها قبل التحوّل مسنداً إلى بعض الرّأس وهو شيبه (اشتعل شيب الرّأس)، فصار بعد التحوّل مسنداً إلى جميعه (اشتعل الرّأس شيباً)، فأفادت الجملة المحوّلة من معاني المبالغة والاتّساع والشّمول ما لم تُفده جمل الأصل؛ لأنّ جملة (اشتعل شيب الرّأس) تفيد أنّ هناك شيباً في الرّأس متفرّقا قد اشتعل، وأمّا جملة (اشتعل الرّأس شيباً) فمعناها أنّ الرّأس قد امتلأ بالشيب ولم يبقَ فيه موضع للسواد.<sup>(1)</sup>

وكذلك في التمييز المحوّل عن المفعول نجد جملة (وفجّرنا الأرض عيوناً)، كان الفعل فيها قبل التحوّل مُسلّطاً على بعض الأرض وهو عيونها (وفجّرنا عيون الأرض)، فصار بعد التحوّل مسلّطاً على جميعها (وفجّرنا الأرض عيوناً)، فأفادت هذه الجملة المحوّلة من المبالغة والاتّساع والشّمول ما لم تُفده الجملة الأصليّة؛ لأنّ جملة (وفجّرنا عيون الأرض) تفيد أنّ الماء

(2) الصبان : المرجع نفسه، 298/2.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل، 75/2.

(1) ينظر فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، 317/2.

قد فار من عيون متفرقة في الأرض، بينما جملة (وفجّرنا الأرض عيوناً) معناها أنّ الأرض قد صارت عيوناً كلّها، وأنّ الماء أصبح يفور من كلّ مكان منها.<sup>(2)</sup>

فالغرض إذن من التحوّل في تمييز النسبة هو ما يفيد من معاني المبالغة والاتّساع والشّمول، وهي معانٍ إضافيّة تُزاد على المعنى الأصلي للجملة المحوّل عنها. وهذه المعاني التي يُفیدها التحوّل قد سبقت بها نظريّة النّحو العربي نظرية النّحو التحويلي بزمن بعيد<sup>(3)</sup>، وذلك أنّ "تشومسكي" كان في أوّل الأمر يرى بأنّ البنية العميقة هي التي عليها كلّ الاعتماد في إمداد الجملة بمعناها الأساسي، ثمّ عدلَ عن ذلك إلى إعطاء البنية السطحيّة والعناصر التحويلية بعض الأهميّة في إمداد الجملة بالمعنى، وأنها تُشارك البنية العميقة في تحديد الدلالة، ثمّ أصبح مؤخراً يدافع عمّا يُسمّيه "النظريّة النموذجية الموسّعة"، وفيها يرى الاعتماد على البنية السطحيّة في التفسير الدلالي للجملة.<sup>(4)</sup>

وبعد أن أوضحنا مفهوم التحوّل عند النّحاة العرب بقي علينا أن نبيّن أنواع التحوّل في النّحو العربي، وقبل الشّروع في ذلك نريد أن نُلفت الانتباه إلى أنّ أنواع التحوّل في النّحو العربي كثيرة؛ إذ إنّ جُلّ أبواب النّحو قائمة على ثنائية الأصل والفرع، وهذه الثنائية تقابل في كثير من الأحيان ثنائية البيئة العميقة والبنية السطحيّة في النّحو التوليدي التحويلي<sup>(5)</sup>، ولكننا سنقتصر في هذا المقام على بيان أنواع التحوّل التي نراها أساسيّة في اللّغة العربية وهي كما يلي:

## 1- التحوّل بالحذف:

ونعني بالحذف الذي يُعدّ عنصراً تحويلياً كلّ نقص في المنطوق مقارنةً بنظيره في البنية العميقة، فالحذف بهذا المعنى يكون في الجملة التوليديّة الاسميّة والفعلية لغرض من الأغراض، وتبقى الجملة بعد الحذف تحمل معنى يحسن السّكوت عليه، فإذا سأل أحدهم قائلاً: من حضر؟ وأجبت: خالدٌ، فإنّ كلمة (خالد) هنا في سياقها تحمل معنى يحسن السّكوت عليه، فهي

(2) ينظر عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 109، 110.

(3) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النّحو العربي، ص 28.

(4) ينظر محمد اللطيف حماسة عبد: المرجع نفسه، ص 28.

وينظر ميشال زكرياء: مباحث في النظرية الأسنوية وتعليم اللّغة، ص 118، 119.

(5) ينظر عبد العزيز عبده: المعنى والإعراب عند التّحويين ونظرية العامل، ص 250.

وينظر عبد الفتاح حسن علي البجّة: ظاهرة قياس الحمل في اللّغة العربية، ص 637.



جملة مفيدة قد حُذِفَ أحدُ رُكْنَيْهَا وهو الفعل (حضر) لدلالة السِّيَاقِ عَلَيْهِ، فهي جملة فعلية تحويلية، و الغرض من التَّحْوِيلِ فِيهَا هو الإيجاز<sup>(1)</sup>.

والتَّحْوِيلُ بالحذف يرد بكثرة في اللُّغة العربيَّة، فقد توسَّعت فيه توسَّعًا كبيرًا، وقد جرى فيها التَّحْوِيلُ بحذف كلِّ نوعٍ من أنواعِ الكَلِمِ، وتوضيح ذلك فيما يلي:

### 1- التَّحْوِيلُ بحذف المبتدأ: كما في قوله تعالى:

(وما أدراك ما هِيَّةٌ، نَارٌ حَامِيَةٌ) (القارعة/ 10،11).

فكلمة (نارٌ) هنا تُؤدِّي وظيفة الخبر في جملة اسمية محوِّلة بحذف المبتدأ، وبنيتها العميقة هي: (هي نار).<sup>(2)</sup>

### 2- التَّحْوِيلُ بحذف الخبر: كما في قوله تعالى: (أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظُلُّهَا) (الرعد/35).

فكلمة (ظُلُّهَا) هنا تُؤدِّي وظيفة المبتدأ في جملة اسمية محوِّلة بحذف الخبر، وبنيتها العميقة هي: (وظُلُّهَا دَائِمٌ).<sup>(3)</sup>

### 3- التَّحْوِيلُ بحذف الفعل: كما في قوله تعالى: (ولئن سألتهم من خلق السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ

ليقولنَّ اللهُ) (لقمان/25).

فلفظ الجلالة (الله) هنا يُؤدِّي وظيفة الفاعل في جملة فعلية محوِّلة بحذف الفعل ، وبنيتها العميقة هي: (خلقهنَّ اللهُ).<sup>(4)</sup>

### 4- التَّحْوِيلُ بحذف الفاعل: كما في قوله تعالى: (حتى توارت بالحجاب) (ص/32).

فهذه الجملة الفعلية محوِّلة بحذف الفاعل، وبنيتها العميقة هي: (توارت الشمس)<sup>(1)</sup>، فالفاعل (الشمس) لم يسبق له ذِكر، وقد حُذِفَ لدلالة السِّيَاقِ عَلَيْهِ.

### 5- التَّحْوِيلُ بحذف المفعول به: كما في قوله تعالى: (ذرني ومن خلقت وحيدا) (المدثر/11).

فقوله (خلقت) جملة فعلية محوِّلة بحذف المفعول به، وبنيتها العميقة هي: (خلقته)<sup>(2)</sup>.

(1) ينظر خليل أحمد عاميرة: في نحو اللُّغة وتراكيبها: منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة، 1984، ص134، 135.

(2) ينظر فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية - تأليفها وأقسامها، ص75.

(3) ينظر محمد بن عبد الله الزركشي: البرهان في علوم القرآن: دار الجيل، بيروت، د.ت، 139/3.

(4) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص260.

(1) ينظر الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 144/3.

(2) ينظر فاضل صالح السامرائي: تأليف الجملة العربية - تأليفها وأقسامها ، ص75.

6-التَّحْوِيلُ بِحَذْفِ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ: كما في قوله تعالى: (واذكر ربك كثيراً) (آل عمران/41).

فكلمة (كثيراً) هنا نعت لمفعول مطلق محذوف، فالجملة محوَّلة بحذف المفعول المطلق، وبنيتها العميقة هي: (واذكر ربك ذكراً كثيراً)<sup>(3)</sup>.

7- التَّحْوِيلُ بِحَذْفِ الْحَالِ: كما في قوله تعالى: (والملائكة يدخلون عليهم من كلِّ باب سلامٍ عليكم) (الرعد/24).

فالجملة الفعلية هنا محوَّلة بحذف الحال، وبنيتها العميقة هي: (يدخلون عليهم من كلِّ باب قائلين سلام عليكم)<sup>(4)</sup>.

8-التَّحْوِيلُ بِحَذْفِ النَّعْتِ: كما في قوله تعالى: (وكان وراءهم ملكٌ يأخذ كلَّ سفينة غصْباً) (الكهف/79).

فالجملة الفعلية هنا محوَّلة بحذف النعت، وبنيتها العميقة هي: (يأخذ كل سفينة صالحة غصبا)<sup>(5)</sup>.

9-التَّحْوِيلُ بِحَذْفِ التَّمْيِيزِ: كقولك في جواب (كم ديناراً دفعت؟): دفعت عشرين.

فجملة الجواب هنا محوَّلة بحذف التَّمْيِيزِ، وبنيتها العميقة هي: (دفعت عشرين ديناراً)<sup>(6)</sup>.

10- التَّحْوِيلُ بِحَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ: كما في قولهم: (قَطَعَ اللهُ يَدَ رَجُلٍ مِنْ قَالِهَا).

فهذه الجملة محوَّلة بحذف المضاف إليه، وبنيتها العميقة هي: (قطع الله يد من قالها ورجل من قالها)<sup>(7)</sup>.

11- التَّحْوِيلُ بِحَذْفِ الظَّرْفِ: كما في قوله تعالى: (ومن كفر فأمتّعه قليلاً) (البقرة/126).

فكلمة (قليلاً) هنا نعت لظرف محذوف، فالجملة محوَّلة بحذف الظرف، وبنيتها العميقة هي: (فأمتّعه زمناً قليلاً)<sup>(1)</sup>.

12- التَّحْوِيلُ بِحَذْفِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ: كما في قوله تعالى: (يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ) (المؤمنون/33).

(3) ينظر فاضل صالح السامرائي: المرجع نفسه ، 160/2.

(4) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص262.

(5) ينظر فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم ، بيروت، ط1، 2000، ص61.

(6) ينظر محمد إبراهيم عبادة: الجملة العربية- مكوناتها- أنواعها- تحليلها، ص75.

(7) ينظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل على الألفية، 65/3.

(1) ينظر فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، 160/2.

فقوله (تشربون) جملة فعلية محولة بحذف الجار والمجرور، وبنيتها العميقة هي: (تشربون منه).<sup>(2)</sup>

### 13- التحويل بحذف الجملة: كما في قولك: (أدرُسُ وإلاَّ ترَسبُ).

فقد وقع التحويل هنا بحذف الجملة الواقعة شرطاً، والبنية العميقة لهذا التركيب هي: ( وإلاَّ تدرس ترسب )<sup>(3)</sup>.

هذا وتكمن أهمية الحذف في أنه يُثير انتباه المتلقي ويستقرّ ذهنه ويبعثه على التفكير فيما حُذف فتتحقق عملية إشراكه في الرسالة الموجهة إليه<sup>(4)</sup>؛ لأنَّ حَذْفَ عنصر أو أكثر من النَّصِّ يُضفي عليه شيئاً من الغموض الفنّي الذي يدفع المتلقي إلى التَّشوّق لمعرفة المحذوف وتحديد المعنى المراد.<sup>(5)</sup>

ومن هنا فإنَّ اللّجوء إلى الحذف يُمثّل مستوى مُنحرفاً عن المستوى العادي للغة، بمعنى أنّه أبلغ من الذّكر؛ لأنّه -كما يقول "الجرجاني" -: "ترى به تَرَكَ الذّكر أفصح من الذّكر والصّمت عن الإفادة أزيد في الإفادة"<sup>(6)</sup>.

وللحذف- زيادة على ما ذكرنا- أغراض أخرى كثيرة سنفصل فيها لاحقاً في الفصل الأول من هذا البحث.

## 2- التحويل بالزيادة:

ونقصد بالزيادة التي تُعدّ عنصراً تحويلياً كلّ زيادة في المنطوق على نظيره في البنية العميقة<sup>(1)</sup>، وهذا يشمل زيادة نوعين من العناصر:

(2) ينظر ابن عقيل: المرجع نفسه، 158/1.

(3) ينظر فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية - تأليفها وأقسامها، ص75.

(4) ينظر فتح الله أحمد سليمان: الأسلوبية، مدخل نظري ودراسة تطبيقية، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004، ص137.

(5) ينظر موسى بن مصطفى العبيدان: دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 2002، ص 213.

(6) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص149.

(1) ينظر حليلة أحمد عمارة: الاتجاهات التحويلية لدى القدماء، ص223.

**النوع الأول:** ما يُضاف إلى الجملة من كلمات يُعبّر عنها التّحاة بالفضلات، ويعبّر عنها البلاغيون بالقيود، فهذه القيود تُضاف إلى الجملة النّواة والتي هي الفعل مع فاعله والمبتدأ مع خبره لتحقيق زيادة في المعنى، فكلّ زيادة في المبنى تُقابلها زيادة في المعنى<sup>(2)</sup>، قال "السيوطي": "وأما تقييد الفعل بقيد من مفعول مطلق أو به أو له أو فيه أو معه أو حال أو تمييز أو استثناء وذلك لزيادة الفائدة، فإنّ بالقيد يزداد الحكم غرابة، وكلّما ازداد غرابة ازداد فائدة"<sup>(3)</sup>.

إنّ إضافة قيد أو أكثر إلى الجملة يُعدّ نوعاً من التّحويل بالزيادة، وتوضيح ذلك أن جملة (قام عبد الله)، تُعدّ جملة فعلية توليدية تتكون من فعل وفاعل، فإذا أضفنا إليها قيدا أو أكثر تصبح جملة تحويلية محوّلة بالزيادة<sup>(4)</sup>، كأن تقول:

- قام عبد الله ضاحكا.
- قام عبد الله ضاحكا يوم الجملة.
- قام عبد الله ضاحكا يوم الجمعة عندك.
- قام عبد الله ضاحكا يوم الجمعة عندك ابتغاء الخير.

فكلّ هذه الجمل تُعدّ جُملاً تحويلية محوّلة عن الجملة النّواة (قام عبد الله)، وكلّ جملة منها يختلف معناها عن معاني الجمل التي قبلها؛ لأنّ كلّ قيد يضاف إلى الجملة النّواة ويرتبط بالبوّرة فيها بسبب أو علاقة مُعيّنة يُحوّل معنى الجملة ويُضيف إلى معناها الأصلي معنًى جديداً<sup>(5)</sup>، فالتّنامي الدّلالي للجملة يترافق مع التّنامي التّركيبي لها<sup>(6)</sup>، ولهذا يقول "الرجاني": "وكلّما زدت شيئا وجدت المعنى قد صار غير الذي كان"<sup>(7)</sup>.

**النوع الثاني:** ما يدخل على الجملة الاسميّة أو الفعلية من عناصر تؤدّي إلى تحويل معناها، مثل كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وباب ظنّ<sup>(1)</sup>، وكذلك الأدوات التي ترد دالة على اقتران مضمون الجملة بمعنى النّفي أو الاستفهام أو التّوكيد أو غير ذلك من المعاني.

(2) ينظر خليل أحمد عميرة: في نحو اللّغة وتراكيبها، ص96.

(3) السيوطي: شرح عقود الجمان، تحقيق، أحمد محمد قاسم، مطبعة السعادة، القاهرة، 1976، ص33.

(4) ينظر محمد خان: لغة القرآن الكريم، ص24، 28.

(5) ينظر عبد القادر مرعي خليل: أساليب الجملة، ص46.

(6) ينظر هاشم إسماعيل الأيوبي: الجملة العربية بين النّحو والبلاغة، ص38، 47.

(7) عبد القاهر الرجاني: دلائل الإعجاز، ص465.

(1) ينظر نهاد الموسى: نظرية النّحو العربي في ضوء مناهج النظر اللّغوي الحديث، دار البشير، الأردن، 1979، ص63-67.

وتوضيح ذلك أنّ جملة (زيد يدرس) تُعدّ جملة اسميّة تفيد مجرد الإخبار ، فإذا أدخلنا عليها النواسخ -وهي عناصر تحويل- تصبح جملة اسميّة محوّلة بالزيادة تحمّل معنى زائداً عن معنى الجملة الأصلي، نحو:

- كان زيد يدرس.
- كاد زيد يدرس.
- إنّ زيدا يدرس.
- ظننت زيدا يدرس.

فكل هذه الجمل تُعدّ جُملاً تحويليّةً مُحوّلة عن جملة الأصل (زيد يدرس)<sup>(2)</sup>.

فالجملة الأولى قد أضافت إلى معنى الجملة الأصلي كون الخبر واقعا في الزمن الماضي<sup>(3)</sup>، والثانية أضافت إليه معنى المقاربة، أي اقتراب وقوع الخبر<sup>(4)</sup>، والثالثة أضافت إليه معنى التوكيد، أي توكيد مضمون الخبر<sup>(5)</sup>، والرابعة أضافت إليه معنى الظنّ، أي كون الخبر مظنوناً أو مشكوكاً فيه<sup>(6)</sup>.

وكذلك جملة (يحضر محمد) تُعدّ جملة فعليّة توليدية تفيد الإخبار، فإذا أدخلنا عليها أدوات النفي التي تنفي الحكم أو أدوات الاستفهام التي يُسأل بها عن الحكم أو أدوات التوكيد التي يُؤكّد بها المسند والمسند إليه أو غير ذلك من الأدوات فإنّها تُصبح جملة تحويليّة تفيد معنى غير الذي كانت تفيد من قبل<sup>(7)</sup>، نحو:

- لن يحضر محمد.
- هل يحضر محمد؟
- ليحضرن محمد.
- سوف يحضر محمد.

فهذه الجمل الأربع فروع لأصل واحد هو جملة (يحضر محمد).

(2) ينظر عبد العزيز عبده: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، ص 243.

(3) ينظر خليل أحمد عمارة: في نحو اللّغة وتراكيبها، ص 102.

(4) ينظر خليل أحمد عمارة: المرجع نفسه، ص 116.

(5) ينظر خليل أحمد عمارة: المرجع نفسه، ص 104.

(6) ينظر أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص 177، 179.

(7) ينظر خليل أحمد عمارة: المرجع نفسه، ص 101-109.

فالزيادة في الجملة الأولى نَقَلت معنى الجملة الأصلي من الإثبات إلى النفي<sup>(1)</sup>، وفي الثانية نقلت معنى الجملة من الإخبار إلى الاستخبار (الاستفهام)<sup>(2)</sup>، وفي الثالثة نقلته من الإخبار العادي إلى الإخبار المؤكّد<sup>(3)</sup>، وفي الرابعة نقلته من الزّمن الحاضر إلى الزّمن المستقبل<sup>(4)</sup>.

فنبين من هذا أنّ الزيادة عنصرٌ تحويليٌّ، وأنّ الجملة المُحوّلة بالزيادة تُؤدّي معنى لا تُؤدّيه جملة الأصل.

### 3- التّحويل بالترتيب:

ونقصد بالترتيب الذي يُعدّ عنصراً تحويلياً، حدوث تغيير في تركيب الجملة بالتّقديم والتأخير بين عناصرها لإجراء تغيير في المعنى<sup>(5)</sup>.

وقد أدرك القدامى أنّ التّقديم والتأخير يتعلّق بالمعنى في ذهن المتكلّم، فالألفاظ في النّطق تقتفي في نظّمها آثار المعاني وترتيبها في النّفس، "فإذا وَجَبَ لمعنى أن يكون أولاً في النّفس وجب للفظ الدالّ عليه أن يكون مثله أولاً في النّطق"<sup>(6)</sup>؛ وذلك أنّه "لا يُتصوّر أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخّى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبياً ونظماً، وأنك تتوخّى التّرتيب في المعاني وتُعْمَلُ الفكر هناك"<sup>(7)</sup>.

فَنَظُمُ الكلمات في النّطق إذن يجري مجرى توارد المعاني في الدّهن، وإذا أراد المتكلّم

أن يُجري تغييراً في المعنى فَعَلَّ يَه أَن يُجْرِي تَغْيِيرًا فِي الْمَبْنَى<sup>(1)</sup>، وذلك بإعادة ترتيب عناصر الجملة حين يسمح النّظام اللّغوي بذلك، وحسب ما يقتضيه سياق الكلام.<sup>(2)</sup> فالترتيب إذن "عنصر تحويلي يرتبط بالبنية العميقة المتعلقة بالمعنى في ذهن المتكلّم، ويتمّ بتقديم ما حقه التأخير للتعبير عن ذلك المعنى ونقله إلى السّامع"<sup>(3)</sup>.

(1) ينظر خليل أحمد عمارة: في نحو اللّغة وتراكيبها، ص115.

(2) ينظر خليل أحمد عمارة: (المعنى الدلالي والقاعدة النحوية)، مجلة الأدب، جامعة قسنطينة، العدد 04، 1997، ص130

(3) ينظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل على الألفية، 278/4.

(4) ينظر أحمد الهاشمي: القواعد الأساسية للغة العربية، ص19

(5) ينظر عبد القادر مرعي خليل: المرجع نفسه، ص60.

(6) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص68.

(7) عبد القاهر الجرجاني: المرجع نفسه، ص69.

(1) ينظر خليل أحمد عمارة: في نحو اللّغة وتراكيبها، ص88.

(2) ينظر صالح بالعيد: التراكيب النحوية وسياقاتها عند عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،

الجزائر، 1994، ص173.

وتوضيح ذلك أنّ قولك: (ذهب محمد إلى المسجد يوم الجمعة ماشياً). يُعدّ جملة خبرية لا تركيز فيها على أيّ عنصر من عناصرها، فإذا أراد المتكلم أن ينقل الخبر بتركيز على جزء من أجزائه لإظهار عنايته واهتمامه به فإنّه يقوم بتقديم ذلك الجزء فيدرك السامع المعنى الجديد، وتصبح الجملة تحويليّة<sup>(4)</sup> على النحو التالي:

- إلى المسجد ذهب محمد يوم الجمعة ماشياً.
- يوم الجمعة ذهب محمد إلى المسجد ماشياً.
- ماشياً ذهب محمد إلى المسجد يوم الجمعة.

فقد تمّ التركيز في الجملة الأولى على مكان الذهاب، وفي الثانية على زمانه، وفي الثالثة على حال الذهاب، وذلك لإظهار العناية والاهتمام بالعنصر المقدم، وفي هذا يقول "سيبويه": "كأنّهم يُقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم بشأنه أعنى وإن كانا جميعاً يهملانهم ويعنيانهم".<sup>(5)</sup>

هذا وللتحويل بالترتيب - زيادة على ما ذكرنا - أغراض أخرى ذكرها البلاغيون أهمّها:

### 1- التخصيص: كما في قوله تعالى: (بل الله فاعبد) (الزمر/66).

فالترتيب الأصلي لعناصر هذه الجملة في البنية العميقة هو: (فاعبد الله)، وهذه الجملة تفيد الأمر بعبادة الله، ولكنها لا تنهى عن عبادة غيره، ولما قدّم المفعول وهو لفظ الجلالة (الله فاعبد)، أفادت الجملة معنى الاختصاص، فالمعنى: حُصّ الله بالعبادة ولا تعبد سواه<sup>(6)</sup>.

2- التعظيم: كما في قوله تعالى: (والذين هم على صلاتهم يحافظون) (المعارج/34). فالترتيب الأصلي لعناصر الجملة هنا هو: (يحافظون على صلاتهم)، ولما قدّم الجار والمجرور (على صلاتهم يحافظون)، أفاد التقديم معنى التعظيم، أي تعظيم أمر الصلاة وإظهار العناية بها.<sup>(1)</sup>

### 3- التفضيل: كما في قوله تعالى: (لا فيها غول) (الصافات/47).

فالترتيب الأصلي لعناصر هذه الجملة هو: (لا غول فيها)، وهذه الجملة تفيد النفي فقط، أي نفي الغول عن خمر الجنّة، ولما قدّم المسند على المسند إليه (لا فيها غول) أصبحت تفيد التفضيل، أي تفضيل خمر الجنّة على خمر الدنيا، فالمعنى: ليس في خمر الجنّة ما في خمر

(3) عبد القادر مرعي خليل: أساليب الجملة، ص63.

(4) ينظر خليل أحمد عمايرة: المرجع نفسه، ص94.

(5) سيبويه: الكتاب، 34/1.

(6) ينظر أحمد مصطفى المراغي: علوم البلاغة، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2004، ص86.

(1) ينظر فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، 107/3.

الدنيا من الغول. وهذا نظير قولنا: (لا عيب في الدار) و(لا في الدار عيب)، فالأولى أفادت نفي العيب عن الدار، والثانية أفادت أن الدار تفضل غيرها بعدم العيب.<sup>(2)</sup>

**4- الافتخار:** كما في قولهم: تَمِيْمِيّ أنا.

فالترتيب الأصلي لعناصر هذه الجملة هو: (أنا تَمِيْمِيّ)، وهي تفيد إخبار المتكلم عن نفسه وعن نسبه، ولما قُدّم فيها المسند (تَمِيْمِيّ أنا) أصبحت تفيد الافتخار، أي افتخار المتكلم بنفسه وبقبيلته.<sup>(3)</sup>

**5- التعجب:** كما في قولك: (دينارا أعطى خالد).

فالترتيب الأصلي لعناصر هذه الجملة هو (أعطى خالد دينارا)، وهي في هذه الحالة تفيد الإخبار المجرد، فإذا قُدّم فيها المفعول به (دينارا أعطى خالد) تصبح تفيد التعجب، وذلك إذا كان هذا الأمر مُسْتَعْرَبًا ، كأن يكون الدينار أكبر من أن يُعطيه خالد أو أقل، فيكون هذا العطاء مثار تعجب.<sup>(4)</sup>

**6- التعجيل بالمسرة أو المساءة:** كما في قولك: (ناجح زيد) و(مقتول إبراهيم).

فالترتيب الأصلي لعناصر هاتين الجملتين هو: (زيد ناجح) و(إبراهيم مقتول)، وهما في هذه الحالة يفيدان مجرد الإخبار، فإذا قُدّم فيهما المسند (ناجح زيد) و(مقتول إبراهيم) أفادت الأولى التعجيل بما يسرّ المخاطب، وأفادت الثانية التعجيل بما يسوءه.<sup>(5)</sup>

**7- مراعاة الأسجاع والفواصل:** كما في قوله تعالى: (حُدُوهُ فَعُلُوهُ ثم الجحيم صلّوه) (الحاقة 31/).

ففي قوله: (الجحيم صلّوه) قُدّم المفعول به (الجحيم) على الفعل والفاعل والمفعول الأول (صلّوه)، وذلك رعايةً للمناسبة الصوتية بين أواخر الآيات، ولو قال: (صلّوه الجحيم) لذهبت تلك المناسبة ولزال ذلك النعم.<sup>(1)</sup>

إلى غير ذلك من الأغراض والمعاني التي يؤدّيها التحويل بالترتيب، وعن هذه المعاني يقول "الجرجاني": "هو باب كثير الفوائد جمّ المحاسن واسع التصرف بعيد الغاية، لا يزال يفتنّ لك عن بديعة، ويُفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك سمعه، ويلطف لديك موقعه،

<sup>(2)</sup> ينظر الزركشي: البرهان في علوم القرآن: 237/3.

<sup>(3)</sup> ينظر فاضل صالح السامرائي: المرجع نفسه، 153/1.

<sup>(4)</sup> ينظر فاضل صالح السامرائي: المرجع نفسه، 90/2.

<sup>(5)</sup> ينظر فاضل صالح السامرائي: المرجع نفسه، 153/1.

<sup>(1)</sup> ينظر أحمد مصطفى المراغي: علوم البلاغة، ص92.



ثم تتظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قُدّم فيه شيء وحُول اللَّفْظ من مكان إلى مكان".<sup>(2)</sup>

#### 4- التَّحْوِيلُ بِالِاسْتِبْدَالِ:

ونقصد بالاستبدال الذي يُعدّ عنصراً تحويلاً أن يقع تركيبٌ "موقع الكلمة المفردة التي يظهر عليها أثر الحكم التَّحْوِي في الأصل وقوعاً استبدالياً يسمح بتحقيق الصّورتين: الفرع والأصل في الاستعمال اللّغوي"<sup>(3)</sup>، وهذا ينطبق على الجُمْل التي لها محلّ من الإعراب والمصادر المؤولة. وتفصيل ذلك فيما يلي:

#### أولاً: الجمل التي لها محلّ من الإعراب<sup>(4)</sup>

والمقصود بها التراكيب الإسنادية المكوّنة من فعل وفاعل أو من مبتدأ وخبر إذا كانت تؤدّي وظيفة نحويّة في تركيب إسنادي أكبر.

وتوضيح ذلك أنك إذا قلت (زيد قائم)، فهذه الجملة اسميّة توليدية، فإذا استبدلت الخبر (نائم) بجملة (ينام) وقلت (زيد ينام) صارت الجملة تحويليّة محولة بالاستبدال؛ لأنّ العلة المانعة من ظهور الخبر الأصلي في هذه الجملة هو أنّ الجملة الفعلية (ينام) وقعت موقع الاسم المفرد (نائم)، وهذا ما جعل النّحاة يفسّرون هذا التناوب في الموقع بتقدير الجملة في محلّ الاسم المفرد وحُكْمِه؛ لأنّ المفرد هو الأصل، والجملة عارضة<sup>(1)</sup>.

والجمل التي يمكن أن تحلّ محلّ المفرد هي:

1- الجملة الواقعة موقع المبتدأ: كما في قوله تعالى: (سواءً علينا أجزعنا أم صبرنا) (إبراهيم/21).

(2) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، 117.

(3) حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص 119.

(4) اسم "الجملة" في الحقيقة لا ينطبق عليها؛ لأنّ شرط الجملة الاستقلال النحوي والدلالي وهي مفترقة لذلك، ولهذا يرى "السيوطي" أن إطلاق اسم "الجملة" عليها فيه نوعٌ من التّجوّز، فهو كإطلاق لفظ (اليتامى) على البالغين نظراً إلى أنّهم كانوا كذلك، وكذلك هذه التراكيب لا يصدق عليها اسم "الجملة" إلا باعتبار ما كانت عليه قبل أن تُدرج في تركيب إسنادي أكبر، ومن هنا يرى بعض الباحثين المعاصرين أنّ الأوّلَى ألا يطلق على هذه التراكيب مصطلح "جملة"، وأنّ يُستبدل به مصطلح "وحدة إسناديّة وظيفيّة". ينظر السيوطي: همع الهوامع، 50/1. وينظر رابع بومعزة: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلّمها في المرحلة التّأنيوية، ص 94.

(1) ينظر حسن خميس الملخ: نظرية التعليل في النحو العربي، ص 119.

ف(سواءً) هنا خبر مقدّم، وجملة "أجزعنا" وقعت في محل رفع مبتدأ مؤخرًا، والبنية العميقة المعادلة لها هي: (الجزع)، وعلى هذا يكون المعنى: سواءً علينا الجزع أم الصبر.<sup>(2)</sup>

2- **الجملة الواقعة موقع الخبر:** كما في قوله تعالى: (الله نزل أحسن الحديث) (الزمر/21).  
فجملة (نزل) المكونة من الفعل والفاعل واقعة في محل رفع خبرا للمبتدأ، وبنيتها العميقة هي: (مُنزَّل).<sup>(3)</sup>

3- **الجملة الواقعة موقع المفعول به:** كما في قوله تعالى: (وجدها تغرب في عين حمئة) (الكهف/86).

فجملة (تغرب) في محلّ نصب مفعول به ثانٍ للفعل النَّاسخ (وجد)، وبنيتها العميقة هي: (غارية).<sup>(4)</sup>

4- **الجملة الواقعة موقع الحال:** كما في قوله تعالى: (وجاءته إحداها تمشي على استحياء) (القصص/25).

فجملة (تمشي) في محلّ نصب حال، وبنيتها العميقة هي: (ماشية).<sup>(5)</sup>

5- **الجملة الواقعة موقع النعت:** كما في قوله تعالى: (فإذا هي حيّة تسعى) (طه/20).

فجملة (تسعى) في محلّ رفع نعت لـ (حيّة)، وبنيتها العميقة هي: (ساعية).<sup>(1)</sup>

6- **الجملة الواقعة موقع المضاف إليه:** كما في قوله تعالى على لسان عيسى: (والسلام عليّ يومَ وُلِدْتُ) (مريم/33).

فجملة (وُلِدْتُ) في محلّ جرّ بالإضافة، وبنيتها العميقة هي: (ولادتي).<sup>(2)</sup>

7- **الجملة المعطوفة على جملة من الجمل السابقة:** كما في قولك: (فُلانٌ يأمرُ ويُنهى).

فجملة (ينهى) في محل رفع معطوفة على جملة الخبر (يأمر)، والبنية العميقة لهاتين الجملتين هي: (أمرٌ وناه).<sup>(3)</sup>

(2) ينظر فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية - تأليفها وأقسامها، ص 201.

(3) ينظر رابح بومعزة: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلّمها في المرحلة الثانوية، ص 126، 127.

(4) ينظر رابح بومعزة: المرجع نفسه، ص 238.

(5) ينظر رابح بومعزة: المرجع نفسه، ص 283.

(1) ينظر رابح بومعزة: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية، ص 307.

(2) ينظر رابح بومعزة: المرجع نفسه، ص 348.

(3) ينظر فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية - تأليفها وأقسامها، ص 200.

## ثانياً: المصادر المؤولة

وهي الوحدات الإسنادية المكوّنة من حرف مصدري ومركب إسنادي أي مدخوله<sup>(4)</sup>، فهذه الوحدات يستبدل بها المفرد أيضا فتقع موقعه وتأخذ حكمه، وفي هذا يقول "سيبويه": "باب ما تكون فيه (أن) و(أن) مع صلتها بمنزلة غيرهما من الأسماء، وذلك قولك: ما أتاني إلا أنهم قالوا كذا وكذا (...). كأنه قال ما أتاني إلا قولهم كذا وكذا".<sup>(5)</sup>

"فسيبويه" إذن يصنّف المصادر المؤولة (أن يفعل) أو (أنه يفعل) أسماء من جهة أنه يمكن أن يُستبدل بها اسم مفرد (مصدر أو مشتق) فتقع موقعه وتؤدّي وظيفته كما يأتي:

1- المصدر المؤول الواقع موقع المبتدأ: كما في قوله تعالى: (وأن تعفوا أقرب للتقوى) (البقرة/237).

فالمصدر المؤول المكوّن من (أن) والفعل والفاعل (تعفوا) في محل رفع مبتدأ، والبنية العميقة المعادلة له هي: (عفوكم).<sup>(6)</sup>

2- المصدر المؤول الواقع موقع الخبر: كما في قوله تعالى: (قال ءايئك ألاّ تكلم الناس ثلاثة أيّام إلا رمزا) (آل عمران/41).

فالمصدر المؤول (ألاّ تكلم الناس) في محلّ رفع خبر المبتدأ، والبنية العميقة المعادلة له هي: (عدّم تكليمك الناس).<sup>(1)</sup>

3- المصدر المؤول الواقع موقع الفاعل: كما في قوله تعالى: (لا يحلّ لكم أن ترثوا النساء كرها) (النساء/19).

فالمصدر المؤول (أن ترثوا) في محلّ رفع فاعل، والبنية العميقة المعادلة له هي: (ورثكم النساء).<sup>(2)</sup>

4- المصدر المؤول الواقع موقع المفعول به: كما في قوله تعالى: (فأبينّ أن يحملنها) (الأحزاب/72).

فالمصدر المؤول (أن يحملنها) في محلّ نصب مفعول به، والبنية العميقة المعادلة له هي: (حملها).<sup>(3)</sup>

(4) ينظر رابح بومعزة: المرجع نفسه، ص 565.

(5) سيبويه: الكتاب، 2/329.

(6) ينظر رابح بومعزة: المرجع نفسه، ص 101.

(1) ينظر رابح بومعزة: تصنيف لصور الجملة والوحدة الإسنادية الوظيفية وتيسير تعلمها في المرحلة الثانوية، ص 138.

(2) ينظر رابح بومعزة: المرجع نفسه، ص 190.

5- المصدر المؤول الواقع موقع المضاف إليه: كما في قوله تعالى: (من بعد أن أضفركم عليهم) (الفتح/24).

فالمصدر المؤول (أن أضفركم) في محلّ جرّ بالإضافة، والبنية العميقة المعادلة له هي: (إظفاركم).<sup>(4)</sup>

6- المصدر المؤول الواقع موقع المستثنى: كما في قوله تعالى: (ودية مسلّمة إلى أهله إلا أن يصدّقوا) (النساء/92).

فالمصدر المؤول (أن يصدّقوا) في محلّ نصب مستثنى، والبنية العميقة المعادلة له هي: (تصدّقهم).<sup>(5)</sup>

هذا وللتحويل بالاستبدال أغراض يتوخّاها المتكلّم بهذا النوع من التحويل، فالمتكلّم البليغ لا يعدل عن تعبير إلى تعبير إلا لغرض، وقد ذكر النحاة أنّ العُدول عن التعبير بالمصدر الصريح واستبداله بالمصدر المؤول يأتي لأهداف أهمّها:

أ- أنّ المصدر المؤول يفيد الدلالة على الزّمن بخلاف المصدر الصريح، فنقول: (أعجبنى أنّك قمت وأعجبنى أنّك تقوم وأعجبنى أنّك ستقوم)، فالمصدر المؤول في الجملة الأولى يفيد زيادة على معنى القيام الدلالة على الماضي، وفي الثانية الدلالة على الحاضر، وفي الثالثة الدلالة على المستقبل بحسب صيغة الفعل، بخلاف المصدر الصريح فإنّك إذا قلت: أعجبنى قيامك، احتمل المضيّ والحال والاستقبال؛ لأنه ليس في صيغته ما يدلّ على تحديد الزّمن.<sup>(1)</sup>

ب- أنّك تستطيع بالمصادر المؤولة أن تُبيّن الصيغ الصّرفيّة ومدلولاتها، فتأتي بالفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبّهة وصيغ المبالغة واسم التّفصيل ، فتفيد كلّ صيغة دلالتها من حدوث وثبوت وتكثير وتفضيل وغيرها، في حين لا يتأتّى ذلك في المصادر الصّريحة، فأنت تقول: (يعجبنى أنّ محمداً ضارب ومضروب وضرباً وأضرب من غيره)، بينما يكون كلّ ذلك بلفظ واحد في المصدر الصريح، حيث تؤول كلّها بـ (ضرب محمد)<sup>(2)</sup>.

<sup>(3)</sup> ينظر رايح بومعزة: المرجع نفسه، ص 229.

<sup>(4)</sup> ينظر رايح بومعزة: المرجع نفسه، ص 346.

<sup>(5)</sup> ينظر رايح بومعزة: المرجع نفسه، ص 386.

<sup>(1)</sup> ينظر فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، 147/3، 148.

<sup>(2)</sup> ينظر فاضل صالح السامرائي: المرجع نفسه، 150/3.

ج- أن لكل حرف من الحروف المصدرية معنى خاصاً؛ وذلك أن (أن) تفيد التوكيد، و(أن) تفيد الاستقبال، و(ما) للحال، و(لو) للتمني، و(كي) للتعليل، فإذا جئت بالمصدر الصريح انتفى التمييز بينها، ومثال ذلك أن تقول: (يسرني أن تذهب، ويسرني أنك ذاهب، ويسرني لو ذهبت، ويسرني ما ذهبت)، وهذه كلها تكون بلفظ واحد في المصدر الصريح، حيث تؤول كلها بـ(يسرني ذهابك).<sup>(3)</sup>

فَيَبَيِّنُ من هذا أن الجملة المحولة بالاستبدال تؤدي معاني وأغراضاً لا تؤديها جملة الأصل.

## 5- التحويل بالتضمين:

ويقصد بالتضمين الذي يعدّ عنصراً تحويلياً أن يضمّن فعلٌ معنى فعلٍ آخر لإفادة معنى الفعلين جميعاً.<sup>(4)</sup>

فالتضمين قاعدة تحويلية للفعل في العربية، حيث يظهر الفعل -بموجب هذه القاعدة - توزيعاً في البنية السطحية يخالف أصله من حيث الدلالة المعجمية وما تقتضيه من علائق تركيبية ودلالية، وما كان ذلك إلا لأنّ الفعل قد توسّع مجاله الدلالي فأعطي مجالاً دلاليّاً لفعل آخر بالإضافة إلى المجال الدلالي للفعل نفسه، فأصبح يؤدي معنيين مجتمعين.<sup>(5)</sup>

وقد توسّعت العربية في هذا النوع من التحويل توسّعاً كبيراً، ووصلتنا منه شواهد كثيرة حتى قال "أبو الفتح ابن جنّي": "أحسب لو جُمع ما جاء فيه لجاء منه كتاب يكون مئین أوراقاً"<sup>(1)</sup>.

والتحويل بالتضمين يأتي في صور متعدّدة أهمّها:

### 1- أن يضمّن فعل متعدّ بنفسه معنى فعل متعدّ بالحرف:

كما في قول الشاعر: "كيف تراني قالياً مجنّي \* قد قَتَلَ اللهُ زياداً عني"<sup>(2)</sup>.

فالفعل (قتل) يتعدى في الأصل بنفسه، ومع ذلك فقد عدّاه الشاعر هنا بحرف الجر (عن)؛ وذلك لأنه ضمّن الفعل (قتل) معنى (صرف) فصار يؤدي المعنيين معاً: القتل والصرف، فكأنّه قال: قد صرفه عني بالقتل<sup>(3)</sup>، وقد تمّ إجراء التحويل على النحو التالي:

<sup>(3)</sup> ينظر فاضل صالح السامرائي: المرجع نفسه، 149/3، 150.

<sup>(4)</sup> ينظر الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 338/3.

<sup>(5)</sup> ينظر أحمد حساني: السمات النفرية للفعل في البنية التركيبية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص84.

<sup>(1)</sup> ابن هشام: مغني اللبيب، 686/2.

<sup>(2)</sup> ابن هشام: المرجع نفسه، 686/2.

البنية العميقة	قاعدة التحويل	البنية السطحية
قتل الله زيادا وصرفه عني	التضمين	قتل الله زيادا عني

ومنه قوله تعالى: (ولا تعدُ عيناك عنهم) (الكهف/28).

فالفعل (عدا) يتعدى في الأصل بنفسه، ومع ذلك فقد عدى في الآية ب (عن). قال "الزمخشري": "وإنما عدى ب(عن) لتضمين (عدا) معنى (نباً وعللاً)"<sup>(4)</sup>.

2- أن يُضمَّن فعل متعدِّ بحرف معنى فعل متعدِّ بنفسه:

كما في قوله تعالى: (ولا تعزموا عقدة النكاح) (البقرة/235).

فالفعل (تعزموا) في الأصل يتعدى بحرف الجرّ (على)، ومع ذلك فقد تعدى في الآية بنفسه فنصب المفعول؛ وذلك لأن (لا تعزموا) قد ضمَّن معنى (لا تتؤوا)<sup>(5)</sup>.

3- أن يُضمَّن فعل متعدِّ بحرف معنى فعل متعدِّ بحرف آخر:

كما في قول الشاعر: "إذا رضييت عليّ بنو قشير \* لعمرُ الله أعجبنى رضاها"<sup>(6)</sup>.

فالفعل (رضي) يتعدى بحرف الجرّ (عن)، ومع ذلك فقد عداه الشاعر هنا ب (على) فقال: (رضيت عليّ)؛ وذلك لأنه ضمَّن الفعل (رضي) معنى (أقبل)، فالبنية العميقة لهذا التركيب هي: (رضييت عني وأقبلت عليّ)، وبعد إجراء التحويل صار التركيب في البنية السطحية: (رضيت عليّ). قال "ابن جني": "ووجهه أنها إذا رضييت عنه أحبته وأقبلت عليه فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن)".<sup>(1)</sup>

ومنه قوله تعالى: (عيناً يشربُ بها عبأُ الله) (الإنسان/6).

فالفعل (يشرب) يتعدى ب(من)، وقد عدى في الآية بالباء؛ وذلك لأنه قد ضمَّن معنى (يروى)، فالمعنى: (يشربُ منها ويروى بها)، وللجمع بين هذين المعنيين بأوجز لفظ قال: (يشرب بها).<sup>(2)</sup>

<sup>(3)</sup> ينظر ابن هشام: المرجع نفسه، 686/2.

<sup>(4)</sup> الزمخشري: الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت، 717/2.

<sup>(5)</sup> ينظر ابن هشام: المرجع نفسه، 685/2.

<sup>(6)</sup> ابن جني: الخصائص، 512/2.

<sup>(1)</sup> ابن جني: الخصائص، 512/2.

<sup>(2)</sup> ينظر الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 338/3.

وينظر فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، ص 184.

#### 4- أن يُضْمَنَ فعل متعدّد إلى واحد معنى فعل متعدّد إلى اثنين:

كما في قول الشاعر: "إذا تغنى الحمام الورق هيّجني \* ولو تغرّبت عنها أمّ عمّار"<sup>(3)</sup>.  
فمحلّ الشاهد في البيت هو قوله (هيّجني... أمّ عمّار)، حيث نجد الفعل (هيّج) تعدّى إلى مفعولين أحدهما ضمير المتكلم، والثاني (أمّ عمّار)، وهذا ليس من خصائصه؛ لأنّه من فئة الأفعال المتعدّية إلى واحد، والذي سوّغ ذلك هو أنّ الشاعر قد ضمّن الفعل (هيّج) معنى (ذكّر)، فصار يؤدّي المعنيين معا<sup>(4)</sup>. قال "الخليل": "لما قال هيّجني عُرِفَ أنّه قد كان ثمّ تذكّر لتذكّرة الحمام وتهييجه، فألقى ذلك الذي عُرِفَ منه على أمّ عمّار، كأنّه قال هيّجني فذكّرني أمّ عمّار"<sup>(5)</sup>.

#### 5- أن يضمّن فعل لازم معنى فعل متعدّد:

كما في قولهم: "إنّ بشرًا طلّع اليمّن"<sup>(6)</sup>.

فالفعل (طلع) لازم يكتفي برفع الفاعل، ومع ذلك نجده هنا قد عدّي إلى المفعول، والذي سوّغ ذلك هو تضمين الفعل (طلع) معنى (بلّغ)<sup>(7)</sup>.

ومنه قوله تعالى على لسان إبليس: (لأقعدنّ لهم صراطك المستقيم) (الأعراف/16).

فالفعل (قعد) فعل لازم وقد تعدّى في الآية إلى المفعول، لأنّه ضمّن معنى (لزم)، وفي هذا يقول "الزركشي": "الصّراط منصوب على المفعول به، أي لألزمّن لهم صراطك أو لأملكّنّه لهم. و(أقعد) وإن كان غير متعدّد ضمّن معنى فعل متعدّد"<sup>(1)</sup>.

يتبين ممّا سبق أنّ التّضمين من وجهة نظر تركيبية علائقية يُعدّ قاعدة تحويلية تَعْتَدِي في ظلّها الأفعال في مواقع تركيبية ودلالية قد لا تكون فيها لولا توافر هذه القاعدة<sup>(2)</sup>، والهدف من هذا النوع من التّحويل غرض بلاغي لطيف يتمثّل في التوسّع في المعنى مع الإيجاز في اللفظ، أو الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب<sup>(3)</sup>، ولهذا يقول "الزمخشري": "فإنّ

(3) سيبويه: الكتاب، 286/1.

(4) ينظر أحمد حساني: السمات التفرعية للفعل في البنية التركيبية، ص 86.

(5) سيبويه: المرجع نفسه، 286/1.

(6) أحمد حساني: المرجع نفسه، ص 89.

(7) ينظر أحمد حساني: المرجع نفسه، ص 89، 90.

(1) الزركشي: البرهان في علوم القرآن، 340/3.

(2) ينظر أحمد حساني: السمات التفرعية للفعل في البنية التركيبية، ص 88.

(3) ينظر فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، 14/3.

قلت: أيُّ غرض في هذا التّضمين (...)? قلت: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين وهو أقوى من إعطاء معنى فذّ"<sup>(4)</sup>.

## 6- التّحويل بالتّغميم:

التّغميم هو الإطار الصّوتي الذي تُنطق به الجملة في السّياق. والمقصود بالتّغميم الذي يُعدّ عنصراً تحويلياً "النّغمة الصّوتية التي تدخل على الجملة التّوليدية فتحوّلها من باب إلى باب ومن معنى إلى معنى"<sup>(5)</sup>.

وتوضيح ذلك أنّ الجملة: (كتبَ التّلميذ الدّرس) إذا نُطقت بنغمة صوتية مستوية فهي تفيد الإخبار، وإذا نُطقت بنغمة صوتية صاعدة فهي تفيد الاستفهام، فالجملة في وضعها الثّاني جملة تحويلية جاء التّحويل فيها باستخدام النّغمة الصّوتية للوصول إلى معنى بعينه.<sup>(6)</sup>

ومثال ذلك من القرآن قوله تعالى: (وإذا ابتلى إبراهيمَ ربّه بكلمات فأتمهنّ قال إنّي جاعلك للنّاس إماماً، قال ومن ذريّتي ، قال لا ينالُ عهدِي الظّالمين) (البقرة/124)، فقوله: (ومن ذريّتي) سؤال، جوابه: (لا ينال عهدِي الظّالمين)، وقد أسهمت النّغمة الصّوتية المُصاحبة للنّطق بهاتين الجملتين في إبراز هذا المعنى.<sup>(7)</sup>

ومن هذا الباب أيضاً قول ذلك الذي سأل الرّسول صلّى الله عليه وسلّم: "وإن زنى وإن سرق"، فقال الرّسول صلّى الله عليه وسلّم: "وإن زنى وإن سرق"، فكانت جملة الرّجل بنغمة صوتية صاعدة؛ لأنّها سؤال، في حين أنّ إجابة الرّسول صلّى الله عليه وسلّم كانت - من المرجّح - بنغمة صوتية مستوية؛ لأنّها إجابة عن سؤال.<sup>(1)</sup>

وكما ينقل التّغميم معنى الجملة من الإخبار إلى الاستخبار (الاستفهام) ينقله أيضاً من الإخبار العادي إلى الإخبار المؤكّد، أو إلى المدح أو إلى الذّم أو إلى التّعظيم أو إلى التّحقير

(4) الزمخشري: الكشاف، 717/2.

(5) عبد القادر مرعي خليل: أساليب الجملة، ص69.

(6) ينظر خليل أحمد عمارة: في نحو اللّغة وتراكيبها، ص174.

(7) ينظر خليل أحمد عمارة: (المعنى الدلالي والقاعدة النّحوية)، مجلة الأدب، ص154.

(1) ينظر خليل أحمد عمارة: (المعنى الدلالي والقاعدة النّحوية)، ص154.



أو إلى غير ذلك من الأغراض، فتكون النغمة الصوتية هي العنصر الوحيد الذي يتسبب عنه تباين هذه المعاني.<sup>(2)</sup>

ومثال ذلك أن تقول: (هو شاعر)، فإذا نطقت هذه الجملة بنغمة صوتية مستوية فأنت مُخبر، وإذا فحمت الصوت بـ (شاعر) ومددته كُنتَ مادحًا، وتستغني بذلك عن قولك: هو شاعر مجيد مثلاً، وإذا كسرت صوتك ورققته كنت ذامًا ساخرًا<sup>(3)</sup>.

وتقول (فلان عنده مال)، فتفخم كلمة (مال) وتمدّ صوتك بها فيدل ذلك على التعظيم، ويُعني ذلك عن قولك عنده مال كثير، وتقول: (عنده مال) وتزوي وجهك وتغيّر النغمة الصوتية فيدل ذلك على التحقير، وأنتك تريد أن تقول: عنده مال قليل<sup>(4)</sup>.

وقد أورد "ابن جنّي" أمثلة لهذا النوع من التحويل فقال:

"وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: (سير عليه ليل)، وهم يريدون ليلًا طويلًا (...)، وذلك أن تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله (طويل) أو نحو ذلك"<sup>(5)</sup>.

وقال أيضا: "وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فنقول: كان والله رجلاً. فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) من هذه الكلمة، وتتمكّن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها، وعليها أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك، وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً وتمكّن الصوت بإنسان وتفخّمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك، وكذلك إذا ذمته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً، وتزوي وجهك وتقطّبه، فيعني ذلك عن قولك: إنساناً لئيمًا أو لحرًا أو مُبخلًا أو نحو ذلك"<sup>(1)</sup>.

فتبيّن من هذا أنّ التّغيم عنصر تحولي يدخل على الجملة التوليدية لغرض مُعيّن، فتصبح جملة تحويلية تُفيد معنًى غير الذي كانت تفيده من قبل.

من كلّ ما سبق نستطيع القول "بأنّ منهج النحويين العرب في تناول الظاهرة اللغوية كان منهجاً يقوم على افتراض (بنية عميقة) لم يعبروا عنها بالطبع بهذا المصطلح، ولكنهم

(2) ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 228.

(3) ينظر فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، ص 66.

(4) ينظر فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، 202/3.

(5) ابن جنّي: الخصائص، 551/2.

(1) ابن جنّي: الخصائص، 551/2.

عبّروا عنها باصطلاحات مختلفة تبدّت في معالجتهم، ويقوم على افتراض (بنية سطحية) لم يعبروا عنها أيضا بهذا المصطلح، ولكنهم عبّروا عنها بما يفيد هذا المفهوم، وتعاملوا مع عدد من القوانين التحويلية التي تحكّم تحوّل البنية العميقة إلى بنية سطحية، ويمكن أن نطلق على هذا (التحويل) لديهم أنّه تحويلٌ عفويٌّ قائم على دقّة النظر للأمور، ويكشف في الوقت نفسه استقامة المنهج الذي سلكوه، واستواء الطّريق الذي أمّوه، وليس ذلك لأنّ منهجًا حديثًا يفعل ذلك (...)، ولكن الوصف المجرد لما فعلوا هو الذي يؤدّي إلى هذا الحكم<sup>(2)</sup>.

ومن هنا فإننا نتفق مع "عبد الرّاجحي" في قوله: "لا نريد أن ننسب إلى النّحو العربي سبّقه إلى هذا المنهج، ولكننا نقصد (...). أن نوّكد أنّ ما سمّي بالنّحو التقليدي كان أكثر اقترابًا من الطّبيعة الإنسانيّة في دراسة اللّغة، وأنّ ما نحتاجه الآن قد يكون - في الأغلب - إعادة أُصوله على أسس أكثر علميّة"<sup>(3)</sup>.

وفي ختام هذا المحور يمكن تلخيص ما جاء فيه في النقاط التّالية:

1- يُعد مصطلح "التحويل" أحد المفاهيم الأساسيّة التي قامت عليها نظريّة النّحو التّوليدي التّحويلي، فهو مصطلح أساسي تنسب إليه مع قرينة التّوليد هذه النظريّة. فأما التّوليد فهو عبارة عن قُدرة قواعد النّحو في لغة معيّنة على إنتاج عدد لا متناه من الجمل الصّحيحة في تلك اللّغة انطلاقًا من كفاءة المتكلم - المستمع اللّغويّة. وأما التّحويل فهو عبارة عن تحويل البنى العميقة للجمل المولّدة من أصل المعنى إلى بُنى سطحيّة.

2- ظهر مصطلح "التحويل" في النّحو العربي قبل ظهوره في الدّرس اللّغوي الحديث بفترة طويلة، إلاّ أنّه لم يُكتب له الذّيوع بصورة واسعة كما في عصرنا الحاضر؛ لأنّ النظريّة التي أوجدته وإن كانت قد تعاملت بمفهومه في معالجة كثير من القضايا - لم تُصرّح به مصطلحًا إلا في عبارات قليلة ومحدودة.

3- يقترب مفهوم التّحويل في النّحو التّوليدي مع مفهومه في النّحو العربي، غير أنّ كلّ مدلول منهما قد تشكّل حسب النظريّة التي نشأ فيها، واتّخذ مساره وفقًا لأبعاد هذه النظريّة وسياقها

(2) محمد حماسة عبد اللطيف: من الأنماط التحويلية في النّحو العربي، ص 36.

(3) عبد الرّاجحي: النّحو العربي والدّرس الحديث، ص 143.

وغايتها من التحليل اللغوي، فالتحويل في النحو العربي عبارة عن تحويل عفوي قائم على الحس اللغوي ودقة الملاحظة وصحة النظر للأمور، بينما هو عند التحويليين عبارة عن مجموعة من القوانين التي يجب أن تُطبّق بصرامة ودقة ووضوح، الأمر الذي يُفَرِّبها من العلوم الرياضية.

4- يقوم التحويل على افتراض أن لكل جملة بنيتين: بنية عميقة مجردة تتصل بالمعنى أو بالتأويل الدلالي للجملة والعبارات، وبنية سطحية تتمثل في العبارات والجملة المنطوقة أو المكتوبة، وتتخذ الثانية من الأولى عن طريق القواعد التحويلية التي تختلف من لغة إلى أخرى بحسب طبيعة اللغة المدروسة. وأبرز قواعد التحويل في العربية: الحذف والزيادة والترتيب والاستبدال والتضمين والتثغيم.

وإلى هنا نكون قد وصلنا إلى نهاية هذا المدخل الذي خصصناه للكلام عن التراكيب الإسنادية في تناول القدامى والمحدثين، ثم الكلام عن التحويل بين النحو التوليدي والنحو العربي.

وسنشرع الآن في الفصل الأول من هذا البحث الذي سنخصصه للكلام عن صور التحويل بالحذف في التراكيب الإسنادية في اللغة العربية.